الإمام أبو عبد الله محمّد المقري التلمساني

الدكتور محمّد بن الهادي أبو الأجفان

الدار العربية للكتاب

الدكتور محمد بن الهادي أبو الأجفان

الإمام أبو عبد الله محمد المقري التلمساني

الدار العربية للكتاب

ر.د.م.ك. : x – 000 –10– 9973

الإمام أبو عبد الله محمد المقري التلمساني

الإهــداء

إلى التي جاهدت في سَبيل ترْبيتي...

وشملتني بفَيض العَطف وحَنان الأُمومة...

وغرسَتْ في قلبي بذْرة الإيمان...

وشجّعتْني على الاغتراف من مَنابع المعْرفَة الإسلاميَّة...

المرحُومة والدَتي

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمة

الحمد لله الذي هدى إلى صراطه المستقيم، وشرف العلم وأهله، وأعلى مناره وعظم فضله، وحمل العلماء أمانة تبليغه، ووكلهم بحفظ شريعته، والتفقه في دينه.

والصلاة والسلام على رسوله المصطفى خاتم الدعوة الإلهية والمبين لأحكام الشريعة الخالدة إلى يوم الدين، لئلا يكون للناس حجة بعده، وهو المفضل على جميع الخلق، المكرم بخصائص التمجيد والتعظيم، المؤيَّد بالوحي السماوي، والمعجزات الباهرة والنصر المبين.

وبعد فقد كان لأعلام الفقه الإسلامي جهود عظيمة في خدمة الدين الحنيف وتوضيح أحكام الشريعة السمحة مما يبعث فينا الافتخار والاعتزاز بهم، ويحدو بنا إلى اقتفاء أثرهم، ونفض الغبار عن صفحات المجد التي رسموها في تاريخ حضارتنا المشرف تيسيراً للمعرفة الدينية، وتسهيلاً للاقتباس من معينها الصافي، وكنوزها الثرية.

ومن أشهر الأعلام الذين أنجبهم المغرب الإسلامي في عهد صراع سياسي مبدد لصفاء الأمن والاستقرار الفقيهُ أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد المقري ت 759 الذي زود مكتبة المعارف الإسلامية بمصنفات هامة في فنون مختلفة، وضرب في المجال الفقهي بسهم وافر، وسما بالفروع إلى مستوى التقعيد والربط بالمقاصد الشرعية السامية، وكانت له مواقف اجتهادية ظهر فيها ميله إلى الترجيح والاحتجاج وإبداء الرأي المدعم ومخالفة غيره من الفقهاء أحياناً، كما كانت له

مواقف تجديد وإصلاح تهدف إلى الذبّ عن الدين وتغيير المنكرات. وكان له أثر في تيار الثقافة الإسلامية بالمغرب والأندلس ولكنه لم ينل من عناية الدارسين والباحثين ما نال حفيده المؤرخ أبو العباس أحمد صاحب «نفح الطيب» ت 1041 فلم تُنشر عنه - فيما أعلم - دراسة ضافية تتعرض لأطوار حياته وشخصيته العلمية، وآرائه وفتاويه، وتفاعله مع أحداث عصره واتجاهه الفكري.

وهذا ما حدا بي إلى تخصيصه بهذه الدراسة، ومحاولة إبراز بعض جوانب نبوغه، على ضوء ما توفر من الوثائق ومن مصنفاته وفتاويه، التي أمدتنا بمعطيات وإفادات تعين على رسم ملامح شخصيته، وتعرف بمدى إسهامه في الحياة الفكرية بالمغرب والأندلس، وخدمته للمذهب المالكي وتغذيته لاتجاه صوفي معروف في عصره، وتزويده للمكتبة الإسلامية ببعض المؤلفات في فنون مختلفة، وتوليه لخطة القضاء ولبعض الوظائف السلطانية.

وقد اعتمدت في ترجمته سيرته الذاتية، وبعض مؤلفاته في المقام الأول. ثم اعتمدت ما كتب عنه، وإن كان مكرراً - في جملته - لدى أغلب المؤرخين له مؤثراً أقوال معاصريه - مثل ابن الخطيب وابن خلدون - مستفيداً مما أورده أحمد المقري في «الأزهار» و«نفح الطيب». وقد جمعت ما توصلت إليه مما قيل عنه وما كتب في شأنه وقدمته في بداية ترجمته مرتباً بترتيب حروف المعجم. ومن المؤسف أن كتباً خصت المقري بالترجمة مثل «النور البدري» لابن مرزوق دخلت في عداد المخطوطات المفقودة.

كما اعتمدت في الحديث عن عصره وبيئته وما ظهر فيهما من أحداث سياسية ونشاط ثقافي على أهم الكتب التاريخية التي تناولت ذلك مثل «التعريف» و«العبر» لابن خلدون و«الإحاطة» و«اللمحة البدرية» و«رقم الحلل» لابن الخطيب و«تاريخ الدولتين» للزركشي و«المؤنس» لابن أبي دينار و«الاستقصاء» للناصري السلاوي....

وكان جمع آراء المقري وفتاويه الشرعية من بعض كتبه - كالقواعد والحقائق والرقائق - ومن كتب النوازل وخاصة «المعيار» للونشريسي الذي

اختص ببعض الآراء التي غفلت عنها كتب التراجم، وإن كانت هذه الأخيرة تداولت بعض آرائه تداولاً سبب شهرتها لدى الدارسين.

ولم أهمل ما كتبه عنه معاصرون مثل الباحث الأستاذ عبد القادر زمامة المغربي، والأستاذ محمد بن عبد الكريم الجزائري، فاستفدت من الخطوات التي قطعت في رسم معالم شخصية المقري وأبديت الرأي في بعض الجوانب.

وقد يسر لي الله تعالى اكتشاف ثلاث وثائق تتعلق بمترجمنا فاستغللت إفاداتها الجديدة وجعلت نصوصها ملاحق. وهذه الوثائق من رصيد مكتبة الأسكوريال بأسبانيا.

وعند التخطيط لهذا البحث جعلته مشتملاً على خمسة أبواب يحتوي كل منها مباحث، وتليها خاتمة تلخص البحث وتقدم أهم نتائجه.

وهذه تراجم الأبواب ومباحثها:

الباب الأول: المقري وأسرته.

مصادر ترجمة المقري ـ اسمه ونسبه ـ أسرته ـ مولده.

الباب الثاني: عصر المقري وبيئته.

الحياة السياسية والاجتماعية ـ الحركة العلمية ونشاط العلماء.

الباب الثالث: أطوار حياة المقري.

الطور الأول: نشأته بتلمسان وشيوخه بها.

الطور الثاني: رحلاته وحجه.

الطور الثالث: استقراره بفاس ووظائفه. وفاته.

الباب الرابع: شخصية المقري العلمية.

التدريس والتلاميذ ـ التآليف والشعر ـ الصفات وشهادات العلماء.

الباب الخامس: آراء المقري وفتاويه.

طرق التلقي والتدريس ـ الاجتهاد والتقليد والتعصب المذهبي ـ ملكة الاجتهاد وآلاته ـ عمل أهل قرطبة ـ الانحراف السياسي ـ بعض الأعراف

والبدع ـ الفتاوى الفقهية للمقري.

وقد ذيلت أبواب البحث وخاتمته بملاحق ستة ثلاثة منها تتضمن نصوص الوثائق التي اكتشفناها وألمحنا إليها فيما سلف، وثلاثة أخرى تتضمن نصوصاً للمقري توضح بعض آرائه وفتاويه رأينا أن الأجدى تقديمها كاملة إلى القارىء، بعد أن أشرنا خلال الباب الخامس إلى فحواها في السياق المناسب.

وأوردنا بعد ذلك ثبت المصادر والمراجع المعتمدة، ثم الفهارس المختلفة لتكون مفاتيح للبحث تيسر الاستفادة منه.

هذا وقد استفدت من رحلة علمية إلى المغرب الأقصى، حيث جمعت بعض الوثائق لهذا البحث، ولتحقيق كليات المقري التي ستصدر في كتاب مستقل.

ويسعدني أن عبر عن جزيل شكري لكل من أعانني في إنجاز هذا البحث أو أرشدني إلى بعض مصادره المفيدة.

وأخيراً أرجو أن أكون بهذا الجهد المتواضع مسهماً في التعريف بعَلَم نُعِت بإمام فن القواعد، وبجهوده في خدمة الإسلام وشريعته، وتيسير تلقي أحكامه ودراسة مقاصده وأسراره، وآمل أن أحظى بملاحظات أهل الذكر لتدارك ما يمكن أن يتسم به كل عمل بشري من نقص وخلل.

والله الملهم للصواب الكفيل بادخار الأجر على ما يبتغى به وجهه من خالص الأعمال وسليم المقاصد، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

محمد أبو الأجفان التميمي القيرواني

أستاذ محاضر بجامعة الزيتونة

ـ تونس ـ

تونس فاتح محرم الحرام 1404

رموز وإشارات

أ	:	وجه لوحة مخطوط
ب	:	ظهر لوحة مخطوط
(. . . .)	:	لحصر الأقوال والآيات والأحاديث والمصادر والمراجع الواردة بالهامش.
. . ./. . .	:	قبل الخط رقم جزء من مصدر وبعده رقم صفحة
ن، م	:	المصدر نفسه
ر	:	انظر
ت	:	توفي أو المتوفى
مخ	:	مخطوط

الباب الأول

المقري وأسرته

مصادر ترجمة المقري.

اسمه ونسبه.

أسرته.

مولده.

مصادر ترجمة المقري

إن من أهم الوثائق المتوفرة في تاريخنا الفكري والحضاري ما صنَّفه الأعلامُ من الفهارس والبرامج والأثبات[1] التي يتحدثون فيها عن شيوخهم، وما تلقوه عنهم من الإجازات، ويصفون فيها الحياة العلمية وطُرق التدريس، ويذكرون فيها ما تلقوْه من الكتب وما رووه من الأحاديث والآثار وما شُرِّفوا به من سلاسل الأسانيد.

وكثيراً ما يهتم أحدُ العلماء بتصنيف برنامج عَالِم آخر يودعه مشيخته ويبرز مستواه العلمي، ويستوعب ما عرف من مناقبه.

وفي كلا الحالتين تكون بَرامجُ الشيوخ مصدراً ثريّاً للتعريف بأصحابها وبما أحاطهم من جوٍّ علمي في عهد الطلب وفي عهد العطاء والإفادة.

وقد كان الإمام أبو عبد الله محمد المقَّرِي من الذين دوّنُوا فهارسَ شيوخهم ضمنَ كتاب سماه: (نظم اللآلي في سلوك الأمالي)[2] وقد تحدث فيه عن أصل نسبه وطلبه للعلم وشيوخه في مختلف المراكز العلمية، كما أورد

---

(1) ر. الكتاني: فهرس الفهارس، المقدمة الأولى: المعجم، البرنامج، الفهرسة، المشيخة، الثبت ـ 67/1 وما بعدها ـ ط. 2 بيروت.

(2) كذا سمي فهرس المقري في (نفح الطيب: 215/5) ـ وسمي (نظم اللآلي في سلوك اللآلي) في فهرس الفهارس: (682/2 ـ رقم 428) ولا توجد من «نظم اللآلي» نسخة فيما نعلم.

فيه كثيراً من الفوائد والطرف. ثم عمد إلى تلخيص هذا الكتاب[1].

وكان الشيخُ ابنُ مرزوق الحفيد ت 842 ألف تأليفاً استوفى فيه التعريفَ بالمقَّرِي وسَمَه بـ (النور البدري في التعريف بالفقيه المقْرِي)[2].

كما خصَّ أبو العباس أحمد الونشريسي ت 914 أبا عبد الله المقَّـري بتأليف مُستقل ذكره أحمد المقَّري، فقال: (قد وقفت له (الونشريسي) بالمغرب على مؤلَّف عرَّف فيه بمولايَ الجَدّ وذكر جملةً من أحواله، وذلك أنه طلبه بعضُ أهل عصره في تأليف أخبار الجد فألَّف فيه ما ذُكر)[3].

وألف عالِمٌ فاسيٌّ مجلداً ضخماً برسم المقَّري (سمَّاه بالزهر الباسم، وأطال فيه في مدحه والثناء عليه والتنويه بقدره وذكر محاسنه)[4].

ولئن لم تصلنا هذه التآليف التي لها المكانة الأولى في مجال الترجمة للمقـري، فإن نقـولاً عنها تُتحفُنَـا بها بعضُ المصـادر لتجلوَ جوانب من شخصيته.

وبين أيدينا اليومَ طائفةٌ من المصنفات المتضمنةِ لترجمة المقرِي، أهمها في الاعتبار ما صدر عن معاصريه[5] (ابن الخطيب ت 776، والنباهي (حي سنة 793)، وابن فرحون ت 799، وابن خلدون ت 808)، ويليها ما ظهر من تراجم تبرز مدى الاهتمام به من القرن التاسع إلى عصرنا الحاضر.

وأوفى هذه التراجم وأكثرها استقصاءً تلك التي حرَّرها حفيدُه أبـو العباس أحمد المقري ت 1041، في كتابيْه: «أزهار الرياض» و «نفح الطيب».

---

(1) فهرس الفهارس: 286/1 ـ رقم 93.

(2) نفح الطيب: 204/5.

(3) نفح الطيب: 207/5.

(4) يذكر المقري الحفيد أنه ملك هذا المجلد وتركه بالمغرب مع جملة كتبه (نفح الطيب: 340/5).

(5) هناك ترجمة لمعاصرٍ له لم يصلنا إلا النقل عنها، وهي التي تضمنتها فهرسة أبي الوليد إسماعيل ابن الأحمر المؤرخ المتوفى بفاس سنة 808 أو 810.

فقد جمع الحفيدُ أغلبَ ما قيل عن جده، وأبرزَ جوانب نبوغِه، وساق كثيراً من فوائده، وعرض مسائلَ من بعض مؤلفاته، واعتمد خاصة على ما أورده ابنُ الخطيب في «الإحاطة» وابنُ خلدون في «التعريف»، وقد كان الأول ينقل عن الترجمة الذاتية التي كتبها المقري نفسُه، ويصف بعض المواقف التي حضرها لشيخه المقري، وكان الثاني صاحبَ المقري واحتك به عن كثب عندما ضمتهما المجالسُ العلميةُ بفاس في عهد أبي عنان المريني.

وبقية المترجمين للمقري أغلبهم من المغاربة، وكلُّهم ينقل عن المصادر السالفةِ ويكرر ما جاء فيها بأسلـوب متفاوتٍ في التلخيص والاختصار(1).

---

(1) المعروف من المصادر والمراجع التي ترجمت للمقري ما يلي:
- الإحاطة، لابن الخطيب: 136/2.
- أزهار الرياض، للمقري: 12/5.
- الأعلام، للزركلي: 266/7 ومستدركه: 226/2.
- الاعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام، للعباس بن إبراهيم: 382/4.
- أعلام الفكر الإسلامي: لابن عاشور: 78.
- برنامج المجاري، للمجاري الأندلسي: 119.
- البستان، لابن مريم: 154.
- التعريف بابن خلدون، لابن خلدون: 59.
- تعريف الخلف، للحنفاوي: 362/2.
- توشيح الديباج، للبدر القرافي: 246 - رقم 271.
- جامع القرويين، للتازي: 493/2.
- جـذوة الاقتباس، لابن القاضي: 298.
- أبو حمو الزياني، لعبد الحميد حاجيات: 46.
- درة الحجال: 43/2.
- الديباج لابن فرحون: 264/2.
- سلوة الأنفاس، للكتاني: 271/3.
- شجرة النور، لمخلوف: 232.
- شذرات الذهب، لابن العماد: 193/6.
- طبقات المالكية لمؤلف مجهول: 411 - 412 - مخطوط الخزانة العامة بالرباط د 3928.
- فهرس الفهارس، للكتاني: 682/2.
- القواعد للمقري (أطروحة) لابن حميد أحمد، المقدمة.

وسوف يكون أغلبُ اعتمادي في التعريف بالمقَّرِي على ما جاء في المصادر التي تكون أقربَ إلى عهد المقرِي، مع الاهتمام بما قد ينفرد به غيرها وما يدعو إلى الملاحظةِ في المراجع الحديثة.

= ـ قواعد المقري (أطروحة) للدردابي محمد، المقدمة.
ـ كفاية المحتاج، للتنبكتي: 71 أ.
ـ المرقبة العليا، للنباهي: 169.
ـ معجم أعلام الجزائر، لعادل نويهض: 180.
ـ المقَّري أو المقْري: لعبد القادر زمامة (مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ج 1 مجلد 46 ص 99).
ـ المقري الجد، لعبد القادر زمامة (مجلة دعوة الحق عدد 2 سنة 9 ص 96).
ـ المقري صاحب نفح الطيب: لمحمد عبد الغني حسن: 12 وما بعدها.
ـ المقري وكتابه نفح الطيب، لمحمد بن عبد الكريم: 87.
ـ نفح الطيب: للمقري: 203/5.
ـ نيل الابتهاج: للتنبكتي: 249.
ـ هدية العارفين: للبغدادي: 160/2.
وللمقري ذكْرٌ في بعض الكتب، منها:
ـ الأجوبة المرضية، للراعي: 45 أ مخطوط دار الكتب بتونس: 21165.
ـ الإفادات والإنشادات، للشاطبي: عند الإفادات التي تحمل الأرقام التالية: 1 .3 .31 .33 .37 .39 .47 .51 .53 .59 .63 .69 .71 .87وعند الانشادات التي تحمل الأرقام: 8 .54 .82 .84 .
ـ الاستقصاء، للسلاوي: 207/3.
ـ إيضاح المكنون للبغدادي: 409/1 - 626/2.
ـ بدائع السلك، لابن الأزرق: 376/1 تحقيق محمد بن عبد الكريم.
ـ بيوتات فاس لابن الأحمر: 64.
ـ تاريخ الجزائر في القديم والحديث للميلي: 378/2.
ـ حاشية بناني على شرح الزرقاني على خليل: 127/3.
ـ حول قواعد الإمام المقري، للعبادي محمد ـ مجلة رابطة القضاة المغربية ص: 13 ـ السنة الأولى، العدد الر بع، أبريل 1964.
ـ روضة النسرين لابن الأحمر: 25.
ـ شرح الفاسي على الزقاقية: 193 أ. مخطوط دار الكتب تونس: 15217
ـ كناسة الدكان، لابن الخطيب: عند الوثيقتين: 24 و 25.
ـ المعيار، للونشريسي: في مواطن منها: 80/1 - 305 - 443 - 189/5 - 194 - 268/9 - 368/10 - 126/11. =

. . . .

= ـ المنهج المنتخب، للزقاق: الملزمة: 2 ـ ص 2.
ـ مواهب الجليل للحطاب: 279/3.
ـ نثير الجمان لابن الأحمر: 70.
ـ نوازل العلمي: 165/1.
ـ ورقات عن الحضارة المغربية للمنوني: 215.
ـ أبو الوليد بن الأحمر، لزمامة: 171.
ـ ومضات فكر، لابن عاشور: 442/2.

اسمه ونسبه

محمد بن محمد[1] بن أحمد بن أبي بكر بن يحيى بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن علي القرشي المعروف بالمقري، يكنى أبا عبد الله.

ومن المغاربة من شكك في أن يكون المقري قرشياً، فكتب بهامش نسبه من «الإحاطة» عبارة: (القرشي وهمْ).

وتصدَّى أبو العباس أحمد المقري الحفيد لإثبات النسب القرشي الذي تعتز به هذه الأسرة، وكانت عناصرُ الإثبات التي ساقها تتمثل فيما يلي:

- نص أبي الفضل بن الإمام التلمساني ت 845[2] المكتوب تحت عبارة التشكيك السالفة، وهو: (بل صحيح، نطقت به الألسن والمكاتبات والإجازات وأعربت عنه الخلال الكريمة، إلا أن البلدية يا سيدي أبا عبد الله والمنافسة تجعل القرشيةَ في إمام المغرب أبي عبد الله المقري وهْماً، والحمد لله).

- تصريح جماعة من العارفين بالتاريخ والأنساب بالقرشية في حقه، ومنهم ابن خلدون في تاريخه وابن الأحمر في «نثير الجمان»، وفي «شرح

---

(1) أسقط ابن فرحون هذا الأب، فقال: محمد بن أحمد... (الديباج: 264/2) وهو وارد لدى سائر مترجميه.

(2) أبو الفضل محمد بن إبراهيم بن الإمام علامة نظار صاحب فنون عقلية ونقلية (البستان: 220، درة الحجال: 289/2، رحلة القلصادي: 108، النيل: 305).

البردة»، وابنَ غازي المكناسي ت 919، وأحمد زروق البرنسي ت 899، وأحمد الونشريسي ت 914.

ـ شهادة لسان الدين بن الخطيب ت 776، وقد عده أحسن شاهد مزكى[1].

ونسبة المقري إلى بلدةٍ سكنها أجدادُه تسمى (مقرة) من قرى منطقة الزاب بالمغرب كانت تُنطَق بلغتين في حرف القاف: فهناك من يشددها مع الفتح، وهناك من يسكنها، وفي كلا الحالتين تكون الميم مفتوحة، ولاحظ الحفيدُ أن اللغة الأولى عوَّل عليها أكثرُ المتأخرين.

وبناءً على هذا الاختلاف في نطق اسم البلدة نجم الاختلاف في نطق «المقرِي» المنسوب إليها، وكان ابنُ مرزوق ممن يذهب إلى أنها بفتح الميم وسكون القاف، ولهذا سمي كتابه في التعريف بالجد «النور البدْرِي في التعريف بالفقيه المقْرِي»[2].

ومن الذين ضبطوا اسمَ مترجمنا بتشديد القاف المفتوحة:

- الثعالبي في كتابه «العلوم الفاخرة».
- والونشريسي في بعض فوائده.
- والشيخ زروق في «شرح الإرشاد»[3].

ويتجه الباحث المغربي المعاصر عبد القادر زمامة إلى ترجيح لغة سكون القاف، رغم أن الجاري على الألسنة والأقلام اليوم خلاف ذلك، بناءً على الاعتبارات التالية:

---

(1) النفح: 204/5

ر. (المقري وكتابه نفح الطيب: 105 - 106).

(2) النفح: 5/ 204 - 205.

(3) سلوة الأنفاس: 271/2.

ر. الغدامسي: شرح إضاءة الدجنة: 7 أ. مخـ. دار الكتب الوطنية بتونس: 20080.

ـ تعريف ياقوت الحموي ت ٦٢٦ للمدينة بقوله: (مقرة: مدينة بالمغرب في بر البربر قريبة من قلعة بني حماد بينها وبين طبنة ثمانية فراسخ. . .).

ـ ضبط نسابين معاصرين للمقري بسكون القاف، وهما ابن خلدون وابن الأحمر.

ـ ضبط ابن مرزوق الحفيد المتوفى سنة 842.

وعنده إن الذين شددوا القاف لم يرجعوا إلى الأصول، وأن المتأخرين منهم كانوا يجارون الواقع الموجود[1].

أما الباحث الجزائري المعاصر محمد بن عبد الكريم فهو يرجح لغة تشديد القاف ويسوق نصوصاً قديمة منظومة ومنثورة استعملت هذه اللغة ويتمسك بما ذهب إليه الأكثرون وفي مقدمتهم المقري الحفيد، ويقول عنه: (نحن على مذهبه سائرون وبأقواله متمسكون ما دامت نسبته في كتبه ثابتة الشكل مصونة الحرف، وأهل مكة أدرى بشعابها)[2].

وعلى كل فإن الشائع من اللغتين إلى الآن نطق المقري بتشديد القاف.

---

(1) ر. المقّري أو المقْري، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ج 1 مجلد 46. ص 99 - 104.
وهو يفيدنا أن القاف تنطق في الجزائر والمغرب معقوفة.

(2) المقري وكتابه نفح الطيب: 106 - 114.

أسرته

ترك لنا أبو عبد الله المقري نصّاً هاماً يتضمن معلومات عامة عن حياة أسرته في خمس حلقات من سلسلة أجداده تبدأ الحلقة الأولى بالجد عبد الرحمن، كما يلقي ضوءاً على وضع الأسرة وحالها وإرثها الماديّ والأدبي، عندما كان مترجمنا يترعرع بين أحضانها.

فالجد عبد الرحمن المقري رجل صلاح وفضل وعبادة، وكان من مريدي الشيخ الصوفي أبي مدين بن شعيب بن الحسين الأنصاري الأندلسي[1] الذي وفد إلى تِلمسَان[2] ونزل بها أواخر القرن السادس وفي رفقته أُسر استقرت

---

(1) أبو مدين الغوث أحد كبار المتصوفين بالمغرب. ولد سنة 515 بقرية قطنيانة من حوز إشبيلية، وانتقل إلى المغرب فلزم بجامع القرويين بعض الشيوخ وانتفع خاصة بالشيخ علي بن حرزهم. واجتمع بكثير من العلماء عندما حج واعتمر ومنهم الشيخ عبد القادر الجيلاني، ثم أقام ببجاية يدرس ويعظ إلى أن استدعاه المنصور الموحدي، فنزل بتلمسان مع جماعة من مريديه. ت 594 ودفن بالعُبَّادِ من الفحوص القريبة من تلمسان.

ولأحمد بن الخطيب القسنطيني الشهير بابن قنفذ ت 809 تأليف في أبي مدين وأصحابه موسوم «بأنس الفقير وعز الحقير»، نشر بالرباط بتحقيق محمد الفاسي وأدولف فور سنة 1965.

ر. ترجمته في: (أعلام المغرب العربي لابن منصور: 15/2، البستان: 108، التشوف إلى رجال التصوف: 316، سلوة الأنفاس: 364/1).

(2) تلمسان (بكسرتين وسكون الميم وسين مهملة: في الأصل مدينتان متجاورتان مسورتان بينهما وبين وهران مرحلة. (ياقوت: 870/1 ـ 871).

وصفها العبدري في (رحلته: 10) والقلصادي في (رحلته: 95) وتحدث عنها الميلي في (تاريخ الجزائر: 351/2).

بهذه المدينة وتوارثت التربية الصوفية عنه، ومنها أسرتا ابنِ مرزوق والمقرِي[1].

واشتهرت ذرية عبد الرحمن المقري بالتجارة واتسعت أعمالُهم في مجالها (فمهَّدوا طريقَ الصحراء بحفْر الآبار وتأمين التجار، واتخذوا طبل الرحيل، وراية التقدم عند المسير).

وكانت التجارة بينهم على وجه الشركة وقد توزعوا بجهة سجلماسة وتلمسان وغيرهما من النواحي الصحراوية[2]، وتعاطوا ترويج الجلد والعاج والتبر وأنواع الطعام، يجلبون لكل مركز ما يلاحظون حاجته إليه، إلى أن (اتسعت أموالهم عن الحد، وكادت تفوق الحصر والعد) لما توطدت صلتهم بالملوك واستوثقوا منهم.

وبعد انقراض أبناء يحيى بن عبد الرحمن الخمسة لم يقم مَن بعدهم بأمر التثمير بل جعلوا ينفقون مما ورثوا، وأصابهم من شرر الفتن الملتهبة وجور بعض السلاطين، ما أدَّى إلى تناقص ثروتهم وتقهقر حالهم[3].

وكما يرجع نسب مترجمنا إلى يحيى المذكور من جهة الأب، فإن نسبه من جهة الأم يرجع إليه أيضاً، إذ كان ابنا يحيى أبو بكر ومحمد أرومتي نسب أبي عبد الله من الجهتين[4].

ووالد أمه هو عمر المقري، وخاله هو أبو عبد الله محمد بن عمر، وقد حلاه مترجمنا بقوله: (محل والدي الشيخ الصالح، ذي النفس الزكية والعقل الراجح)[5].

---

(1) النيل: 267 ـ ومضات فكر لابن عاشور: 442/2.

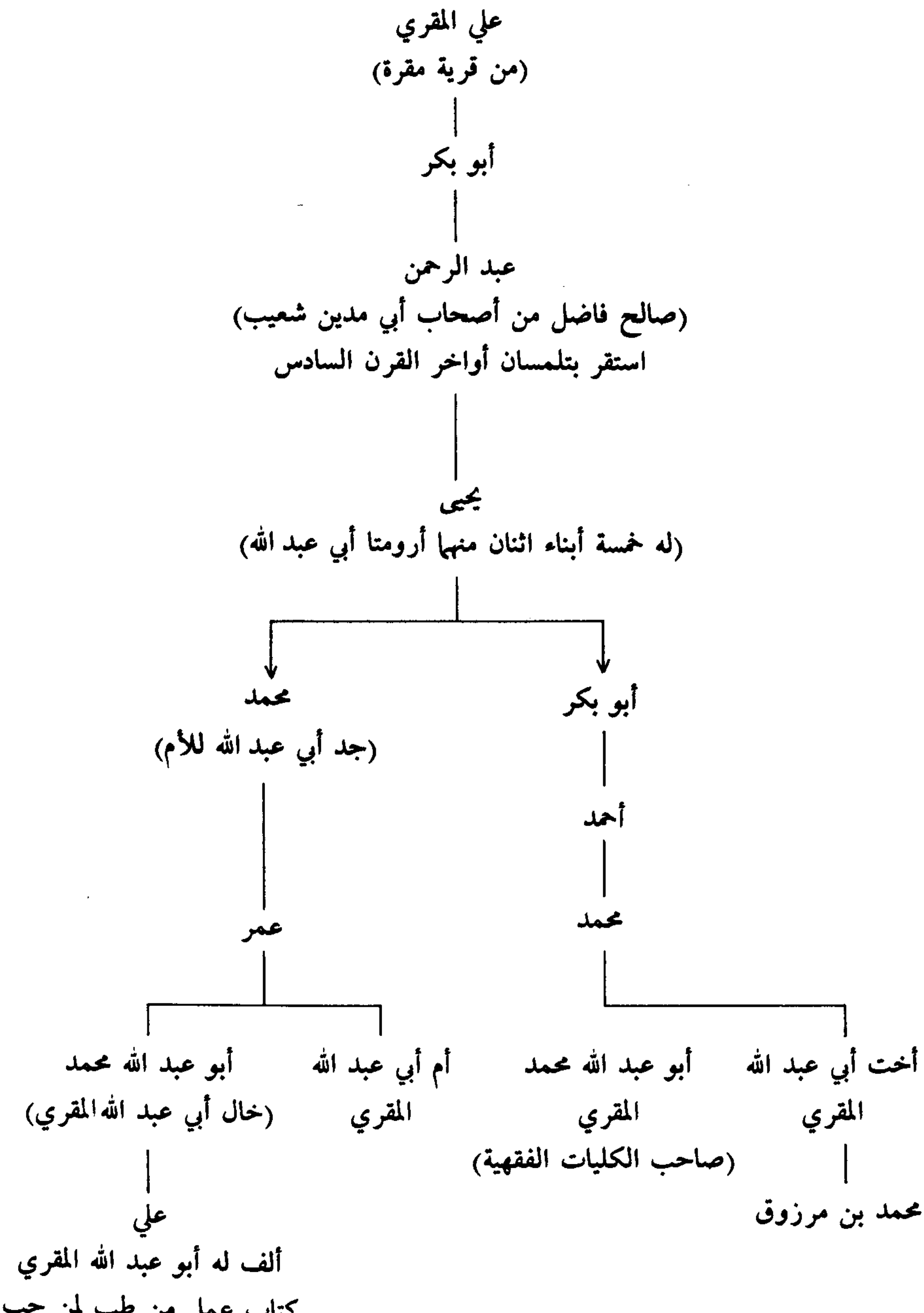
(2) يذكر الميلي أن هذه الشركة للمقريين الذين استوطن جدهم تلمسان أول شركة صحراوية معروفة (تاريخ الجزائر: 378/2).

(3) الإحاطة: 191/2 ـ 194.

(4) الإحاطة: 192/2.

(5) عمل من طب لمن حب، المقدمة.

المعروفون من أجداد
أبي عبد الله المقري



ولهذه الأسرة صلة قرابة بآل ابن مرزوق: فقد كان مترجمنا خالاً للشيخ محمد بن أحمد بن مرزوق الذي قال ابنه أبو عبد الله عن مترجمنا: (العلامة المحقق الصالح القاضي العدل أبو عبد الله المقري من أخوال والدي ومن أشياخ أشياخي)[1].

وحدثنا صاحب «نفح الطيب» عن وجه آخر للقرابة بين الأسرتين فقال: (بنو مرزوق وهؤلاء لهم رئاسة في العلم بتلمسان توارثوها سلفاً عن خلف... ولهم على جدنا أحمد ولادة، فإن أم جدي أحمد بنت الفقيه العلامة سيدي محمد بن مرزوق المعروف بالكفيف[2] وهو أحد شيوخ ابن غازي[3] بالإجازة)[4].

وقد كان لأبي عبد الله المقري اعتزاز بنسبه حدا به إلى أن ينشد: (رمل)

نحن إن تسأل بناس معشر	أهل ماء فجرته الهمم
عرب من بيضهم أرزاقهم	ومن السمر الطوال الخيم
عرضت أحسابهم أرواحهم	دون نيل العرض وهي الكرم
أورثونا المجد حتى أننا	نرتضي الموتَ ولا نزدحم
مالنا في الناس من ذنب سوى	أننا نلوي، إذا ما اقتحموا[5]

---

(1) المعيار المعرب: 8/3.

(2) محمد بن محمد بن أحمد بن الخطيب بن مرزوق العجيسي التلمساني، اشتهر بالكفيف وكان عالماً إماماً. ولد سنة 824 ت 901.
(البستان: 249 ـ الضوء اللامع: 46/9 ـ النيل: 330).

(3) ابن غازي محمد بن أحمد بن محمد العثماني المكناسي شيخ الجماعة بفاس وأحد أعلام المالكية في عصره. ت 919.
(إتحاف أعلام الناس: 2/4 ـ الجذوة: 320/1. درة الحجال: 224/1. دوحة الناشر: 85. سلوة الأنفاس: 73/2. النبوغ المغربي: 218/1. نيل الابتهاج: 359 هدية العارفين: 226/2).
وإجازة ابن مرزوق الكفيف لابن غازي واردة في (فهرس ابن غازي: الذيل: 174).

(4) أزهار الرياض: 342/4.

(5) الإحاطة: 213/2.

وقد أنجبت الأسرة المقرية بعد مترجمنا من العلماء أبا عثمان سعيد مفتي تلمسان وخطيبها[1] (كان حياً سنة 1011) وأبا العباس أحمد المؤرخ الشهير، مؤلف «نفح الطيب»[2] وغيره ت 1041.

---

(1) البستـــان: 104.

(2) ترجمته في: (خلاصة الأثر للمحبي: 320/1، صفوة من انتشـر للأفـراني: 72 نشر المثـاني للقادري: 157/1).
وذكره العياشي في رحلته.
وترجمه إحسان عباس في مقدمته لتحقيق نفح الطيب: 5/1 - 18. وعبد الوهاب بن منصور في مقدمة تحقيق روضة الآس: ومحمد حجي في كتابه: الزاوية الدلائية: 108 - 113.
وألف عنه محمد عبد الغني حسن كتابه «المقري صاحب نفح الطيب»، ومحمد بـن عبد الكريم كتابه «المقري وكتابه نفح الطيب». والحبيب الجنحاني كتابه «المقري».

مـولـده

ولد أبو عبد الله محمد المقري بتلمسان في تاريخ لم يضبطه المقري عندما كتب ترجمته الذاتية، ولم يحدده أحد من مترجميه القدامى. وإنما أفادنا هو نفسه أن مولده كان في عهد الأمير الزَّيّاني موسى بن عثمان بن يغمراسن المعروف بأبي حَمُّو الأول، وهو الذي تولى الحكمَ بتلمسان من سنة 707 إلى سنة 718[1].

ولم يكن المقري يجهل التاريخ المضبوط لولادته، وإنما آثر أن لا يصرح به لأنه كان ممَّنْ يرى أنه ليس من المروءة الإخبار بالسن، وهو يروي عن إمام مذهبه هذا المعنى بسند متسلسل، يقول المقري: (كان مولدي بتلمسان أيام أبي حمُّو موسى بن عثمان بن يغمراسن بن زيان، وقد وقفت على تاريخ ذلك، ولكني رأيت الصفح عنه لأن أبـا الحســن بن مؤمن سأل أبا طاهر السلفي عن سنه فقال: أَقبلْ على شأنك، فإني سألتُ أبا الفتح بنَ زيان عن سنه فقال: أقبلْ على شأنك، فإني سألت عليَّ بن محمد اللبان عن سنه

(1) أبو حمو موسى الأول ولد سنة 665 وهو رابع سلاطين بني عبد الواد من آل زيان في المغرب الأوسط، كان عضداً لأخيه السلطان أبي زيان في حربه وسلمه، وخلفه بعد وفاته سنة 707، وشغل بإصلاح تلمسان. قتل على يد ابنه أبي تاشفين بعد أن دامت مدة ملكه نحو عشرين سنة.

(بغية الرواد: 126/1. تاريخ الجزائر للميلي: 361/2. روضة النسرين: 51، أبو حمو موسى الزياني لحاجيات عبد الحميد: 69 وما بعدها).

فقال: أقبلْ على شأنك، فإني سألت أبا القاسم حمزة بن يوسف السهمي عن سنه، فقال: أقبلْ على شأنك فإني سألت أبا بكر محمد بن عدي المنقري عن سنه، فقال: أقبل على شأنك، فإني سألت أبا إسماعيل الترمذي عن سنه، فقال: أقبل على شأنك، فإني سألت بعض أصحاب الشافعي عن سنه، فقال: أقبل على شأنك، فإني سألت الشافعي عن سنّه، فقال: أقبلْ على شأنك، فإني سألت مالك بن أنس عن سنه، فقال: أقبلْ على شأنك، ليس من المروءة للرجل أن يخبرَ بسنه)[1].

وقبل المقَّري كان عبدُ الله الأوسي بن ستاري ت 647 بسبتة لا يخبر بمولده ويقول: كان مالك يكره تعريف الإنسان بسنه[2].

ويُؤثَرُ عن مالك أيضاً تعليلُ كراهة ذلك بقوله: (لأنه إن كان صغيراً استُحقر أو كبيراً استُهرم)[3].

وممن كان يأنف من ذكر تاريخ ولادته أبو البركات محمد بن محمد بن إبراهيم البلفيقي السلمي الشهير بابن الحاج[4] ت 771، وقد أنشد عندما سئل عن سنه: (كامل)

احفَظْ لسانَكَ لا تَبُحْ بثلاثةٍ سِنٍّ ومالٍ، إن سئلت، ومذهبِ
فعلى الثلاثةِ تُبتلى بثلاثةٍ مِنْ حَاسِدٍ وَمُكَفِّرٍ وَمُكَذِّبِ[5]

وهذان البيتان أنشدهما عمُّ أبي العباس المقري له عندما تذاكر معه ما

---

(1) نفح الطيب: 206/5 - 207.

(2) كفاية المحتاج: 90 ب.

(3) نيل الابتهاج: 255.

(4) من أهل المرية، ونزل بفاس، ويتصل نسبه بالصحابي العباس بن مرداس تولى القضاء والاقراء واستكثر في الرواية ونظم الشعر. ترجمته في (التعريف بابن خلدون: 61، جذوة الاقتباس: 292/1، الكتيبة الكامنة: 127، نفح الطيب: 471/5، النيل: 254).

(5) النيل: 253.

قاله الجدُّ في تبرير امتناعه عن ذكرِ سنةِ ولادتِهِ[1].

هذا ويقدر شيخنا المرحوم محمد الفاضل ابن عاشور أنَّ مولدَ المقري كان في حدود سنة 710[2]. ـ وأرى أنه لا يُستبعد أن يكون مولدُه بعد هذا التاريخ أي في أواخر عهد أبي حمُّو الأول، وذلك أنه أشار إلى صغر سنه عندما استحسن منه جواباً أستاذُه أبو إسحاق إبراهيم بن حكم[3] ت 737، وهو وارد على تلمسان بعد سنة 720. وعندما صافح شيخه الصوفيَّ أبا عثمان سعيد بن إبراهيم الخياط[4] ت 729.

(1) نفح الطيب: 207/5.
مع اختلاف يسير في رواية البيتين.
(2) أعلام الفكر الإسلامي: 80.
(3) نفح الطيب: 227/5 ـ وسيأتي التعريف بهذا الشيخ.
(4) نفح الطيب: 241/5. وسيأتي التعريف بالخياط.

الباب الثاني

عصر المقري وبيئته

- الحياة السياسية والاجتماعية.
- الحركة العلمية ونشاط العلماء.

الحياة السياسية والاجتماعية

كان للحياة السياسية والاجتماعية والفكرية أثرٌ في شخصية أبي عبد الله المقَّري، فقد استفاد من الأجواء العلمية وعاشر بعضَ الملوك وتولى بعض الوظائف وأسهم في الحركة الثقافية، وكانت له بعضُ المواقف والآراء الإصلاحية.

وإن عرض أبرز ملامح عصره ليساعدُ على استجلاءِ شخصيته واكتناه جوانب نبوغه ومظاهر إشعاعه.

وسوف أقتصر على ما يتصل بشخصيته ومجالات نشاطه وعلاقته العلمية والاجتماعية، تحقيقاً للغرض المنشود، وتجنباً للإطناب في التأريخ الذي له مقام آخر، غير مقامنا هذا.

في عهد مترجمنا كانت تلمسان قاعدة دولةِ بني عبد الواد[1].

وقد عاصر منهم في سنوات نشأته بها أبا حمُّو موسى بن عثمان بن يغمراسن بن زيان ت 718 ثم أبا تاشفين عبد الرحمن الأول (718 - 737).

ولم تعرف هذه الدولة الزيانية الاستقرار والأمن إلا في فترات متقطعة، فقد كانت في صراع مع الدولة الحفصية[2] الحاكمة بالجناح الشرقي من

---

(1) بنو عبد الواد هم بنو حمُّو أو بنو يغمراسن ويسمون أيضاً بني زيان. ومؤسس دولتهم يغمراسن ابن زيان.

ر. (العبر: 175/7).

(2) مؤسس هذه الدولة أبو محمد بن أبي حفص عمر بن يحيى، يرجع نسبه إلى عمر بن الخطاب =

الشمال الإفريقي، ومع الدولة المرينية[1] الممتد نفوذها بالجناح الغربي منه. كان التآمر بين الجانبين على بني عبد الواد الذين تراهم يعملون جاهدين لتركيز دولتهم ودعم نفوذهم وبسط سلطانهم على ما جاورهم من المدن، مثل بجاية[2] التي كانت مسرحاً لصراع عنيف، يتجاذبها فيه الحفصيون تارة والزيانيون تارة أخرى، وأحياناً تجتازهم جيوش المرينيين في زحفها إلى إفريقية.

وأما الملوك المرينيون الذين عاصرهم المقري فثلاثة: أبو سعيد عثمان ابن يعقوب بن عبد الحق (710 -731) وابنه أبو الحسن علي (731 -751) وأبو عنان فارس بن أبي الحسن علي (751 - 759).

فالأول أغار سنة 714 على تلمسان وعاثت جيوشه قتلاً ونهباً في جهاتها[3]. والثاني[4] بادر بعد توليه بمخاطبة أبي تاشفين في الغض عن عبثه في بلاد الحفصيين وطغيانه عليها، فاستكبر وأساء الرد، فاضطرمت نار الفتنة بينهما، واستنهض أبو الحسن السلطانَ أبا يحيى أبا بكر الحفصي لمحاصرة تلمسان معه[5].

وقد جرى تحالف بين هذين الأميرين ضد بني عبد الواد وعزز بزواج أبي الحسن من فاطمة ابنة أبي بكر الحفصي[6].

= رضي الله عنه وقد تولى الحكم سنة 603 ـ ت 618. (الأدلة البينة: 48 ـ تاريخ الدولتين: 164).

(1) نسبة إلى مرين (بفتح الميم وكسر الراء بعدها ياء ساكنة) قبيلة من زناتة ومؤسس الدولة المرينية عبد الحق الزناتي المريني.

ر. (الاستقصاء: 3/3، العبر: 59/6، المؤنس: 145 - 146، النبوغ المغربي: 185/1 وما بعدها).

(2) بِجَاية (بكسر الباء وتخفيف الجيم) مدينة على ساحل البحر بين إفريقية والمغرب، اختطها الناصر بن عنان بن حماد بن زيري سنة 457، وكانت تنسب إليه فتسمى الناصرية، وكانت من أهم الموانىء للقوافل البحرية والتجارية.

(3) تاريخ الجزائر، للميلي: 337/2.

(4) ر. عن عهده في الحكم (روضة النسرين: 20 - 22).

(5) ابن خلدون: العبر: 778/6.

(6) الزركشي: تاريخ الدولتين: 68 ـ الناصري: الاستقصاء: 116/3.

وكان أبو تاشفين يضايق الحفصيين في أرضهم وينازعهم في ملكهم، فنزع أبو الحسن إلى الانتقام منه لأصهاره فخرج من فاس[1] أواسط سنة 735 ومر بوجدة فتغلب عليها وعلى وهران ومليانة وتنس والجزائر سنة 736 واختط بغربي تلمسان بلداً جديداً له ولعسكره، وكان الزيانيون ينتقضون عليه[2] إلى أن اقتحم حاضرتهم وفتحها عنوة سنة 737 بعد قتال مرير. يقول الزركشي: (وقف صاحبها (أبو تاشفين) في ساحة قصره، فقاتل هنالك مع خاصته حتى قُتل ابناه عثمان ومسعود ووزيره موسى بن علي وجملة من كبار أصحابه... وقبض عليه... وأمر الأمير عبد الرحمن ابن السلطان أبي الحسن بقتله واحتزّ رأسه، وشهد ذلك اليومَ ابنُ تافراجين الذي كان وافاه رسولاً عن أبي يحيى (الحفصي) مجدداً للعهد، فأمره السلطان بالرحيل إلى سلطانه بالبشارة، فدخل تونس... فعظُم بذلك السرور عند السلطان أبي يحيى أبي بكر بمهلك عدوِّه والانتقام منه.... يقال: إن عدد القتلى الذين قُتلوا أيام حصار تلمسان هذا من الفريقين ثمانون ألفاً)[3] وسنرى ما كان لهذه المآسي الأليمة من أثر في نفس المقري، وفي اتجاه حياته.

والملك الثالث أبو عنان هو الذي علا في عهده نجم المقري، وبرز كعَلَم لامع من أعلام المغرب.

انتصب هذا الملك على عرش الدولة المرينية بعد صراع مع أبيه الذي عاد من إفريقية يجرُّ أذيالَ الخيبة إثر انهزامه في واقعة القيروان حيث انتقضَ عليه الأعراب وتبدَّدَتْ فلولُ جيشه أواخر سنة 748 وذلك بعد أن دخل إلى تونس لمناصرة أبي العباس بن أبي يحيى الذي استبد أخوه أبو حفص

---

(1) فاس كانت عاصمة الأدارسة أسسها إدريس الثاني سنة 192، وإلى جوارها فاس الجديدة التي أسسها أبو يوسف يعقوب المريني سنة 674، وهي أيضاً عاصمة الدولة المرينية بالمغرب. ر. (الاستقصاء: 22/2، جامع القرويين للتازي: 44/1 العبر: 194/7، معيار الاختيار: 172/2).

(2) الناصري: الاستقصاء: 123/3 - 124.

(3) تاريخ الدولتين: 72 - 73.

بالسلطان دونه، فقتل على يد أبي الحسن الذي أصبح مستولياً على إفريقية وكامل بلاد المغرب، واتحدت الأقطار تحت سلطانه لفترة قصيرة[1].

كان أبو الحسن عقد على تلمسان والمغرب الأوسط لابنه أبي عنان وأقرّ صهره الفضلَ بن أبي يحيى على بونة وذلك سنة 747.

فأما الأول فدعا لنفسه بعد هزيمة أبيه وتوجَّه إلى فاس تاركاً على تلمسان عثمان بن جرار من بني عبد الواد، وأما الثاني فقد ثار واستولى على بجاية وقسنطينة وأخذ يجلب على تونس[2].

واستقام الأمر لأبي عنان سنة 752 بعد موت أبيه، ولكن جدَّت أحداثٌ وكانت حروب ليسترجع ما كان تحت ملك أبيه، ومن ذلك زحفه على تلمسان سنة 753 وأسره عثمان بن جرار ثم قتله[3]، وأخذه بجاية سنة 755[4] وقسنطينة سنة 758، وفشلت محاولته في السيطرة على تونس[5].

وكانت وفاة أبي عنان في نفس السنة التي توفي فيها مترجمنا[6] 759.

وإن هذه الأحداث السياسية التي واكبها المقري في بيئته التي نشأ فيها، والتي شهدتها إفريقية التي رحل إليها طالباً للعلم والتي عرفها المغرب الأقصى الذي استقر به في العشر سنوات الأخيرة من حياته. . . إن هذه الأحداث كانت تفت في ساعد المسلمين بالشمال الإفريقي، ولم يجنوا منها غير نسف عمران وتعطيل اقتصاد ونشر فوضى واشتعال فتن داخلية، فقد كانت كثير من الجهود تُصرفُ في إخماد ثورات يدفع إليها التنافس على الحكم، وفي

(1) الاستقصاء: 158/3، الأدلة البينة النورانية: 95 - 100، تاريخ الدولتين: 166. اللمحة البدرية لابن الخطيب: 106، المؤنس لابن أبي دينار: 145.
(2) العبر: 558/7، تاريخ الجزائر للميلي: 339/2.
(3) تاريخ الجزائر للميلي: 341/2.
(4) المؤنس، لابن أبي دينار: 149.
(5) الأدلة البينة: 50 أ.
(6) ر. (روضة النسرين: 23).

الاستعداد للحرب ولرد الهجوم[1]، وكانت المغارم تثقل كاهل الناس في أغلب الأحيان، ويتسرب من الذلة إلى المسلمين ما يجعلهم خاضعين لتفتيش اليهود والنصارى، وتنحط أخلاق الأراذل، وتتفاقم شهوتهم إلى ابتزاز المال[2]، ولا يخفف من وطأة ذلك إلا أمير حازمٌ يتدخل أحياناً بعد أن يعظه العلماء فيقبض أيدي المفسدين عن الشر، ويصرفها عن الخراب[3].

في هذه الأجواء المدلهمة يُفتن الناسُ في دينهم وعبادتهم ويختل أمنُ طريق الحج، بل يتعرض حتى بعض الملوك «لقاصدي بيت الله الحرام». قال ابن مرزوق: (لما نزل (أبو الحسن المريني) تلمسان وحاصرها كان أعظمُ ما نقم على صاحبها (أبي تاشفين) تعرضه للمتوجهين من المغرب برسم الحج)[4].

ولقد ساد الحكم الاستبدادي المطلق في أغلب الأحيان، وظهرت عند بعض الأمراء بدعةُ تقبيل الأرض بين أيديهم[5] كما ظهرت بدعٌ أخرى جرَّت إلى حوار علمي، وظهرت نزعةٌ بعض العلماء إلى مقاومتها[6].

وشاء الله تعالى أن يُبتلى سكانُ الشمال الإفريقي في عصر المقري بكارثة الوباء العام سنة 749، وقد كان من ضحاياه كثير من العلماء كابن عبد السلام الهواري ومحمد بن هارون شيخي المقري التونسيين، وكالخطيب حسن بن علي بن قنفذ القسنطيني الذي ألف كتاباً سماه «المسنون في أحكام الطاعون» لما اختلف طلبتُه في الفرار ممن مرض بالطاعون[7].

---

(1) انظر: (العبر: 221/7 - 225).
(2) المسند الصحيح الحسن: 285.
(3) الاستقصاء: 126/3.
(4) المسند الصحيح الحسن: 385.
(5) المسند الصحيح الحسن: 287.
(6) المسند الصحيح الحسن: 288.
(7) وفيات ابن قنفذ: 354.

وكذلك استهدف العلماء إلى كارثة أخرى، وهي غرق كثير منهم في أسطول أبي الحسن المريني عندما كانوا في طريق العودة إلى المغرب[1].

ولا يفوتنا أن نشير إلى ما كان يضايق سكانَ العُدوة المغربية في عصر المقري من الهجوم النصراني في إطار الحرب الصليبية البشعة لاسترجاع المراكز الأندلسية وإطفاء جذوة الإسلام بها.

يقول المقري الحفيد: (لما تقلّص ظلُّ الإسلامِ بالجزيرة، أعادها الله للإسلام، واسترد الكفارُ، دمرهم الله، أكثرَ أمصارها وقراها على وجه العنوة والصلح والاستسلام، لم يزل العلماء والكتاب والوزراء يحركون حميات ذوي البصائر والأبصار، ويستنهضون عزماتهم من كل الأمصار)[2].

فممن حرك حمية الأمير أبي عنان ودعاه لمناصرة الأندلس الشاعرُ أحمد ابن يحيى بن عبد المنان في قصيدة منها: (كامل)

يا أيها الملك الذي أضحى به ... دينُ الإله قرير عين والعلا
انهد لأرض الروم وارم غواتهم ... بالشهب من أطراف مَيَّادِ القنا[3]

وممن حبر قلمُه نثراً بليغاً في استنهاض العزمات علَمَا غرناطة أبو عبد الله ابن زمرك ولسان الدين بن الخطيب[4] وهما ممن احتفى بمترجمنا لما ورد على غرناطة.

وعلى لسان الأمير النصري أبي الحجاج يوسف الأول كان ابنُ الخطيب المذكور يكتب رسائلَ سلطانية إلى أبي عنان منوهاً بجهوده نحو الأندلس[5].

(1) الاستقصاء: 171/3. الإكمال للأبي: 5/6.
(2) أزهار الرياض: 63/1.
(3) نثير فرائد الجمان لابن الأحمر (مقدمة المحقق): 36.
(4) أزهار الرياض: 63/1 - 64.
(5) ر. كناسة الدكان: الوثيقة الثانية عشرة.

وفي هذه الرسائل إشادةٌ بما كان لأبيه أبي الحسن المريني من جهود في نجدة الأندلس.

وأهم ما يؤثر لأبي الحسن هذا في نجدة الأندلس استرجاعهُ جبل طارق من أيدي الأعداء[1] بعد خضوعه للقشتاليين زهاءَ أربعة وعشرين عـاماً، وخوضُه معركةَ طريف التي محص الله فيها المجاهدين المسلمين واستشهد فيها كثير من علمائهم سنة 741[2].

وقد كان للمـرينيين في الأنـدلس رُبُط وجنود لمجـاهدة الكفـار من الأسبان ومحاولة استرجاع المواقع التي سقطت بأيديهم، ولكنهم يتركون ما يفتحون للمـلوك بني نصر[3] الذين كان نفوذهم يتقلص شيئاً فشيئاً وينحسر عن كثير من المدن والمراكز مؤذناً بسير القطر الأندلسي نحو المصير المحتوم.

---

(1) المسند الصحيح الحسن: 389.

(2) الاستقصاء: 136/3 ـ تاريخ الدولتين للزركشي: 76: اللمحة البدرية لابن الخطيب: 105 - 106.

(3) النبوغ المغربي: 190/1.

الحركة العلمية ونشاط العلماء

أما الحركة العلمية في عصر المقَّري فإنها لم تتأثرْ كثيراً بالأوضاع التي أشرنا إليها، بل شهدت نشاطاً ودفعاً نحو الرقي، وآتت ثماراً طيبة وحققت خدمةً جليلة للمعارف الإسلامية، كما سنرى.

ومن العوامل التي هيأت لذلك أن الدولَ التي كانت تلعب الأدوار السياسية في هذا العصر كانت تنزع - في الغالب - إلى إثبات الذاتية الثقافية للمراكز التي تبسط عليها نفوذها، ويتجسم هذا الطموحُ في مظاهر تشجيعيةٍ للعلم وأهله.

ففي عهد طفولةِ المقري كان أبو حمُّو الأول يُكرم العالِميْن الجليلين المتخرجيْن على أيدي علماءِ تونس ابنيْ الإمام، ويغتبط بهما، ويختط لهما مدرسةً بتلمسان ويبني بجانبها داريْن لسكناهما، ويجعل لهما التدريسَ فيها في إيوانين معديْن لذلك[1] وكانت أولَ مدرسة لبني عبد الواد بالمغرب الأوسط[2].

وفي عهد شباب المقَّري كان أبو تاشفين يواصل الاحتفاء بهذين العالِمين وتشجيعَ غيرهما من العلماء والطلبة، وقد شيد مدرسةً أُخرى بجانب الجامع

(1) البستان: 126 ـ التعريف بابن خلدون: 30 ـ العبر: 100/7.

(2) ابن عاشور في (أعلام الفكر الإسلامي: 80) وعبد الحميد حاجيات في (أبو حمو موسى الزياني: 59)، وأفادنا الأخير أن هذه المدرسة درست، وبقي المسجد الصغير الذي شيد بجانبها.

الأعظم، أصبحت تُعرف بالمدرسة التاشفينية[1]، كما واصل الإنفاق على أهل العلم وتشجيع رواده، ومن ذلك أن أبا العباس أحمد بن عمران وفد من بجاية إلى تلمسان فحضر مجلس أبي زيد بن الإمام (مشتملاً في زي التجار) وناقش في مسألة علمية، فاستضافه ابنُ الإمام ثم قدمه إلى أبي تاشفين (وعرَّفَهُ به وأجَلَّ قدره فرفع عنه السلطانُ كُلف المغارم ووظائفَ السلع، ونقد له إلى ذلك مائتي دينار من الذهب)[2].

وفي نفس الفترة كان السلطانُ أبو سعيد المريني يبني المدارس بفاس، ويرتب فيها الطلبةَ والفقهاء للتدريس، ويُجري عليهم المرتبات والمـؤن[3].

وفي عهد كهولة المقَّري المواكبة للاحتلال المريني لتلمسان عرفت هذه المدينة تشييدِ أبي الحسن المريني لمدرسةٍ بضاحية العُبَّاد سنة 748، ثم عرفت تشييد أبي عنان لمدرسة أخرى بجانب الولي الشوذي حوالى سنة 754[4].

وهذان الأميران عرفت فاس في عهدهما عناية فائقة بمراكز العلم ومرافقه، ومن ذلك أن أولهما شيَّد المدرسة المصباحية قرب القرويين سنة 748[5]، وثانيهما أنشأ مكتبة القرويين، وأوقف عليها كتباً ومصاحف[6].

وكان هذان الأميران من علماء عصرهما، وقد أحرزا ثقافة متينة، وأسهما

---

(1) أبوحمو موسى الزياني: 60 ـ وأفادنا مؤلفه أن هذه المدرسة هدمت في عهد الاستعمار لتحقيق مشروع معماري سنة 1875 م.

(2) الإفادات والإنشادات: 103 - 104.

(3) الاستقصاء: 111/3 - 112.

ويقول مؤلفه أحمد الناصري: (كان لبني مرين جنوح إلى الخير ومحبة في العلم وأهله تشهد بذلك آثارهم الباقية إلى الآن في مدارسهم العلمية وغيرها).

(4) أبو حمو موسى الزياني: 36 - 37.

(5) جني زهرة الآس للجزنائي: 61 - 62.

(6) جني زهرة الآس: 76 ـ جامع القرويين: 331.

في مجالس العلم وأحاطاها برعاية فائقة، ويسَّرا مناخاً لنبوغ كثير من العلماء[1]

وقد وصف لنا ابنُ مرزوق ما لاحظ من اهتمام أبي الحسن بدراسة الحديث وكتب السيرة وغيرها[2]، وقال عن حظوة العلماء لديه: (كان أبرَّ الناسِ بأهل العلم وأَعرفَهم بقدرهم، استخلصهم لنفسه وجمع من سائر بلاده في حضرته، إذا سمع بمن له رسوخ قدم في العلم أقدمه على حضرته وجعله من خواص أهلِ مجلسه، وأجرَى عليهم الجرايات التي تكفيهم حضراً وسفراً، فاجتمع بحضرته أعلامٌ ثم ضمَّ لهم من كان بتلمسان وأحوازها حين استيلائه عليها، ثم استمرَّ هذا العملُ في دخوله بلاد إفريقية، ولم يزل على هذا إلى أن توفي رضي الله عنه)[3].

وحدثنا ابنُ خلدون عن العلماء الوافدين إلى تونس مع أبي الحسن، وقد أخذ عن كثير منهم وترجم لهم ممهداً لذلك بقوله: (كان قدم علينا في جملة السلطان أبي الحسن عندما ملك إفريقية سنة ثمان وأربعين جماعةٌ من أهل العلم، كان يلزمهم شهودَ مجلسه ويتجمَّل بمكانهم فيه)[4].

وكان أبو عنان فقيهاً يُناظر العلماءَ ويضرب معهم بسهم وافر في الفنون العلمية، وينشد شعراً حسناً[5] يقول عنه معاصره العالم الفقيه أبو عبد الله

---

(1) ر. عن الحركة العلمية في عهدهما وعهد المرينيين عامة (النبوغ المغربي: 198/1 - 199).

(2) المسند الصحيح الحسن: 271, 277.
وكان هذا الأمير كتب مصاحف وحبسها.
ر. (صبح الأعشى: 389/7, 87/8 - 99 - 103).
(الاستقصاء: 127/3).

(3) المسند الصحيح الحسن: 260.

(4) التعريف بابن خلدون: 19.
وقد شارك فقهاء تونس في مجلس أبي الحسن ونالوا الإعجاب واستفاد منهم علماء المغرب.
(أزهار الرياض: 28/3).

(5) الاستقصاء: 206/3.

الشريف التلمساني ت 771: (قد جاز بذهنه الثاقب الراجح في تحصين الدلائل مَهْمَهاً صعباً، وحاز برأيه الصائب الناجح في تحصيل المسائل مورداً عذباً، حتى صار يفصل في مضيق المناظرات بين أربابها، ويجلو دُجَى المشكلات ويلي كشف حجابها)[1].

وجاء عن أبي عنان في رحلة معاصره ابن بطوطة أنه (يعقد مجالس العلم في كل يوم بعد صلاة الصبح، ويحضر لذلك أعلام الفقهاء ونجباء الطلبةِ بمسجد قصره الكبير فيقرأ بين يديه تفسير القرآن العظيم وحديث المصطفى ﷺ وفروع مذهب مالك رضي الله عنه وكتب المتصوفة، وفي كل علم منها له القدح المعلى، يجلو مشكلاته بنور فهمه، ويلقي نكته الرائقة من حفظه، وهذا شأن الأيمة المهتدِين والخلفاءِ الراشدين)[2].

وأفادنا معاصره أبو الوليد بن الأحمر أنه كان فقيهاً عارفاً بعدة فنون حافظاً للحديث عارفاً برجاله مُناظراً للعلماء فصيح القلم بارع الخط حسن التوقيع[3].

وحدثنا كاتب أبي عنان المريني العالم ابن الحاج النميري عن أعماله الصالحة، ومنها بناء مستودعات وثيقة في جميع الأقاليم التابعة له تكون مستحفظات للودائع والأمانات وأموال اليتامى.

قال ابن الحاج: (وأمر أيده الله القضاة أن يجعلوا بتلك المستودعات أموال الأحباس، وما بأيدي أهل البلاد من أمانات الناس على اختلاف الأنواع والأجناس، إلى ما تألف بعد من مستفادات الأوقاف، وأموال المواريث واليتامى والمحاجير من سائر الأصناف وماذا عسى أن يحتاج إلى إيداعه، ويستشرف عليه أحسن الاستشراف فيصان صون الدر في

(1) مفتاح الوصول: 3.
(2) رحلة ابن بطوطة: 661 ـ كما تحدث ابن بطوطة عن علمه وحلمه وعدله.
(3) روضة النسرين: 24.

الأصداف، وتؤمن قضاياه من الانحراف . . .

وأمر ـ أيده الله ـ أن يكون لكل باب من أبواب المستودعات قفلان لهما مفتاحان، أحدهما يستقر بيد قاضي ذلك البلد كائناً من كان، والآخر بيد خطيبه الذي ضعف به الباطل واستكان واستمر ذلك على توالي الأزمان. . .)[1].

ومن أعماله الصالحة أيضاً أنه حبس أموالاً وزعها على البلاد الساحلية وجعلها خاصة بافتداء الأسرى المسلمين الذين يأتي بهم العدو في أجفانه طالباً إحضار فديتهم، وكثيراً ما يرجع بهم العدو مسرعاً إن لم تقدم إليه الفدية على عجل[2].

كما حبس أموالاً برسم المدارس والزوايا إعانة لأهل العلم وطلبته، وأموالاً للمارستانات المعدة للرفق بأهل البلايا.

كما اهتم بالمساجد فأصلح أمورها ووسعها وأفاضَ العطايا للقائمين بوظائفها، وللمعلمين لكتاب الله تعالى تشجيعاً على حفظ القرآن الكريم، وقد أغنى الكثير من هؤلاء المعلمين وبلغهم من إقامة أودهم غاية المنى[3].

وقد نقل مترجمنا المقري عن السلطان أبي عنان مباشرة بعض الإفادات، نذكر منها ثلاثاً، هي التالية:

ـ قال يوماً للمقري: (يا أبا عبد الله كنتُ يوماً بقصري، وكان في يدي تفاحة، فحضرت عليّ جارية من جواري، كنت أحبها حباً مبرحاً فأرميتها بالتفاحة، وقلت على البديهة: (مجزوء الكامل)

---

(1) فيض العباب وإفاضة قداح الآداب: 51.
(2) ن، م: 17.
(3) ن، م: 19.

خذها إليك هدية من كف ملك مالك
يبدي العطايا دائباً ويبيد شمل الفاتك)[1]

ـ وأخبر المقَّري يوماً (أن جده أمير المسلمين أبا سعيد ـ رحمه الله تعالى ـ سأل كاتبه عبد المهيمن الحضرمي عن تهادي أهل الحب للتفاح دون الخوخ، وكلاهما حسنُ المنظر طيبُ المخبر شديدٌ شبهه بأخيه، شديد تشبيه الوجنات به لمتوخيه، فقال من عند مولانا. . . . فقال: أرى ذلك لاشتمال التفاح على الحَبّ الذي يذكر بالحُبّ، ولاشتمال الخوخ على النَّوَى الذي يكدر اسمُه صفوَ الهوى)[2].

ـ وقال له: كان جدُّنَا أبو يوسف يعقوب بن عبد الحق يقول: الولايات ست ثلاث وقفتُها على اختياري: (الحِجابة والقصبة والشرطة، وثلاثٌ موكولة إليكم: القضاء والإمامة والحسبة)[3].

وقد وصف لنا ابن خلدون بعض رجال مجالسه العلمية[4] وحدَّثنا أبو العباس المقَّري عن توجيهه لمدرسِي المغرب لتطوير طرقهم في التبليغ[5].

وقد نظم لسان الدين بن الخطيب في التنويه بهذا الأمير المريني قوله:

(رجز)

واحد آحاد الملوك العُظَمَا ومطلع النصر إذا ما أقدما
أوجب حق الشعر والكتابهْ فأملت أعلاهُما جنابهْ
واستجلب الأماثل الكبارا والنبهاء العلية الأخيارا
يجبرهم على حضور الدولة فهم بدورٌ وشموس حوله[6]

---

(1) نثير الجمان: 70.
(2) الحقائق والرقائق، دعوة الحق: 98.
(3) نفح الطيب: 264/5.
(4) التعريف: 59 - 66.
(5) أزهار الرياض: 27/3 - 28.
(6) رقم الحلل: 84.

كما مدحه شعراء آخرون منهم أبو الحسن علي بن الصباغ العقيلي[1]

وكانت الدولة الحفصية ترعى بدورها حركةً علمية لها إشعاعها الذي جلب المقَّري، وجعله يحرص على لقاء شيوخ تونس الذين ذاع صيتُهم وانتشرت سمعتهم، ونفقت سوق العلم على أيديهم، فكانت حلقات العلم تُعقد في جامع الزيتونة وفي المدارس التي يؤسسها الأمراء والأميرات ويرعونها[2].

كما كانت المملكة الغرناطية تشهد نشاطاً علمياً ممتازاً في حياة المقري الذي زارها سفيراً، وذاكر علماءَها، واحتكَّ بالجو الثقافي الذي تحتضنه فيها مؤسستان علميتان تناوئان أقسى ظروف الاضطراب والاكتساح الصليبي، وتبثان نور المعرفة الدينية، وهما الجامع الأعظم والمدرسة النصرية التي تُعَدُّ من مفاخر السلطان أبي الحجَّاج يوسف الأول[3] (733 - 755) إذ أنشأها في منتصف القرن الثامن على يد حاجبه أبي النعيم رضوان ت 760 وأوقف عليها أموالاً، فجاءت كما يقول لسانُ الدين بن الخطيب: (نسيجةَ وحدها بهجةً وصدراً وظرفاً وفخامة)[4].

وإن الظاهرة التي تبرز أمام دارس تراجم علماء هذه الفترة التي نتحدث عنها في بلدان المغرب والأندلس هي سعيهم لمد جسور الاتصال العلمي بين مختلف مواطنهم من جهة، وبينها وبين مواطن العلم المشرقية، وقد تمثلت هذه الجسور في تداول الكتب العلمية وتبادل الإجازات والاستكثار من الشيوخ الذين يسعى الطالب في لقائهم والاستفادةِ منهم، فيشد الرحال إليهم غير

(1) ر. (نثير الجمان: 271 وما بعدها).

(2) ر. مثلاً (تاريخ الدولتين: 71).

(3) عن هذا السلطان وحاله وصفته ر. (اللمحة البدرية: 102 - 112).

(4) الإحاطة: 507/1 ـ 512، كناسة الدكان: 155 - 156، اللمحة البدرية: 109..

ومن الباحثين المعاصرين الذين نوهوا بالحركة العلمية الأندلسية في هذه الفترة: ابن عاشور في: أليس الصبح بقريب: 79، وعنان في: نهاية الأندلس: 349 وما بعدها ط. 1 بالقاهرة 1949

عابئ بالحواجز السياسية التي تفصل بين البلدان، وتساير تغير النفوذ السلطاني في مده وجزره، فكانت هذه الحواجز تذوب إزاء الطموح العلمي والحرص على تلقي العلم ونيل أعلى الأسانيد وازدهار ملكاتهم في مجال المعرفة[1]، وقد أكَّد ابنُ خلدون (أن حصول الملكاتِ عن المباشرة والتلقين أشد استحكاماً وأقوى رسوخاً، فعلى قدر كثرةِ الشيوخ يكون حصول الملكات ورسوخُها)[2].

وكانت فرص الحج تتيح اللقاء العلمي والتلاقح الفكري والحوار المثمر ودعم الروابط الثقافية بين علماء المغرب والأندلس وإخوانهم من أعلام المشرق، وكان لتلمسان نصيبُها من هذه الفرص بحكم موقعها في طريق أهل المغرب الأقصى والأندلس، عندما يقصدون الحج أو يرجعون منه.

وعندما يتفاقم اضطرابُ حبلِ الأمن في بعض الفترات، ويتعذر اللقاء، فإن الطلبةَ يستدعون علماءَ المراكز التي شقَّ عليهم بلوغُها للإجازة فينالونها مكاتبةً. يقول أبو العباس المقَّري: (لم يزل الفضلاء من الأيمة، والنبهاء من أعلام هذه الأمة يستجيزون الأشياخَ الأخيار، عند تعذر اللقاء وبُعْد الديار)[3].

وتشهد كتب الفهارس والمعاجم والاثبات بما نسجتْه الإجازاتُ المتبادَلةُ بين المحدثين والفقهاء في مختلف البلدان الإسلامية من الوشائج العلمية الوثيقة.

---

(1) يلاحظ أن علماء المغرب والأندلس منهم من يرحل إلى المشرق ويعود، ومنهم من يهاجر إليه ويستقر ببعض مراكزه مثل أثير الدين أبي حيان محمد بن يوسف بن حيان النفزي الغرناطي، وسيأتي ذكره ضمن شيوخ المقري بمصر.

(2) المقدمة لابن خلدون: 406 ط دار المصحف، مصر.
وسنرى رأي المقري في أهمية الرحلة في سبيل طلب العلم.

(3) أزهار الرياض: 171/3.

كما كانت السفارة التي يقوم بها بعضُ العلماء في رسائل سلطانية تتيح فرصاً لعقد مجالس العلم والمذاكرة، وممن استُعمل في السفارة من علماء هذا العصر شيخُ المقّري محمد الباهلي البجائي (ت حوالى 774)[1]. وتلميذ المقّري لسان الدين بن الخطيب الغرناطي (ت 776)[2] ومحمد الفشتالي (ت 777)[3] وأحمد القباب الفاسي (ت 779)[4].

وهناك مجالات أخرى عديدة عرفت نشاط العلماء، وتولّوْا فيها وظائف، فكانوا في أغلبِ الأحيان يندمجون في إطار رجالِ الدولة وينتسبون إلى خدمتها، وبالنسبة إلى الدولة المرينية يعزو شيخنا محمد الشاذلي النيفر والأستاذ عبد المجيد التركي ذلك إلى تأييدها للمذهب المالكي وإفساح المجال لعلمائه في تولي الخطط[5].

كان الأمراء يسندون إلى العلماء التدريس في المدارس التي يؤسسونها ويرعونها، ويوكلون إليهم المناصب الإدارية والخطط الشرعية المختلفة، وكثيراً ما يأوون علماء مهاجرين من بلدانِهم الأصلية ويستعملونهم في بعض الوظائف.

---

(1) البستان: 227، جذوة الاقتباس: 296/1، الديباج: 326/2، شجرة النور: 219، فهرس السراج: 109أ، معجم أعلام الجزائر: 187، النيل: 240، وفيات ابن القنفذ: 349.

(2) من ألمع أعلام الأندلس في عصره يعرف بذي الوزارتين، سيأتي ذكره ضمن تلاميذ المقري.

(3) كان الفشتالي قاضي الجماعة بفاس وتردد على الأندلس في غرض السفارة، وهو من مشاهير المفتين المؤلفين في الوثائق، وكان يعتني بتدريس المدونة. ترجمته في: (الدرر الكامنة: 420/3، روضة النسرين: 29 سلوة الأنفاس: 259/3، المرقبة العليا: 170، نثير الجمان: 358).

(4) أحد المحققين الحفاظ في المذهب المالكي. وكانت سفارته إلى غرناطة سنة 762 (نيل الابتهاج: 72).

(5) الفارسية: 34، مقدمة التحقيق.
ولاحظ المحققان أن وجود العلماء في الوظائف الدينية وفر عدد طلبتهم وزاد الإقبال على دروسهم.

ونذكر من هؤلاء العلماء عبد المهيمن الحضرمي (ت 749) الذي تولى الكتابةَ للأمراء بسبتة والأندلس والمغرب وتونس[1]؛ ومحمد بن التميمي التلمساني (ت 756) وقد ولاه المرينيون القضاء وخططاً أخرى[2]. وأبا عبد الله محمد بن جُزَيْ الغرناطي ت 757، وقد هاجر إلى فاس، وكتب لأبي عنان ودوَّنَ رحلة ابنِ بطوطة، ونظم شعراً جيداً[3] وأبا القاسم محمد بن أحمد الشريف الحسيني (ت 760) وقد ولَّاهُ ملوك بني الأحمر الكتابةَ والخطابة والقضاء واستقر بغرناطة إلى وفاته[4]، وأبا علي منصور الزواوي (كان حياً سنة 770) وقد درس بالأندلس ثم صرف عنها سنة 765 فاشتغل بالتدريس في تلمسان[5]، وأبا القاسم عبد الله بن رضوان النجاري الخزرجي المولود سنة 718 وكان في خدمة أبي الحسن المريني وابنه أبي عنان[6]، وأبا القاسم البَرجي الأندلسي (ت 786) الذي كانت له مكانةٌ عند ملوك المغرب وسيرةٌ محمودة في القضاء بفاس[7].

ومن أشهر المناصب التي عُهِدت في هذا العصر منصب شهداء البيت الذي يقول عنه ابنُ مرزوق: (أشرف خطط العدالة يشهدون على الحاصل

---

(1) التعريف بابن خلدون: 20، جذوة الاقتباس: 444/2، مستودع العلامة: 50، نثير الجمان: 223 وما بعدها.

(2) البستان: 228، مستودع العلامة: 36، نثير الجمان: 226.

(3) أزهار الرياض: 195/3، جامع القرويين: 499/2، الكتيبة الكامنة: 223 نثير الجمان: 283، نثير فرائد الجمان: 292، نفح الطيب: 526/5.

(4) (الأعلام: 224/6، برنامج المجاري: 90، التعريف بابن خلدون: 61، جذوة الاقتباس: 306/1، درة الحجال: 284/1، الدرر الكامنة: 352/3 الديباج: 267/2، الفارسية: 61، المرقبة العليا: 171، نثير الجمان: 145، نثير فرائد الجمان: 231، النفح: 189/5، وفيات ابن القنفذ: 362).

وللشيخ عبد الله كنون دراسة عنه ضمن سلسلة ذكريات مشاهير المغرب، عدد 21.

(5) فهرس السراج: 111 أ. النيل: 345.

(6) التعريف بابن خلدون: 41، فهرس السراج: 100 أ، الكتيبة الكامنة: 254 نثير الجمان: 233، النيل: 145.

(7) فهرس السراج: 79 أ، وعنه ينقل التنبكتي في (النيل: 267).

في بيوت الأموال) وممن تولاه لأبي الحسن المريني أبو العباس بن حسن البليـاني التلمساني[1]. . . ومنصب الحسبـة ومراقبـة الأسـواق، ومنصب القضاء الذي اختلفت أنواعه باختلاف المجال الذي يتناوله: فأعلى رتبه قضاء الجماعة، وهو اسم محدَث لم يكن في القديم، قال النباهي: (إضافة لفظ القضاء إلى الجماعة جرى التزامه بالأندلس منذ سنين إلى هذا العهد، والظاهر أن المراد بالجماعة جماعة القضاة، إذ كانت ولايتهم قبل اليوم غالباً من قبل القاضي بالحضرة السلطانية كائناً من كان، فبقي الرسم كذلك، وأما قاضي الخلافة بالبلاد المشرقية فيُدعى بقاضي القضاة)[2].

وممن تولاه بفاس الفقيهُ محمد بن علي بن عبد الرزاق الجزولي[3] (ت 758) الذي خلفه فيه مترجمُنا المقري، وتولا بها الفقيه محمد بـن أحمد الفشتالي سالف الذكر، وممن تولاه بغرناطة الكاتب الخطيب علي الجذامي المالقي[4].

وهناك خطة قضاء العسكر وقد تولاهـا لأبي الحسن المريني شيـخ المقَّري الفقيه أبو عبد الله محمد بن عبد النور الندرومي[5] (ت 749) وقد كانت معهودةً في المشرق أيضاً إذ تولاهـا أحد شيوخ المقري فيه، وهو الشيخ محمد بن أحمد بن عدلان[6].

---

(1) المسند الصحيح الحسن: 313 - 314.

(2) المرقبة العليا: 21.

وأفادنا الأبي أن قاضي الجماعة يكون له نفوذ عام على قضاة آخرين (الاكمال: 171/5) ور. صبح الأعشى: 140/5.

(3) التعريف: 65، جذوة الاقتباس: 64/1 - 65، سلوة الأنفاس: 276/2، نثير الجمان: 355، نيل الابتهاج: 249.

(4) أزهار الرياض: 212/1، الكتيبة الكامنة: 146. نفح الطيب: 122/5، نثير الجمان: 170، نيل الابتهاج: 205.

(5) النفح: 235/5 ـ النيل: 242.

(6) الدرر الكامنة: 424/3.

على أن علاقة بعض العلماء بالملوك قد تسوء وتتصدع، فيستهدفون لمحنة كما وقع لأحد شيوخ المقري، وهو أبو عبد الله السلاوي الذي قتله بعض أشياع السلطان أبي الحسن بباب المدرسة بتلمسان عند الاستيلاء عليها لأن السلطان يعتد عليه ذنباً قديماً[1].

وكما وقع لبلَدِيِّ المقري، أبي عبد الله الشريف الذي استخلصه أبو عنان واختاره لمجلسه العلمي بفاس (فتبرم الشريف من الاغتراب وردد الشكوى، فأحفظ السلطان بذلك، وارتاب به، ثم بلغه أثناء ذلك أن عثمان بن عبد الرحمن سلطان تلمسان أوصاه على ولده، وأودع له مالاً عند بعض الأعيان من أهل تلمسان، وأن الشريف مطلع على ذلك، فانتزع الوديعةَ وسخط الشريف بذلك ونكبه، وأقام في اعتقاله أشهراً، ثم أطلقه أول ست وخمسين وأقصاه، ثم أعتبه بعد فتح قسنطينة وأعاده إلى مجلسه)[2]، كما حدثنا بذلك ابنُ خلدون الذي لم يسلَم هو أيضاً من سخط أبي عنان[3].

ويملك بعض العلماء من الشجاعة الأدبية ما يواجهون به الأمراء منتقدين انحرافاً، آمرين بما جاء به الإسلام من معروف، ناهين عما ظهر من المنكر والبدع.

ويُعد من هؤلاء شيخُ المقري أبو زيد عبد الرحمن بن الإمام (ت 743) فقد واجه السلطان أبا الحسن المريني لما أراد جمع المال للجهاد بقوله: (لا يصلحُ لك هذا حتى تكنسَ بيتَ المال وتصلي فيه ركعتين كما فعل علي بن أبي طالب)[4] وكان هذا العالم هو وأخوه أبو موسى واعظين

---

(1) التعريف بابن خلدون: 60.

(2) التعريف بابن خلدون: 63.

(3) حدثت لابن خلدون نكبة مع السلطان أبي عنان إذ حبسه سنة 758 بسبب وشاية. ر. (التعريف 66 - 68).

(4) النفح: 221/5.

لأبي الحسن المريني بعد استيلائه على تلمسان مذكرين له بما نال الناسَ من النهب، فتأثر بهما وسكن الناس وأعاد الأمن إلى البلاد[1].

ويعد من هؤلاء أيضاً الفقيهُ أبو محمد عبد العزيز القروي الفاسي ت 750 فقد أمره السلطان المذكور بالخروج مع عامل الزكاة لجمعها، فقال له الفقيه: أما تستحيي من الله تعالى! تأخذ لقباً من ألقاب الشريعة وتضعه على مغرم من المغارم! فغضب السلطان، وضربه ثم هدأت ثائرته واعتذر[2].

وهكذا فإن بلاد المغرب العربي والأندلس قد عرفت في عصر مترجمنا نهضةً فكرية وحركة علمية مزدهرة، مما أتاح لعلماء هذه المنطقة الحوارَ والمناظرة والتعمق في البحث[3]، والإقبال على دراسة المؤلفات الفقهية الموروثة عن عهود سابقة[4].

وكان المذهب المالكي عنصر ائتلاف بين فقهاء هذه المنطقة وطلبتها، وقد لمع في دراسته أعلام مثل أبي الحسن الصُّغَير ت 719[5] وعبد الرحمن بن عفان الجزولي (ت 741)، الفقيه الحافظ الذي (كان أعلمَ الناس بمذهب مالك... وكان يحضر مجلسه أكثر من ألف فقيه معظمهم يستظهر المدونة إلا عبد الله الفشتالي فإنه كان يحفظ التفريع لابن الجلاب)[6].

---

(1) الاستقصاء: 112/3.

(2) النيل: 179.

(3) ر. في ذلك بحثنا «العلاقات بين فقهاء المغرب» ضمن كتاب «بناء المغرب العربي: 130 - 132).

(4) كان الاعتناء بالمدونة الكبرى وتهاذيبها، وببعض المختصرات مثل الرسالة الفقهية لابن أبي زيد القيرواني والتفريع للجلاب والمختصر الفرعي لابن الحاجب. ر. (مقدمة ابن خلدون: 321 - 322).
وللمقري موقف من الاقتصار على دراسة المختصرات سنراه فيما يأتي.

(5) جامع القرويين: 484/2. الديباج: 119/2، النبوغ المغربي لعبد الله كنون: 214/1.

(6) جذوة الاقتباس: 401/2.

وعبد العزيز الجاناتي الفاسي ت 746 الذي كان من أعرف الناس بالتهذيب حسنَ الإلقاء للمسائل يحضر دروسَه ما ينيف عن أربعمائة فقيه فيهم مائة متعمم[1].

كما لمعت أسر علمية في خدمة المذهب المالكي مثل أسرة ابن مرزوق بتلمسان الذين توارثوا العلمَ سلفاً عن خلف[2].

وظهرت نزعة الاجتهاد في نطاق هذا المذهب لدى أعلام مثل ابنِ عرفة (ت 803) بتونس والشريف التلمساني (ت 771) بتلمسان وأبي العباس أحمد القباب (ت 779) بفاس، وأبي سعيد فرج بن لب (ت 782) وأبي إسحاق الشاطبي (ت 790) بغرناطة. وإن كتب الفتاوى لزاخرة بالمسائل التي أفتى فيها فقهاءُ القرن الثامن الذي نتحدث عنه، وسنرى منها فتاوى المقري التي احتفظت لنا بها بعضُ تلك الكتب.

ولم يكن من الميسور بلوغُ درجة الاجتهاد المطلَق والتحرر من أصول المذهب المالكي، والفقيه الذي يأنس من نفسه بلوغَ هذه الدرجة لا يقلده الناس، قال ابن خلدون: (مدعي الاجتهاد لهذا العهد مردود على عقبه مهجور تقليده)[3].

وقد طغت على كثير من هؤلاء الفقهاء صبغة صوفية جعلتهم يتكلمون في الحقيقة كما يخوضون أحكامَ الشريعة. ولما كان مترجمنا المقري منخرطاً في سلك الذين يسيرون بالتصوف في ظلال الفقه من أعلام المغاربة في هذا العصر، ناسب أن نلقي نظرة على هذا الاتجاه الفكري ونشير إلى بعض رجاله، ولنبدأ بعرض نص لأبي البركات ابن الحاج البلفيقي (ت 771) يعطي المفهوم السليم لهذا التصوف، ويميزه عن

(1) النيل: 179.

(2) أزهار الرياض: 341/4.

(3) المقدمة: 320 ط. دار المصحف.

الضلالات والبدع، يقول: (الصوفي عبارة عن رجل عدل تقي صالح زاهد، غير منتسب لسبب من الأسباب، ولا مخل بأدب من الآداب، فقد عرف شأنه وزمانه، وملكت مكارمُ الأخلاق عنانَه، لا ينتصر لنفسه، ولا يتفكر في غده وأمسه، العلم خليله والقرآن دليله، والحق حفيظه ووكيله، نظره إلى الخلق بالرحمة، ونظره إلى نفسه بالحذر والتهمة)[1].

وصاحب هذا النص يقول عنه ابن خلدون: (شيخ المحدثين والفقهاء والأدباء والصوفية)[2].

فالتصوف الإيجابي الهادف في مفهومه السليم متقيد بأحكام الشريعة الإسلامية لا يجافيها ولا ينافرها وهو يرفع الفقيه إلى درجات أخلاقية سامية وإلى مرتبة روحية ذوقية عالية، يقول معاصرٌ آخر للمقري من أعلام الأندلس وهو محمد بن أحمد بن عبد الرحيم الأنصاري الساحلي المالقي (ت 735): (كل حقيقة لم تتقيد بالشريعة فهي باطلة، وكل شريعة لم تتقيد بالحقيقة فصاحبها محجوب)[3].

وكان التصوف محل اهتمام ودراسة لدى بعضهم مثل الآبلي - الذي سيأتينا ضمن شيوخ المقري - فقد درس التصوف على ابن البناء[4] ثم أحكم تلميذُه أبو عبد الله الشريف التلمساني قراءة كتاب «الإشارات» لابن سينا عليه، وقرأ ابنُ عبد السلام التونسي شيخُ المقري - فصل التصوف من هذا الكتاب على أبي عبد الله الشريف المذكور[5]. وكان الشريف هذا ألقى

(1) نفح الطيب: 477/5.

(2) التعريف بابن خلدون: 61، النيل: 254.

(3) النيل: 234.

(4) ن، م: 245.

(5) المعيار المعرب: 225/2، النيل: 256.

درساً أمام أبي عنان (فأبهر الحاضرين في كل فن، ومن ذلـك إشارات الصوفية)[1].

وكان أبو الحسن المريني يميل إلى هـذا الصنف من العلماء الذين يحافظون على خصال الفطرة ونظافة الظاهـر والباطن. وقـد أفادنـا ابن مرزوق أنه (كان إذا دخل عليه الفقيه المفتي الصالح أبو محمد عبد المؤمن الجاناتي أحد فقهاء مدينة فاس وأعلامها والمشتهرين بالزهادة، وهو على ما كان عليه من إيثار لبس المرقعة والثياب التي تبلغ الغاية في الاخشوشان، يدنيه ويلصقه إلى جانبه ويقول: (أتأمل في كل وقت أطراف هذا الرجل ومحافظته على خصال الفطرة واستعماله النظافة فاستدل بذلك لغيره على صلاحه)[2].

كما كان لأبي عنان المريني أيضاً تقدير لهذا الصنف من العلماء يتجلى خاصة في معاملته لشيخ المقري ابن شاطر إذ (كان يعظمه ويصله ويسلم له)[3].

ولبعض أصحاب المشارب الذوقية أشعـارٌ وجدانيـةٌ عليها مسحـة التصرف، ولبعضهم مولديات تهز المشاعرَ الـدينية[4] فيقبل عليها الناس.

ونذكر من أقطاب التصوف في هذا العصر أبا العباس القباب، وابنَ عباد الرندي تلميذ المقري، وابن الحاج الفاسي وغيرهم ممن تركوا آثاراً في هذا الفن، قال عنها الشيخ عبد الله كنون: (لا تزال من خير المصادر للتصوف الموزون بميزان الشرع)[5] وهذا الميزان هو الذي نبعد به طرقاً

(1) النيل: 259.
(2) المسند الصحيح الحسن: 280.
(3) نفح الطيب: 272/5.
(4) أبو الوليد بن الأحمر لعبد القادر زمامة: 171.
أورد ابن الخطيب في الإحاطة وفي الكتيبة الكامنة نبذة من هذه الأشعار.
(5) النبوغ المغربي: 204/1 - 205 و 217.

مبنية على دعاوى باطلة انتحلها بعض العامة فانحرفوا عن سواء السبيل، وانحطوا في أسفل درك وأعلنوا بدعاً لا أساس لها في ديننا[1].

وقد صدرت فتاوى تقاوم المبتدعين وتفضح منكراتهم[2].

ومهما عرفت البلاد المغربية في هذا العصر من انحراف في بعض الاتجاهات وسوء تصرف لدى بعض الحكام وتمزق سياسي وفتن متأججة، فإن روح التدين الموروث وجهود العلماء في خدمة الإسلام وحمية المجاهدين في الدفاع عن البلاد كان لها الأثر الفعّال في حفظ كيان الإسلام وتواصل سند العلوم الشرعية ودعم عُرى الأخوة مع المسلمين في الربوع المشرقية، وإثراء الرصيد الثقافي بزاد نفيس من الكتب العلمية.

وقد لمع في سماء حضارتنا بين أعلام هذا العصر نجم أبي عبد الله المقري الذي نعرض في الباب الموالي مراحل حياته لنرى نشأته التلمسانية، ورحلاته العلمية، ووظائفه التي تولاها، وما عرف من الأحداث في حياته.

= وقد ترجم الحضرمي لطائفة من أقطاب التصوف في هذا العصر في كتابه السلس العذب المنشور بمجلة معهد المخطوطات، الجزء الأول من المجلد العاشر.

وترجم ابن قنفذ لمتصوفين وزهاد بفاس في كتابه: أنس الفقير وعز الحقير.

(1) أشار إلى الطرق الصوفية المنحرفة الأستاذ الميلي في (تاريخ الجزائر: 389/2).

وقد تحدث عن الاتجاهات الصوفية في المغرب المريني الشيخ محمد المنوني في بحثه: (التيارات الفكرية في المغرب المريني، ضمن كتاب ورقات عن الحضارة المغربية: 236 وما بعدها. نشر كلية الآداب بالرباط 1399).

(2) انظر مثلاً فتوى أبي عبد الله القوري في: المعيار: 396/2.

الباب الثالث

أطوار حياة المقري

الطور الأول : نشأته بتلمسان وشيوخه بها.

الطور الثاني : رحلاته وحجه وشيوخه في رحلاته.

الطور الثالث : استقراره بفاس ووظائفه.

وفاته.

أطوار حياة المقري،

يمكننا أن نوزع أطوار حياة أبي عبد الله المقَّرِي إلى ثلاثة أطوار.

أولها: هو الـذي نشأ فيـه بمسقط رأسه آخـذاً العلم مشاركـاً في مجالسه.

وثانيها: هو الذي رحل فيه مشرقاً ثم مغرباً لتحقيق غرضيْه العلمي والقيام بواجب الحج.

وثالثها: هو الذي استقر فيه بالحضرة المرينية فاس، وتولى خُططاً وألف مصنفات، وينتهي بوفاته.

والطور الأول أطولُها إذ يناهز ثلاثة عقود، أما الثاني والثالث فهما متساويان تقريباً، ويستغرق كل منهما عقداً من الزمن.

الطور الأول
نشأته بتلمسان وشيوخه بها

يبدأ طور نشأة المقري بتلمسان من ولادته في عهد أميرها أبي حَمُّو الأول ويتواصل إلى نهاية عهد أميرها أبي تاشفين، وهي فترة - رغم هبوب عواصف الاضطراب فيها - حقّق خلالَها هذان الأميران نهضة عمرانية وعلمية، وبنيا فيها مدارس ومساجد وشجعا العلماء والطلبة. وهذا ما جعل عاصمتهما من المراكز التي تستقطب أهل العلم، وتفسح لهم مجال العمل ونشر الأحكام الإسلامية، وقد استقبلت تلمسان في هذه الفترة وافدين من شرقها ومن غربها ومن الأندلس، كانوا ضمن شيوخ المقَّرِي.

والأسرةُ المقريّةُ عندما احتضنت مترجمنا في طفولته وشبابه كانت وارثةً أثر نعمة، وكانت لها مكتبة هامة، وذلك ما جعله ينشأ في جو علمي ويستعين بالأسباب المتوفرة على التفرغ للطلب والإقبال على الاكتراع من منابع الثقافة بتلمسان والاستفادة من علمائها المؤدين للعلم خدماتهم الجليلة، وقد حدثنا المقري نفسُه عن ذلك فقال بعد أن تحدث عما لأجداده من ثراء مالي: (ها أنا ذا لم أُدْرك في ذلك إلا أثر نعمة اتخذنا فصوله عيشاً وأصوله حرمة، ومن جملة ذلك خزانة كبيرة من الكتب، وأسباب كثيرة تعين على الطلَب، فتفرغت بحول الله عز وجل للقراءة، فاستوعبت أهل البلد لقاء وأخذت عن بعضهم عرضاً وإلقاء، سواء المقيم القاطن والوارد الظاعن)(1).

---

(1) الإحاطة: 194/2.

وكان المقري في طفولته يحفظ القرآن ويتلقّى مبادىءَ بعض العلوم في بعض الكتاتيب وهي المعدة للمبتدئين، ويسمى القائم بالتعليم فيها بالمكتب.

فالمكتب الأول للمقري رجل صالح حجَّ عدة مرات، وكان بصيراً بتعبير الرؤيا، وهو أبو عبد الله محمد بن محمد القرموني الذي كان المقري يجله كثيراً[1].

وهناك مكتب آخر للمقري وهو أبو زيد عبد الرحمن بن يعقوب بن علي الصنهاجي، وهو ممن يغرس في تلاميذه روحَ الأخلاق السامية بما يحدثهم من حكايات تُستَمَدُّ منها عِبر تربوية[2].

وأصبح المقري من طلبة المدرستين الشهيرتين بتلمسان: مدرسة أبي حمو الأول ومدرسة أبي تاشفين، ومن ألمع مدرسيها ابنا الإمام: أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله وأخوه أبو موسى عيسى. وأصلهما من برشك وتخرجا عن أعلام تونس، ثم كانت لهما رحلة إلى المَشرق سنة 720 فاجتمعا بأعلام وذاكرا شيخ الإسلام أحمد تقي الدين بن تيمية، وكان اتصالهما بالسلطان أبي حمو بعد فك الحصار عن تلمسان فأكرمهما وبنى لهما المدرسة، واختصهما بالفتوى والشورى، وقد استمرَّ نشاطُهما العلمي في عهد أبي تاشفين ثم في عهد أبي الحسن المريني، وشاركا معه في واقعة طريف بالأندلس سنة 741، وتوفي أولهما[3] سنة 743، واستمرت حظوة الثاني لدى أبي عنان إلى أن توفي سنة 749[4]، وصرح المقري بأنه استفاد

(1) نفح الطيب: 243/5.
(2) ن، م: 242/5.
(3) ترجمته في (برنامج المجاري: 131، البستان: 123، تاريخ الجزائر: 152/2، التعريف بابن خلدون: 28 - 30، تعريف الخلف: 209/2، شجرة النور: 219، المسند الصحيح الحسن: 265، معجم أعلام الجزائر: 88، النيل: 166).
(4) ترجمته في (برنامج المجاري: 131، التعريف بابن خلدون: 29، تعريف الخلف: 310/2، توشيح الديباج: 36أ ـ 38 أ. شجرة النور: 220. ، المسند الصحيح الحسن: 265).

كثيراً من أبي موسى، وسمع عليه صحيح مسلم[1].

ونوه المقري بشيخين جليلين أخذ عنهما بالأندلس ونعت أحدَهما بعالم الدنيا والآخر بنادرتها.

فالعالم هو أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن أحمد العبدري الآبلي التلمساني من أصل أندلسي أخذ عن فقهائها ورحل أواخر القرن السابع إلى المشرق، وفي أيام أبي حمُّو فرَّ إلى المغرب وأخذ عن بعض علمائه التعاليمَ والتصوف، وهو من أساتذة ابن خلدون ومن أعضاء المجلس العلمي عند أبي الحسن ثم ابنه أبي عنان. ت 757 بفاس[2].

والنادرة هو أبو عبد الله محمد بن شاطر الجُمَحي المراكشي (كان حياً سنة 757) وهو من المتصوفين، قال عنه المقري: (رزق بصحبة الصالحين حلاوةَ القبول، فلا تكاد تجد من يستثقله) وقد تأثر به المقَّري في مجال التصوف وروى عنه بعض الحكم الصوفية[3] وشرح بعض أقواله، ومن ذلك أن ابنَ شاطر لما ذكر أنه محبوس في الروح علق المقري على ذلك بقوله: (صدق لأن الدنيا سجن ولا مخلص له من حبسه إلا بمفارقة نفسه)[4].

والمعروفون من شيوخ المقَّري بتلمسان ـ إضافةً إلى من ذُكر ـ هم:

ـ أبو عبد الله محمد بن علي بن سليمان السَّطِيّ حافظُ المغرب المبرز

---

(1) النفح: 222/5.

(2) ترجمته في: (التعريف بابن خلدون: 21).

توشيح الديباج: 243 - 244، جذوة الاقتباس: 231/1، الحلل السندسية: 618/1 درة الحجال: 265/2.

الدرر الكامنة: 288/3، طبقات المالكية لمجهول: 411، كفاية المحتاج: 69 ب، المسند الصحيح الحسن: 266، النيل: 245).

(3) توشيح الديباج: 244 كفاية المحتاج: 71 أ، النيل: 248.

(4) الحقائق والرقائق بمجلة دعوة الحق: 100.

في الفـرائض، من أعضاء المجلس العلمي لأبي الحسن. ت غـريقاً في أسطوله ببحر تونس[1].

ـ أبو موسى عمران بن موسى بن يوسف المشدالي (ت 745) وهو بجائي فرَّ من حصارها ونزل الجزائر، فاستقدمه أبو تاشفين وقرَّبه وأكرمه، فأصبح مدرساً للحديث والفقه والأصلين والنحو والمنطق والجدل بتلسمان، استفاد منه المقري، وقال عنه: (كان كثير الاتساع في الفقه والجدل مديد الباع فيما سواهما)[2].

ـ أبو إسحاق إبراهيم بن حكم السلوي ـ وهو وارد على تلمسان بعد سنة 720 وقتل بها سنة 737، وقد روى عنه المقري كثيراً من إفاداته[3].

ـ أبو محمد عبد الله بن عبد الواحد بن إبراهيم بن الناصر المجاصي (ت 741) الذي يسميه أهل مكة بالبَكَّاءِ ـ كان عالِماً صالحاً حليفَ البكاء لشدة تأثره وورعه وخشيته، ويعد ممن تأثر بهم المقَّري في اتجاهه الصوفي. وقد أخذ عنه مصافحةً مسلسلة وأدعيةً ذات أسانيد[4] وقال: إنه كان ينشد كثيراً هذا البيت: (بسيط)

---

(1) ترجمته في: (التعريف بابن خلدون: 31، توشيح الديباج: 243. الجذوة: 228/1، الحلل السندسية: 270/1، شجرة النور: 221. طبقات المالكية لمجهول: 408 كفاية المحتاج: 66 ب مكرر. النبوغ: 209/1. نفح الطيب: 243/5. النيل: 243).
وقد رجح المؤرخ عبد الوهاب بن منصور أنه محمد بن علي بن سليمان، خلافاً لما درج عليه بعض المترجمين له اعتماداً على ما ذكره ابن مرزوق الذي هو أعرف به، وقد تحدث عنه في كتابه المسند الصحيح الحسن.
ر. الجذوة: 229/1، الهامش: 306.

(2) تعريف الخلف: 78/1، المسند الصحيح الحسن: 268، معجم أعلام الجزائر: 126، نفح الطيب: 223/5، النيل: 215.

(3) أعلام المغرب العربي لعبد الوهاب بن منصور: 113/1، درة الحجال: 178/1 نفح الطيب: 224/5، النيل: 37.

(4) نفح الطيب: 230/5 ـ النيل: 142.

هُمُ الرجال وغُبْنٌ أنْ يُقال لِمَنْ   لمْ يتصفْ بمعاني وصفهم رَجُلُ[1].

ـ أبو علي حسن بن يوسف بن يحيى الحسيني ت 754 أو 753 بتلمسان، وهو في الأصل من سبتة استقر بتلمسان بعد أن أخذ عن شيوخ بلده ورحل إلى المشرق، فلقي ابن دقيق العيد وحلبته. وقد سمع عنه المقري حديث الرحمة مسلسلاً[2].

ـ أبو عبد الله محمد بن منصور بن علي بن هدية القرشي (ت 735) من أحفاد عقبة بن نافع الفهري، ونزل أجداده قديماً بتلمسان، وتولى هو قضاء الجماعة بها وكتابة خلافتها وخطابة جامعها، وله مكانة عند السلطان أبي تاشفين[3].

ـ أبو عبد الله محمد التميمي (ت 756) مؤلف «شرح المعالم» الذي أخذه عنه المقري. وولي أبو عبد الله التميمي قضاء تلمسان مرات، وكان عدلاً زاهداً[4].

ـ أبو عبد الله محمد بن الحسين البروني، وهو من الواردين على تلمسان من الأندلس يُلَقِّحُون الثقافة المغربيةَ بالمعارف الأندلسية[5].

ـ أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد النور (ت حوالى 750 بتونس) قاضي الجماعة، وكانت له رحلة مشرقية اتصل فيها بالجلال القزويني وطبقته، وتولى قضاء العسكر لأبي الحسن المريني[6].

---

(1) الحقائق والرقائق، مجلة دعوة الحق: 101.

(2) نفح الطيب: 232/5 - 234.

(3) الأعلام: 232/7، إيضاح المكنون: 212/1، المرقبة العليا: 134 وفيها توفي 736، معجم أعلام الجزائر: 186 - 187، نفح الطيب: 234/5، هدية العارفين: 149/2.

(4) البستان: 228، مستودع العلامة: 36، نثير الجمان: 226، نفح الطيب: 235/5.

(5) نفح الطيب: 236/5.

(6) التعريف بابن خلدون: 46، جامع القرويين: 489/2، جذوة الاقتباس: 301/1 شجرة النور: 221، المسند الصحيح الحسن: 267، نفح الطيب: 235/5 النيل: 242.

ـ أبو عمران موسى المصمودي عَرف بالبخاري لاستمراره على تدريس صحيحه. وقد انتقد المقري هذا الشيخ في بعض فتاويه الفقهية، وقال عنه: (قليل الإصابة في الفتيا كثير المصيبات فيها)(1).

ـ أبو عبد الله محمد بن يحيى بن علي بن النجار التلمساني ت في الوباء بتونس، وهو الذي سمَّاه ابنُ خلدون بـ (شيخ التعاليم) ونعته المقَّري بـ (نادرة الأعصار) يعني في غير المجال الفقهي، لأنه قال عنه: (لم يكن بصيراً في الفقه وإنما عنده ذكاء زائد) وقد ناقشه في بعض الفروع الفقهية(2).

ـ أبو الحسن علي بن سبع بن مزاحم المكناسي ت في الوباء بفاس وقد أقام بتلمسان وافداً من المشرق فأخذ عنه مترجمنا القرآن بالقراءات السبع وأحاديث بأسانيدها(3).

ـ أبو عبد الله محمد بن حسين القرشي الزبيدي (ت 740) وهو تونسي وافد على تلمسان وأخذ عنه المقري الصحيحين بسندهما(4).

ـ أبو محمد عبد المهيمن بن محمد الحضرمي السبتي ت في الوباء بتونس، إمام في الحديث والعربية، تولى وظائف للمرينيين ونال شهرة واسعة(5)، وممن أخذ عنه ابن خلدون ولسان الدين بن الخطيب.

---

(1) نفح الطيب: 236/5.

(2) البستان: 153، التعريف بابن خلدون: 47، جذوة الاقتباس: 302/1، معجم أعلام الجزائر: 188، كفاية المحتاج: 68 ب، نفح الطيب: 236/5 - 238، النيل: 241.

(3) سلوة الأنفاس: 310/3، نفح الطيب: 238/5.

(4) التعريف بابن خلدون: 14، نفح الطيب: 239/5.
وذكره ابن بطوطة في رحلته.

(5) تراجم المؤلفين: 158/2.
التعريف بابن خلدون: 20، 38، جامع القرويين: 239/2، جذوة الاقتباس: 444/2، روضة النسرين: 24، شجرة النور: 220، المرقبة العليا: 132، مستودع العلامة: 50، المسند الصحيح: 264، نثير الجمان: 223.

ـ أبو عبد الله الرُّندي الفاسي، وهو من العلماء الذين صحبوا أبا الحسن المريني إلى تونس[1].

ـ أبو عبد الله محمد بن علي بن عبد الرزاق الجزولي[2] القاضي.

ـ أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الرحمن بن أبي يحيى.

ـ الشقيقان: أبو عبد الله محمد وأبو العباس أحمد ابنا محمد بن محمد ابن مرزوق العجيسي، قال ابن مريم: أبو العباس بـن مرزوق هو والد الخطيب الشهير، وأبو عبد الله عمه[3].

وكان للمقري بتلمسان شيوخ آخرون آثر أن يضرب عن ذكرهم، ملاحظاً أنهم كثيرون[4].

ولقد هَيَّأ المنـاخ العلمي بتلمسان للمقـري أن يكرعَ من منـاهل المعرفة، وأن يُذاكر أعلاماً، وأن ينضمَّ إلى مجالس السلطان أبي تاشفين ويشارك علماءه أبحاثهم؛ وقد حدثنا عن بعض المسائل العلمية التي طرق مجال بحثها مع شيخه أبي زيد بن الإمام وغيره من العلماء في بعض مجالس أبي تاشفين، وأشار إلى أنه كان حديثَ السن في أحَـد تلك المجالس[5].

وقد انتهى الطور الأول من حياة المقري بأفول نجم الزيانيين للمرة الأولى عند انهزام أبي تاشفين أمام خصمه أبي الحسن المريني[6] سنة 737.

---

(1) ترجمته في (النيل: 240).

(2) سلوة الأنفاس: 276/3 ـ النيل: 249.

(3) البستان: 156.

(4) نفح الطيب: 241/5.

(5) ر. نفح الطيب: 218/5 - 219.

(6) اعتبرنا الفاصل بين الطور الأول والطور الثاني هو بداية رحلات المقري، وذلك عند خروج تلمسان من يد الزيانيين، وعبر عن ذلك المقري بقوله: (لما دخلت تلمسان على بني عبد الواد تهيأ لي السفر منها). (نفح الطيب: 249/5).
والدَّخَل: العيب، والفساد يداخل الشيء ـ يقال: دخل أمره، أي فسد داخله ـ (لسان العرب: دخل).

الطور الثاني

رحلاته وحجه وشيوخه في رحلاته

كانت الرحلة العلمية من أهم ما يحرص عليه الطلبة، وكان المقري يقدر قيمتها، ويراها أهم من التآليف التي أخذت تنتشر وتصرف الناس عن الرحلة التي تستدعي مشقة، وتكون أجدى لصاحبها، وهو في هذا الرأي يتابع أستاذه محمد بن إبراهيم الآبلي[1].

وقد ساعده القدر على أن يقوم برحلاتٍ تحقق غرضه العلمي النبيل وتتيح له أن يملأ وطابَه من إفادات شيوخ من أعلامِ عصره.

وكانت رحلته الأولى إلى بجاية فتونس، وابتدأت عندما أُفلِت الحكمُ من يد الزيانيين واستولى المرينيون على تلمسان.

ففي بجاية لقي أعلاماً كانت تزخر بهم وتفتخر، منهم:

- أبو عبد الله محمد بن يحيى الباهلي المسفر (ت 743 أو 744)، وهو من العلماء المحققين، تولى قضاء بجاية، فعدل، وقام بالتدريس، ودخل فاساً سفيراً، وكان ينظم الشعر ويتكلم في التصوف، ويذكر المقري أنه باحثه واستفاد منه[2].

(1) النيل: 246.

(2) نفح الطيب: 250/5.

وترجمته في: (البستان: 227، بغية الوعاة: 202/1، تعريف الخلف: 566/2، توشيح الديباج: 245، جذوة الاقتباس: 296/1، الديباج: 326/2، شجرة النور: 219، فهرس =

- أبو عبد الله محمد بن أبي يوسف يعقوب الزواوي، وهو قاضي بجاية وفقيهها، كان يقرىء المدونة مستعيناً بمختصر ابن الحاجب[1].

- أبو علي حسين بن حسين (ت 745) الإمام في المعقولات، وقد حلاه ابن القنفذ بـ(الفقيه العالم المحصل المحقق الشهير شارح المعالم الدينية)[2]، وهذا الشيخ كان محرضاً للمقري على أن يرحل إلى المشرق، ويأخذ عن أعلامه وخاصة علاء الدين القونوي[3] فقد قال له: (إن قدرت أن لا يفوتكَ شيء من كلام القونوي حتى تكتب جميعَه فافعل)[4].

- أبو العباس أحمد بن عمران اليانوي خطيب بجاية وفقيهها[5] له شرح على مختصر ابن الحاجب.

- الشيخان أبو عزيز وأبو موسى بن فرجان[6].

وفي تونس وجد المقري أعلاماً من شيوخ ابن عرفة وطبقته فحضر دروسهم التي كانت تُلقَى في رحاب جامع الزيتونة وفي المدارس التي يرعاها الأمراء الحفصيون وفي بعض المساجد، وقال: (لقيت بتونس غير واحد من العلماء والصلحاء يطول ذكرهم)[7]. والذين ذكرهم[8] لنا، وحدثنا عن استفادته منهم، هم:

= السراج: 109 أ، كفاية المحتاج: 68، معجم أعلام الجزائر: 187، النيل: 240، وفيات ابن القنفذ: 349) وسمي في الديباج وفي وفيات ابن قنفذ: ابن المفسر وهو خطا.

(1) نفح الطيب: 250/5.

(2) تعريف الخلف: 127/2، نفح الطيب: 250/5، النيل: 107.

(3) أبو الحسن علي بن إسماعيل القونوي علاء الدين فقيه شافعي (ت 729) (البداية والنهاية: 147/14)، الدرر الكامنة: 24/3).

(4) نفح الطيب: 216/5.

(5) معجم أعلام الجزائر: 32، نفح الطيب: 250/5، النيل: 69.

(6) نفح الطيب: 250/5.

(7) نفح الطيب: 252/5.

(8) جاء ذكرهم في (نفح الطيب: 251/5)، وذكر بعضهم في (الإحاطة: 203/2).

- أبو عبد الله محمد بن عبد السلام الهواري[1] (ت 749) فقيه تونس وقاضي الجماعة بها. قال المقري: (حضرت دروسه وأكثرت مباحثته).

- أبو محمد الأجمي (ت 748) قاضي الأنكحة وحافظ فقهاء تونس[2].

- أبو عبد الله محمد بن هارون (ت 750) شارح «مختصر ابن الحاجب»[3].

- أبو عبد الله بن عبد الستار (ت 749). كان مدرساً بمدرسة المعرض[4].

- أبو عبد الله محمد بن يحيى بن الحباب[5] (ت 749) حلاه المقري (بالعلامة الكاتب).

- أبو عبد الله محمد بن سلامة (ت 746)، الفقيه[6].

- أبو الحسن علي المنتصر (ت 742) الشيخ الصالح[7].

- أبو عبد الله محمد بن حسن الزبيدي التونسي (ت 740)[8] وقد

(1) برنامج المجاري: 142، تاج المفرق: 176/1 وما بعدها، تاريخ الدولتين: 71، الحلل السندسية: 594/1، شجرة النور: 210، الفكر السامي: 74/4، كحالة: 71/10، النيل: 336.

(2) الإكمال للأبي: 4/5 و250، تاريخ الدولتين: 88، الحلل السندسية: 693/1 - 695، شجرة النور: 210، كفاية المحتاج: 68 ب، النيل: 242.

(3) الأدلة البينة: 98، الأعلام: 353/7، برنامج المجاري: 145، تاريخ الدولتين: 88، الحلل السندسية: 598/1، شجرة النور: 211، الفكر السامي: 79/4، كفاية المحتاج: 68 مكرر، النيل: 242.

(4) تاج المفرق: 169/1، تاريخ الدولتين: 67 و88، شجرة النور: 210.

(5) برنامج المجاري: 144، تاج المفرق: 175/1، تاريخ الدولتين: 73 و87 تراجم المؤلفين التونسيين، لمحفوظ: 84/2، الحلل السندسية: 640/1، درة الحجال: 115/2، شجرة النور: 209، كحالة: 107/2، نيل الابتهاج: 239.

(6) برنامج المجاري: 141 (وفيه ابن سلمة)، تاريخ الدولتين: 71، الحلل السندسية: 600/1، شجرة النور: 209، كفاية المحتاج: 68أ.

(7) تاج المفرق: 167/1، تاريخ الدولتين: 76، نيل الابتهاج: 204.

(8) سبق مع الذين أخذ المقري عنهم بتلمسان.

روى المقري عنه (حقيقة) في كتابه (الحقائق والرقائق)[1] تدل على تأثره بمنهجه الصوفي.

وقد عاد المقري إلى بلده يرافقه في طريقه منصور الحلبي الذي كان ظريفاً واسعَ الحفظ للأخبار. وقد قال عنه: (قفلت إلى المغرب يسايرني رجل من أهل قسنطينة يعرف بمنصور الحلبي، فما لقيت رجلاً أكثر أخباراً ولا أظرف نوادر منه)[2].

وبعد أن أقام المقَّري بتلمسان فترةً، دفعه الطموح العلمي والشوق إلى أعلام المغرب الأقصى وشيوخ الحضرة الفاسية إلى رحلة مغربية، زار خلالها فاساً وتازى وأغمات وسبتة وغيرها من البلدان الزاخرة بالعلماء، يقول: (استوعبت بلادَ المغرب ولقيتُ بكل بلد من لا بُدَّ من لقائه من علمائه وصلحائه)[3].

وقد ذكر ممن لقي بفاس:

- الفقيه أبا إسحاق إبراهيم بن عبد الله بن عبد الرحمن اليزناسني[4].
- والفقيه أبا محمد عبد المؤمن الجاناتي (ت 746)[5].
- والفقيه الصالح عبد العزيز بن محمد القيرواني[6] (ت 750).
- والفقيه أبا الضياء مصباح بن عبد الله اليالصوتي (ت 750) حافظ وقته[7].

---

(1) نفح الطيب: 316/5.

(2) ن، م: 252/5.

(3) أزهار الرياض: 74/5، نفح الطيب: 253/5.

(4) أعلام المغرب العربي: 155/1، توشيح الديباج: 80 جذوة الاقتباس: 48/1، شجرة النور: 218، النيل: 38.

(5) جذوة الأقتباس: 447/2، سلوة الأنفاس: 305/3

(6) جذوة الاقتباس: 451/2، سلوة الأنفاس: 159/3، شجرة النور: 221، النيل: 179.

(7) توشيح الديباج: 258، درة الحجال: 17/3.

- والفقيه أبا عبد الله بن عبد الكريم.

- وشيخ الشيوخ أبا زيد عبد الرحمن بن عفان الجزولي[1].

- والأستاذ أبا العباس المكناسي[2].

وقال عمن لقي بتازى: (كنت لقيت بتازى الفقيه أبا عبد الله بن عطية والأستاذ أبا عبد الله المجاصي والأستاذ أبا الحسن الجيار وغيرهم)[3].

وبعد هذه الرحلة المغربية قفل المقري راجعاً إلى تلمسان، فأقام بها فترة من الزمن لم يحددها لنا، ثم شرع في رحلته الثالثة، وكانت مشرقية حجازية: زار خلالها مصر واتصل ببعض شيوخها، وكان إعجابه بالقاهرة شديداً واعتزازه بمظاهر التدين فيها كبيراً، فقد قال عنها لصاحبه ابن خلدون: (من لم يرها لم يعرف عز الإسلام)[4]، وفي الحجاز لقي جماعة من أهل الحرمين ومن الزائرين لهما ومن المجاورين بهما، وزار في طريق الإياب الشام فربط صلته بأعلامه وببعض تلاميذ الشيخ المجدد أحمد تقي الدين ابن تيمية[5].

فممن اتصل بهم في البلاد المصرية:

- أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن حيان الغرناطي (ت 745) وهو من الأندلسيين المهاجرين إلى المشرق، وكان عالِمَ عصره في العربية والتفسير والحديث والتراجم[6] قال المقري: (رويت عنه واستفدت منه)[7].

(1) درة الحجال: 79/3.
(2) نفح الطيب: 252/5.
(3) أزهار الرياض: 74/5، نفح الطيب: 253/5.
(4) التعريف بابن خلدون: 247.
(5) أزهار الرياض: 74/5 - 75.
(6) (الأعلام: 26/8، البداية والنهاية: 213/14، البدر الطالع: 278/2، برنامج الوادي آشي: 74، بغية الوعاة: 280/1، الحلل السندسية: 1051/1 درة الحجال: 122/2، الدرر الكامنة: 302/4، السلوك: 676/2، شذرات الذهب: 145/6، طبقات الشافعية للسبكي: 31/6، طبقات المفسرين: 286/2 فهرس الفهارس: 155/1، الكتيبة الكامنة: 81، النجوم الزاهرة: 111/10، نكت الهميان: 280، الوافي بالوفيات: 267/5، وفيات ابن القنفذ: 349).
(7) نفح الطيب: 253/5.

ـ شمس الدين محمود الأصبهاني (ت 749). كان فقيهاً إماماً بارعاً في العقليات عارفاً بالأصلين، اشتغل بالعلم في تبريز ثم قدم مصر فولي التدريس بالمعزية وصنف كتباً محررة[1] وأخذ عنه المقري بخانقاه قوصون[2].

ـ شمس الدين محمد بن أحمد بن عدلان (ت 749). كان فقيهاً عارفاً بالأصلين والقراءات والنحو، يُضرب به المثل في الفقه[3] وله شرح لمختصر المزني لم يكمله. قال المقري: (قرأ عليَّ بعضَ شرحه لكتاب المزني وناولني إياه)[4].

ـ شمس الدين محمد بن أحمد بن اللبان (ت 749) دمشقي نزيل القاهرة كان فقيهاً مفسراً نحوياً صوفياً، اختصر الروضة وشرح ألفية ابن مالك ورتب كتاب الأم، وله تفسير لم يكمل[5].

ـ أبو محمد عبد الله بن محمد بن سليمان المنوفي (ت 749) وهو فقيه يجمع بين العلم والعمل مع الصلاح[6] حلاه المقري بقوله: (الشيخ الصالح. . . فقيه المالكية بها (مصر))[7].

ـ تاج الدين علي التبريزي (ت 746) عالم مشارك في الحديث والحساب وغيرهما، اختصر علوم الحديث لابن الصلاح، وحشَّى على شرح الحاوي الصغير للقزويني، وألف في الحساب[8].

---

(1) البدر الطالع: 298/2، بغية الوعاة: 278/2، حسن المحاضرة: 545/1، شذرات الذهب: 165/6.
(2) نفح الطيب: 247/5.
(3) الدرر الكامنة: 423/3، حسن المحاضرة: 428/1، شذرات الذهب: 164/6 كحالة: 288/8، كشف الظنون: 931.
(4) نفح الطيب: 253/5.
(5) حسن المحاضرة: 428/1، الدرر الكامنة: 330/3، شذرات الذهب: 163/6 طبقات الشافعية للسبكي: 213/5، كحالة: 286/8، مرآة الجنان: 333/4.
(6) شجرة النور: 205.
(7) أزهار الرياض: 74/5.
(8) الأعلام: 121/5، إيضاح المكنون: 424/2، حسن المحاضرة: 545/1، شذرات الذهب: 148/6، كحالة: 134/7.

وقد أشعرنا المقَّري أنَّ الذين لاقاهم من علماء مصر - غير هؤلاء - كثيرون.

وفي مكة المكرمة لقي مترجمنا كثيرين سمى منهم مالكياً واحداً وشافعياً واحداً.

فالمالكي هو أبو عبد الله محمد المنوفي التوزري المعروف بخليل (ت 760) مفتي مكة وعالمها معروف بالزهد والصلاح[1]، وكان المقري معجباً بسعة اطلاعه على أحكام مناسك الحج، فقد قال: (ما رأيت أعلم بالمناسك منه)[2].

والشافعي هو الإمام أبو العباس بن رضي الدين.

وكان ممن لقي في المدينة أبو محمد عبد الوهاب الجبرتي الذي وصفه بـ (أعجوبة الدنيا)[3].

وفي الشام اتصل بالعلَّامة الشهير أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية (ت 751)، من أيمة الإصلاح وأحد كبار العلماء[4] وحضر مجالسه العلمية واستفاد منها عدة فوائد، منها فائدة تتعلق بتأويل الحديث: (من مات له ثلاثة من الولد كانوا له حجاباً من النار)[5].

فقد سئل ابن القيم: (كيف إن أتى بعد ذلك بكبيرة؟ فقال: موت الولد حجاب، والكبيرة خرق لذلك الحجاب، وإنما يكون الحجاب حجاباً

---

(1) التحفة اللطيفة: 21/2، شجرة النور: 222، العقد الثمين: 324/4، غاية النهاية: 276/1، النجوم الزاهرة: 333/10، وفيات ابن رافع: 222/2، وفيات ابن قنفذ: 358.

(2) نفح الطيب: 253/5.

(3) أزهار الرياض: 75/5.

(4) الدرر الكامنة: 400/3، شذرات الذهب: 168/2، النجوم الزاهرة: 249/1.

(5) رواه البخاري بصيغة أخرى، وهي: (أيما امرأة مات لها ثلاثة من الولد كانوا لها حجاباً من النار، قالت امرأة: واثنان؟ قال: واثنان). (الجنائز باب فضل من مات له ولد فاحتسب) (الصحيح: 72/2).

ما لم يخرق فإذا خرق فقد زال عن أن يكون حجاباً، ألا ترى إلى قوله ﷺ: (الصوم جنة ما لم يخرقها)[1].

وقال المقري عن ابن القيم: (هذا الرجل أكبر أصحاب تقي الدين ابن تيمية)[2].

واتصل المقري في الشام أيضاً بالشيخ صدر الدين الغماري المالكي والشيخ أبي القاسم محمد بن اليماني الشافعي وبغيرهم من الأعلام[3].

وفي بيت المقدس اجتمع بأعلامٍ ذكر منهم الأستاذ أبا عبد الله بنَ مُثبت[4] والقاضيَ شمس الدين بن سالم، والفقيه أبا عبد الله بن عثمان[5].

وقد لقي المقري لدى القاضي ابن سالم حظوة عندما عرَّفه به بعضُ من معه، وتكلم المقري بحضرته في مسألة فقهيةٍ مبيناً فيها الاتجاهَ المالكي، فوقع من نفوس أهل البلدِ بسبب ذلك[6].

ونصح مغربي مترجمنا أن يُظهر انتسابَه لابنيْ الإمام، لأنهما يتمتعان لدى أهل بيت المقدس بسمعة طيبة وصيتٍ ذائع، ومما قال له: (لا تظهرْ العدولَ عنهما إلى غيرهما فتضع من قدرك، فإنما أنت عند هؤلاء الناس خليفتهما ووارث علمهما، وأن لا أحد فوقهما:

وليس لما تبني يد الله هادم)[7].

وبعودة المقري إلى مسقط رأسه، جذبته بلاد المغرب الأقصى من

(1) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الصوم: باب فضل الصوم وأحمد في (المسند: 196/1).
(2) نفح الطيب: 281/5.
(3) ن، م: 253/5.
(4) لم أقف على ترجمته، وإنما لاحظت أن المقري يذكر في مواطن أخرى أنه غرناطي.
(5) أزهار الرياض: 75/5.
(6) نفح الطيب: 217/5.
(7) نفح الطيب: 218/5.

جديد فانطلق في رحلة أخرى، عازماً على تدارك ما فاته من قبل من زيارة الأندلس. اتجه إلى سجلماسة[1] ودرعة[2] من بلاد المغرب ثم قطع البحر إلى العُدوة الأندلسية، حيث زار جبل طارق[3] واصطبونة[4] ومربلة[5] ومالقة[6] وبلش[7] والحامة[8] ثم انتهى به المطاف إلى غرناطة[9] عاصمة المملكة النصرية.

وهو لم يلق أضواء على رحلته الأخيرة، ولم يتحدث عمن اتصل بهم خلالها.

ولا نعرف عن تاريخ رحلاته إلا أن حجه كان سنة 744 حيث قال: (شهدت الوقفة سنة أربع وأربعين وسبعمائة وكانت جمعة)[10] وأنه كان سنة

(1) تقع سجلماسة في جنوب المغرب. (معيار الاختيار: 180).
(2) درعة (بفتح الدال وسكون الراء) مدينة صغيرة غربي سجلماسة بينهما أربعة فراسخ (ياقوت: 53/4).
(3) يسمى أيضاً جبل الفتح. (معيار الاختيار: 82).
(4) تقع على شاطىء البحر الأبيض المتوسط غرب مالقة وتعرف في الاسبانية باسم (Estepana) (معيار الاختيار: 83).
(5) مربلة: غرب مالقة على بعد 60 كلم منها، تسمى بالاسبانية (Marbella)، (صفة جزيرة الأندلس: 180، معيار الاختيار: 85).
(6) مالقة: مدينة قديمة على ساحل البحر الأبيض المتوسط جنوب شرق الأندلس (Malaca) (الآثار الأندلسية: 242، صفة جزيرة الأندلس: 177 - 179، معيار الاختيار: 87، ياقوت: 367/7).
(7) كانت بلش من أمنع قواعد مالقة الجنوبية، تقع شرقيها على بعد 30 كلم منها. (الآثار الأندلسية: 254، معيار الاختيار: 92).
(8) تقع قرب بجانة من أعمال المرية وبها عين حارة تقصد للاستشفاء: (Alhama) (الروض المعطار: 39، معيار الاختيار: 124).
(9) أزهار الرياض: 75/5.
(10) نفح الطيب: 280/5.
ويقدر الباحث عبد القادر زمامة أن رحلته استغرقت ما يقرب من ثلاث سنوات (المقري الجد، بمجلة دعوة الحق السالفة: 99).
وهناك احتمال أن يكون المقري حج حجة سابقة لحجة سنة 744، ومنشأ هذا =

745 بمصر يأخذ أحاديث عن رجل يسمى عثمان يزعم أنه سمعها من معمر يروي عن الرسول ﷺ[1].

وقد لاحظنا أن المقري تلقى فنوناً مختلفة في هذه الرحلات واستفاد من أعلام مذاهب متنوعة دون أن يقتصر على الذين يشاركونه في المذهب الفقهي، واهتم بضروب المعرفة بشغف بالغ، واعتنى بالرواية والأسانيد، وحرص على لقاء الصالِحين وذوي النزعة الصوفية، واحتك بألمع أصحاب ابن تيمية، مجدداً بذلك ما بدأه شيخاه ابنا الإمام التلمسانيان من صلات برائد الإصلاح الديني الشيخ تقي الدين بن تيمية.

وهكذا كانت رحلات المقري مصدر تكوين ذهني وصقل للملكات وإثراء لزاد المعرفة الذي أهله لخوض المرحلة الموالية من حياته مرحلة العطاء والإبداع.

= الاحتمال عبارة وردت في إحدى نسخ «التعريف بابن خلدون» وهي: (سألت صاحبنا. . . المقري مقدمَة من الحج سنة أربعين) ويقوي هذا الاحتمال أن النسخة المشتملة على هذه العبارة راجعها مؤلفها وكتب عليها: (كتبت برسم الخزانة الملكية الظاهرية).

ر. (التعريف بابن خلدون: 247).

(1) نفح الطيب: 240/5.

الطور الثالث

استقراره بفاس ووظائفه

كانت تلمسان تحت إمارة أبي عنان عندما رجع إليها المقري بعد رحلته إلى ربوع المغرب والأندلس. ولما مُنيَ أبو الحسن المريني بالهزيمة النكراء بالقيروان سنة 749 خلعه ابنه أبو عَنان وأعلن نفسه ملكاً عوضاً عن أبيه، ودعا الناس إلى الطاعة والولاء معتمداً في ترويج دعوته على مكانة أبي عبد الله المقري فـ(ندبه إلى كتاب البيعة، فكتبها وقرأه على الناس في يوم مشهود، وارتحل مع السلطان إلى فاس، فلما ملكها عزل قاضيها الشيخ المعمر أبا عبد الله بن عبد الرزاق وولاه مكانه)(1).

وهكذا أصبح المقري قاضي الجماعة بفاس(2) وهو منصب نبيه سام يتولى صاحبُه أعلَى رتبةٍ في مجال القضاءِ ويرجعُ إليه سائر القضاة بالنظر.

واستقر المقري بفاس مفتتحاً الطور الثالث من حياته، وهو طور

---

(1) التعريف بابن خلدون: 60. ـ وعنه ينقل أحمد بابا في النيل: 249 وغيره.
وابن عبد الرزاق هو محمد بن علي الجزولي المعروف بابن أبي حاج من فقهاء فاس وخطبائها، ت حوالى 755 (التعريف بابن خلدون: 65، جامع القرويين: 493/2، جذوة الاقتباس: 229/1، جني زهرة الآس: 64، روضة النسرين: 26 سلوة الأنفاس: 275/3، نثير الجمان: 355، النيل: 249).

(2) يرى شيخنا الفاضل ابن عاشور في تكليف أبي عنان للمقري بكتابة البيعة وقراءتها ترويجاً لدعوته وفي استصحابه إلى فاس وإسناد القضاء إليه زيادة ترويج لأمره، ويذكر أن أبا عنان لما أراد الارتحال إلى فاس لم يطمئن إلى ترك المقري وراءه بتلمسان. (أعلام الفكر الإسلامي: 82 - 83).

عرف في أوله حظوةً لدى السلطان المريني الذي بنى له مدرسة من أعظم المدارس، وهي المعروفة بالمتوكلية[1].

وقد وصف لنا تلميذه لسان الدين بن الخطيب سيرته في القضاء وعدله في إنفاذ الحكم، وكان قد حضر بعض مجالسه القضائية بفاس فقال: (ولاه أبو عنان قضاءَ الجماعة بمدينة فاس، فاستقل بذلك أعظم الاستقلال، وأَنفذ الحكم، وألان الكلمة، وآثر التشديد، وحمل الكلَّ، وخفض الجناح، فحسُنت عنه القالة، وأحبته الخاصة والعامة، حضرت بعض مجالسه للحكم، فرأيت من صبره على اللدد، وتأتيه للحُجَج، ورفقه بالخصوم، ما قضيت منه العجب)[2].

وقال أبو العباس الونشريسي: (ولي القضاءَ فنهض بأعبائه علماً وعملاً، وحمدت سيرته، ولم تأخذه في الله لومة لائم)[3].

وصارت الأحكام التي يصدرها القاضي المقري مما يستشهد به، فهي حجة لصدورها عن عالم حافظ واسع الاطّلاع له أهلية الترجيح بين الأقوال، ومن ذلك حكمه في قضية تحبيس حصة من عقار لا ينقسم، بأن يباع جميعه ويبتاع بثمن الحصّة عوضه حبساً، وهذا الحكم جار على أصل مذهب ابن القاسم[4].

واستمر المقري في منصب القضاء مدة سبع سنوات. وفي آخر سنة 756 عزله السلطان أبو عنان، وولَّى مكانَه الفقيهَ أبا عبد الله الفشتالي[5]

---

(1) أزهار الرياض: 5/1.

(2) الإحاطة: 195/2.

(3) البستان: 155.

(4) المعيار المعرب: 446/7.

(5) فقيه فاسي موثق تردد إلى الأندلس في السفارة لأبي عنان (جذوة الاقتباس: 234/1 درة الحجال: 270/2، روضة النسرين: 29، شجرة النور: 235، المرقبة العليا: 170، النيل: 265).

(ت 777)، وعزا ابن خلدون هذا العزْل إلى كون أبي عنان (سخطه لبعض النزعة الملوكية)[1].

وبذلك يستهدف المقري إلى محنة يخرج منها قوي العزيمة سليم الصدر، غير متأسف على ما فرط من يده، والدليل هو ما سيتضح لنا قريباً من عزوفه عن المناصب السلطانية ورغبة عنها.

ثم إن المصادر كلها تسكت عن تولّي المقَّري القضاء في غير حضرة فاس، ومع هذا فنحن نجد ظهيراً[2] يتضمن إسناد منصب القضاء إليه في مرسى مدينة هُنين[3]، ويعلن ما يستحقه بمقتضى ذلك من الرعاية الموجبة إقراراً للعدل وإرضاء لله سبحانه وتعالى (نص الظهير، الملحق رقم 1).

ونحن لا نجزم بتاريخ هذا الظهير لأنه خال من التاريخ، وإنما نتوقع أن يكون إسناد قضاء هُنين إليه بعد عزله عن قضاء الجماعة بفاس لسخط أبي عنان.

---

(1) التعريف بابن خلدون: 60.
ويقول شيخنا ابن عاشور: (كان ما بينه وبين أبي عنان لم يكن خالصاً فصرف سدة 756 عن القضاء وبقيت علائقه الظاهرية موصولة مع السلطان أي عنان) (أعلام الفكر الإسلامي: 83).

(2) يحتفظ مخطوط بمكتبة دير الأسكوريال بإسبانيا بوثيقة هذا الظهير، اللوحة 289 من المجموع رقم 1140 ـ وسنورد نصه في (الملحق رقم 1).

(3) هُنين (بضم الهاء وفتح النون وسكون الياء ـ صيغة التصغير) في سواحل تلمسان من أرض المغرب، ومن بلدة تابعة لها تسمى تاجرة ملك المغرب عبد المؤمن بن علي (ياقوت: 484/8) كان موقعها في الشمال الغربي لتلمسان وفي مكانها اليوم مدينة بني صاف.
نقلاً عن (التعريف بابن خلدون: 38 هامش 2).
وقد مر خالد البلوي بمرسى هنين في رحلته وتحدث عنه. (تاج المفرق: 148/1).
ور. (التعريف بابن خلدون: 33 ـ تاريخ الجزائر للميلي: 349/2).

وتوليته بهُنين بعد فاس توحي بالحط من مكانته، وتدل على مدى سخط السلطان وغيظه.

وليس لدينا ما يثبت أنه باشر القضاء فعلاً بعد هذه التولية بهنين، فقد يكون اعتذر عن المباشرة.

وإذا كانت هذه التولية بعد عزله عن قضاء الجماعة وأنه باشر بمقتضاها قضاء هُنين فإن مدتَه في هذا المنصب كانت قصيرة.

ثم إن السلطانَ أبا عنان أراد أن يكلفه بسفارة إلى الأندلس فلم يقبل إلا بعد لأيٍ.

ويذكر ابن الخطيب[1] أن تاريخ وصوله إلى الأندلس سفيراً أوائل جمادي الثانية من عام ست وخمسين وسبعمائة أما أحمد المقري الحفيد[2] فينقل عن ابن الخطيب نفسه، أنه جمادي الثانية من عام سبع وخمسين وسبعمائة.

وإذا ذكرنا ما قاله ابنُ خلدون الذي أفادنا أن عزله عن القضاء كان آخر سنة 756 فإننا نرجح أن تاريخَ الوصول إلى غرناطة هو 757 و قد وجدنا وثيقة أخرى تثبت هذا التاريخَ الأخير، ولكنها تعين شهراً آخر من سنة 757 وهو ربيع الأول، ونعني بها الإفادة رقم 47 من كتاب «الإفادات والإنشادات» لتلميذ المقري الإمام أبي إسحاق الشاطبي الذي ذكر أنه حضر مجلساً بجامع غرناطة عند قدوم المقري في التاريخ المذكور

(1) الإحاطة: 196/2.
(2) نفح الطيب: 209/5.

بحثت فيه مسألة من مسائل أصول الفقه[1].

ويبدو أن التاريخ الذي عينه الشاطبي أصح لمعايشة الحدث، ولأنه يناسب ما ذكره ابنُ خلدون من تاريخ العزل عن القضاء.

وبعد أن أدَّى المقري غرض السفارة التي لم تشر الوثائق والمصادر إلى موضوعها، آثر أن يقطع صلتَه بالسلطان، وأن يعتزل عالَم الشهرة وينصرف إلى عبادة ربه وخدمة العلم، فاتجه إلى مالقة ليقيم بها متخلياً عن كل ما يشغله عن العبادة والذكر والدراسة، وفي هذه الفترة التي تحركت فيها بقلبه نوازع الحيرة واسترجع مواقف حياته محاسباً مراقباً في خشية وحذر أنشد تلميذَه ابنَ الخطيب أبياتاً في التضرع إلى الله تصور انقباضه، فقيدها عنه وساقها عند الترجمة له في «الإحاطة»[2] ونصها: (طويل)

إليك بسطت الكفَّ أستنزلُ الفضلَا	ومنك قبضتُ الطرف أستشعر الذلَّا
وها أنا ذا قد قمت يقدمني الرجا	ويحجم بي الخوف الذي خامر العقْلَا
أقدم رجلاً أن يضيء برق مطمع	وتظلم أرجائي فلا أنقل الرجْلَا
ولي عثرات لست آمل إن هوت	بنفسي أن لا أستقيل وأن أصلى
فإن تدركني رحمة أنتعشْ بها	وإن تكن الأخرى فأولَى بي الأولى

وقد قال لسان الدين بن الخطيب بعد أن واكب هذا الحدثَ: (لما قضى غرضَ الرسالةِ، وأبرم عقد وجهته، واحتل مالقة في منصرفه، بدا له في نبذِ الكلفة، واطراحِ وظيفة الخدمة، وحل التقيد إلى ملازمة الإمرة، فتقاعد، وشهر غرضه، وبت في الانتقال طمع من كان في صحبته، وأقبل

(1) الإفادات والإنشادات: 126.

(2) 212/2 - 213 وعنه نقلها الحفيد في (النفح: 337/5) والعباس بن إبراهيم في (الاعلام بمن حل مراكش: 398/4).

على شأنه، فخلى بينه وبين همه، وترك وما انتحله من الانقطاع إلى ربه)[1].

وفي هذه الفترة التي ينقطع فيها المقري إلى ربه سبحانه، يحرص على لقاء العلماء واستجازتهم والاستفادة منهم وربط سنده بسلاسل رواياتهم، والأخذ عنهم بالمناولة، يدلنا على ذلك ما نقله الحفيد مما كتبه المقري بخطه على كتابه (القواعد) ونصه: (الحمد لله تعالى جده، قرأت صدر كتاب «زهرة البساتين» للقاسم بن الطيلسان، ثم سمعت ثلاثة أحاديث من أوله، بل حديثاً وأثراً وإنشاداً من في الشيخ الخطيب الصَّالح أبي عبد الله محمد بن محمد بن محمد بن عياش الأنصاري، ثم تناولت منه جميع الكتاب المذكور، وأجازنيه، بحق سماعه لبعضه، وتناوله لجميعه من جده محمد المذكور، بحق أخذه له عن مؤلفه صهره القاسم المذكور، وذلك بالمسجد الجامع من مالقة المحروسة، قال ذلك وكتبه محمد بن محمد بن أحمد المقري في متم عشرين لشهر ربيع الآخر من عام سبعة وخمسين وسبعمائة)[2].

هذا وإن الأمير النصري محمد بن يوسف بن الأحمر قد أكرم المقري وأجرى عليه راتباً من ديوان الأعشار الشرعية، وأمر بالعناية بأحواله والإعانة على فراغ باله، لما بدا له من الإخلاص، وتبلج صبح الزهادة والانقطاع إلى الله[3].

ولكن أبا عنان المريني استشاط غيظاً وظن سوءاً، ووغر صدره على الأمير النصري صاحب غرناطة متوقعاً أنه يواطىء المقري على النفرة[4]، وتلاحقت رسائله في طلب عودته، فكلف هذا الأمير كاتبه ابنَ الخطيب

---

(1) الإحاطة: 196/2 ـ ومنه نقل صاحب: الاعلام بمن حل مراكش: 386/4.
(2) نفح الطيب: 263/5 - 264.
(3) كناسة الدكان لابن الخطيب: 155 ـ الوثيقة رقم 24.
(4) الإحاطة: 196/2.

بتحرير رسالتين إلى أبي عنان في الاستشفاع لأبي عبد الله المقري وقد أشار فيهما إلى نزعة الزهد التي طغت على المستشفَع له، وهي التي حملته على إيثار العزلة، ولاحظ في الثانية منهما أن أبا عنان عُرف عنه الإعانة على مثل هذا وأن عنده غنى من طبقات أولي الكمال، وأنه لم يُعلَم عن المقري تمردٌ أو عصيان، ومما جاء فيها يصف المستشفع له عندما عاد إلى غرناطة من مالقة: (.. لم ينشب أن تلاحق بحضرتنا بارزاً في طور التقلل والتخفيف، خالطاً نفسه باللفيف، قد صار نكرة بعد العلَمية والتعريف، وسكن بعض مواضع المدرسة منقبضاً عن الناس، لا يظهر إلا للصلاة، يشهد جماعتها، ودعوة للعبادة يخاف إضاعتها)[1].

وقد عاد المقري إلى فاس ـ بعد أن وصل إلى غرناطة عهدُ أبي عنان بالأمان ـ، محفوفاً بعالمين جليلين بعثهما الأمير النصري إلى أبي عنان في غرَض الشفاعة، وهما قاضي الجماعة أبو القاسم الشريف الحسني السبتي نزيل غرناطة والشيخ الخطيب أبو البركات بن الحاج[2].

وحضر ولي الدين بنُ خلدون مجلس السلطان أبي عنان يوم وفادتهما ووصفه بأنه كان يوماً مشهوداً، وأفادنا أن المقَّري بعد ذلك (استقر في مكانه بباب السلطان عطلا من الولاية والجراية)[3].

وهذه محنة ثانية يستهدف لها مترجمنا، علق حفيده عليها بقوله: (هذه آفة مخالطةِ الملوك، فإن مولايَ الجد المذكور كان نزل عن القضاء وغيره، فلما أراد التخلي إلى ربه لم يتركه السلطان أبو عنان، كما رأيت)[4].

---

(1) كناسة الدكان: 159 ـ ر، أيضاً: النفح: 210/5 - 214، وتحمل إحدى الرسالتين تاريخ الحادي والعشرين لجمادي الآخرة 757.

(2) الإحاطة: 197/2 وعنه ينقل صاحب الإعلام بمن حل مراكش: 386/4.

(3) التعريف بابن خلدون: 61 ـ وعنه ينقل أحمد بابا في (النيل: 250).

(4) نفح الطيب: 214/5.

كانت مخالطة السلطان أبي عنان آفة اكتوى أبو عبد الله المقري بنارها، وأصابه شرها المستطير، فهذا السلطان لم يكن مقتنعاً بسلامة طوية المقري وحسن قصده وطهارة فؤاده، ورأى أن تجرده للعبادة زغْم باطل وتظاهر خادع، ذاكراً أنه لو عرف منه صدقاً وإخلاصاً في اتجاهه نحو التجرد للعبادة والتحلي بالزهادة والانقطاع إلى الله لما تكلم في شأنه ولما بالى بأمره، وأنه كان يعلم أن ما أصاب المقري لا يعدو أن يكون خاطر وسواس وحيرة ارتطم في هوتها، فاتبع هواه مدعياً الزهد متظاهراً بالصلاح وخان الأمانة وحاد عن الرشد، وظهرت منه الحماقة، وأبق إباق العبد المملوك.

جاءت هذه الأوصاف المشينة تستهدف المقري للحط من شأنه واحتقار شخصيته والاستهانة بما أظهره من زهد وانقطاع للعبادة، وقد تضمنتها رسالة[1] وجَّهَ بها أبو عنان إلى أمير غرناطة المستشفع في المقري يعلمه فيها بإسعاف مطلبه في الشفاعة بعد أن اتصل بكتابه صحبة الرسولين الفقيهين المذكورين.

ولم يتعرض أحد من المترجمين للمقري لهذه الرسالة، ولم يذع أمرها، وربما كان الداعي لذلك ما تضمنته من نعوت لا تليق بالمقري صاحب المكانة السامية في العلم والتقى والورع الصادق.

ولأهميتها في كشف ما يضمره السلطان أبو عنان نحو كاتب بيعته وقاضيه أبي عبد الله محمد المقري، سنورد نصها ضمن (الملحق رقم 2).

كما نورد نص عهد أبي عنان بالأمن للمقري ضمن (الملحق رقم 3).

وهناك محنة ثالثة أصابت المقري بفاس بعد عودته من الأندلس، وسببها خصومة عائلية نجمت بينه وبين بعض أقاربه آلت إلى القاضي

---

(1) نص هذه الرسالة من الوثائق المغمورة، وقد احتفظت بها مكتبة دير الاسكوريال باسبانيا ضمن مجموع رقمه 1140، اللوحة 289 أ ـ وسنأتي ضمن الملاحق.

الفشتالي - الذي تولى بعده - فامتنع المقري من الحضور معهم بمجلسه، فأجبر على الحضور وأنفذ فيه الحكم، فعد الناس ذلك محنة ابتُلي بها، وكان للسلطان فيها ضلع لأنه هو الذي تقدم إلى بعض أكابر الوزعة ببابه بأن يسجبه للقاضي حتى ينفذ فيه الحكم(1).

وكان أمر السلطان أبي عنان إزاء مترجمنا غريباً، فما أن يرضى عنه حتى يسخط، وقد عُهِد هـذا التقلب من أبي عنان نحـو الشيخين أبي عبد الله الشريف التلمساني الذي سبق الكلام عن محنته وشجاعته الأدبية في مواجهة هذا السلطان، ونحو أبي عبد الله بن مرزوق الخطيب الذي اضطر إلى اللجوء إلى أمير الأندلس ليشفع له(2).

ويمكن أن نفسر ذلك بحرص أبي عنان على تركيز نفوذه بجلب أشهر العلماء ليدوروا في فلكه، ويتولوا أهم المناصب فيشتهر بهم وينال أطيب سمعة بمكانتهم العلمية لدى عامة الناس... مع نزعة الزهد التي تحرك وجدان المقري وتجعله يبتغي الآخرة ولا يشتري بها عرض الدنيا، هذا الوجدان الذي يخرج بصاحبه - وهو مع السلطان والجند يعرضون عليه - إلى التفكير في هذا البيت:

ليت شعري أفي زمام رضـاكم كُتب اسمِي أم في زمام الهوان

حتى يخاف افتضاح أمره، ثم يحسن الظن بالله بعد حيرة(3).

وبهذا الوجدان علم أن الدنيا ضد الآخرة بعد أن رأى (الملوك لا يُشمَّتُون ولا يُدعَى لهم إلا بما يتعلق بأغراض الدنيا)(4).

---

(1) التعريف بابن خلدون: 61 ـ وعنه ينقل أحمد بابا في النيل: 250.

(2) صدرت رسالة استشفاع له من الأمير النصري أبي الحجاج يوسف الأول بقلم لسان الدين ابن الخطيب إلى أبي عنان بتاريخ 24 رجب سنة 754.

ر. (كناسة الدكان، الوثيقة السادسة عشرة).

(3) نفح الطيب: 312/5 - 313.

(4) نفح الطيب: 319/5.

كما يمكن أن يُفسر بولائه القديم لدولة بني عبد الواد التي كانت له في عهد أميرها أبي تاشفين حُظـوة ممتازةٌ، فلم ينس له الفضل ولم ينسجم مع من قوّضُوا عرشَه وأطاحوا بملكه، خاصة وقد صاحبت الأحداثَ السياسية اضطراباتٌ اجتماعيةٌ وفتن كانت تقلقُ أهلَ المغرب وتقض مضاجعهم.

وعلى هذا، فإن المقري كان يروّضُ. نفسه على الصبر في الفترات التي يكون فيها مخالطاً للملوك، مدركاً غرضهم من العطاء إذا أعطوا، شاعراً بسمو قصدِ العلماءِ عندما يُعطون، وبفضلهم على أهل السلطةِ، فقد قال: (التفِتْ إلى مواهبِ الملوكِ تجدْهم إنما يُوسِّعون فيما قد يسترجعون، فأما العلماءُ وكل من يعطي بحق فإنما يُعطون بقصدٍ و﴿ لا تَمُدَّنَّ عينيكَ إلى ما متعنا به أزواجاً منهم ﴾[1] واصبر نفسك دونهُمْ فعن قريب تنصرف عنهم)[2].

وكان يلاحظ حرمان الملوكِ من نعمة الأمن والحرية، وذلك مما لا يُحسدون عليه، فهو يقول[3]: (الملك أبو الدنيا، وهو مع ذلك مَحبوس فيها، تبهم عليه الأبـواب، ويستدعي الحـراس والحجاب، فـإذا خرج حدقت إليه الألحاظ، وأحدقت بجهاته الحفاظ، أي حظٍّ حظُّ من فقد نعمةَ ﴿ فامشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ ﴾[4].

ثم إن أبا عِنان كأنما أراد التكفير عن إساءته إلى المقري فولّاهُ خطةَ قضاءِ العساكر عندما أراد الارتحالَ إلى قسنطينـة لفتحهـا، فصحب المقري الجيشَ في هذه الحملة التي حققت هدف أبي عنان، وفي طريق العودةِ إلى فاس مرضَ المقريُّ، ثم دخلها عليلَ الجسم يصارعُ الموتَ المحتوم.

---

(1) الحجر: 88.

(2) الحقائق والرقائق، بمجلة دعوة الحق: 102.

(3) نفح الطيب: 312/5.

(4) الملك: 15.

وفـاتـه

يذهب أغلبُ المترجمين[1] للمقري إلى أن وفاته كانت سنة 759 ولئن ضبطت في «الإحاطة» بأخريات محرم من هذه السنة[2]، فإن الونشريسي ضبط يومها وشهرها فقال: (توفي رحمه الله تعالى يوم الأربعاء التـاسع والعشرين من جمادي الأولى)[3].

وينقل ابن فرحون عن ابن الخطيب قوله: (اتصل بنا نعيه في شهر محرم عام تسعة وخمسين وسبعمائة، وأراه توفي في ذي الحجة من العام قبله)[4].

وما ذهب إليه الشيخ محمد مخلوف[5] من أن سنة الوفاة 756، غير صحيح لأنه بعد هذه السنة زار الأندلس ووردت إلى أبي عنان رسالة الاستشفاع له المؤرخة بـ 757 ثم تولى قضاء العساكر كما سبق.

(1) منهم الـونشريسي في (وفيـاته: 122)، وابن القـاضي في (لقْـط الفـرائد: 209) وفي (الجذوة: 299 - 300)، وابن عاشور في (اعلام الفكر الإسلامي: 83).

(2) الإحاطة: 226/2، ونقله العباس بن إبراهيم عنه في (الاعلام: 407).

(3) سلوة الأنفاس: 272/2 ـ نفح الطيب: 280/5.

(4) الديباج: 265/2 ونقله عنه الكتاني في (السلوة: 272/2) وكلام ابن الخطيب هذا هو الذي نشأ عنه اختلاف المترجمين للمقري في سنة وفاته، فذهب بعضهم إلى أنها سنة 759 وذهب آخرون إلى أنها سنة 758، ومنهم صاحب (طبقات المالكية: 412)، والزركلي (الأعلام: 266/7) والتازي في (جامع القرويين: 493/2).

(5) شجرة النور: 232.

وكذلك لا يصح ما قاله ابن العماد الحنبلي[1] من أن وفاته في حدود سنة 761 لأن هذا التاريخ لم يرد عند غيره من المترجمين له.

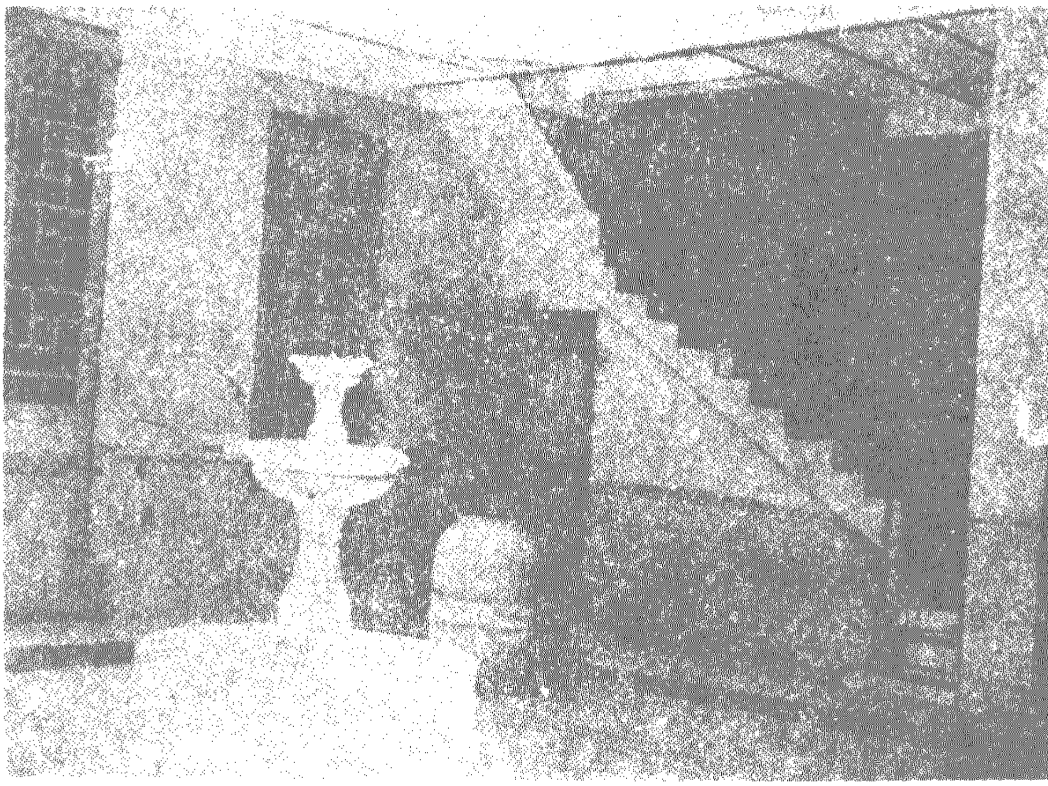
وما أورده ابنُ مريم[2] من أن وفاته سنة 795، بعيد جداً، ولا يعدو أن يكون تحريفاً من ناسخ كتب رقم الخمسة مكان التسعة والتسعة مكان الخمسة، إذ إنه لم يذكر أحد أن المقري عاش بعد عهد السلطان أبي عِنان المتوفى سنة 759.

قال الخطيب ابن مرزوق: (تبعه بعد موته من حسن الثناء وصالح الدعاء ما يُرجى له النفع به يوم اللقاء)[3].

وبعد سنة من قبره بفاس نقل رُفاته إلى موطن أسلافه بتلمسان فدفن بعرصته التي تلاصق داره من الجهة القبلية وتقع هذه الدار بباب الصرف، وقد آلت الدار بالملك إلى بعض ورثة الشيخ أبي يحيى الشريف[4].

وأفادنا المؤرخ المحقق عبد الوهاب بن منصور أن الدار والعرصة صارا في القرن السالف على ملك الوجيه حمادي الصقال، وأنهما كائنان بدرب السلسلة قرب باب زير الذي يمكن أن يكون هو المسمى قديماً بباب الصرف. وما تزال الدار على ملك أولاد الصقال إلى الآن، وقبر المقري بدكة قرب بابها، وطمس في السنوات الأخيرة[5].

(1) شذرات الذهب: 193/6.
(2) البستان: 155.
(3) نيل الابتهاج: 250.
(4) نفح الطيب: 280/5.
(5) جذوة الاقتباس: 300 هامش رقم 412.



جناح من منزل عائلة المقري،بعد تجديد بنيابة على أيدي عائلة ،،السقال ،،التي تسكنه الان بتلمسان . عن كتاب ،،المقري وكتابه نفح الطيب ،،.

البَابُ الرَّابِع

شخصيّة المقّري العلميّة

التدريس والتلاميذ.

التآليف والشعر.

الصفات وشهادات العلماء.

شخصية المقري العلمية

بعد أن رأينا الأطوار التي مر بها أبو عبد الله المقري في حياته والظروف التي اكتنفته في نشأته والرحلات التي فتحت له أرحب الآفاق العلمية، وما تولاه من الوظائف في العقد الأخير من رحلة عمره... يحسن بي أن أبرز جوانب من الشخصية العلمية له، ومن نشاطه الثقافي الذي يتيح لنا الاطلاع على مدى تأثيره في مجال خدمة الشريعة وإصلاح الواقع في بيئته.

وسوف أتعرض للمقري المدرس، والمعروف من تلاميذه، ولتآليفه وشعره، ولفتاويه وآرائه، ثم لصفاته وأقوال العلماء عنه.

التدريس والتلاميذ

كان المقري من العلماء الذين يشعرون بتبعة تبليغ ما أوتوا من العلم، فكان يقرىء ويعلم ناشراً المعرفة مؤدياً الرسالةَ المناطة بعهدة العلماء ورثة الأنبياء، فقد أفادنا ابنُ فرحون أنه عاد بعد الحج إلى بلده تلمسان (فأقرأ به وانقطع إلى خدمة العلم)[1].

وأفادنا الونشريسي أنه بتلسمان (نشأ وقرأ وأقْرأ)[2].

وبعد أن ارتحل إلى فاس مع أبي عنان، بنى له المدرسة المتوكلية[3] التي كان من ألمع مدرسيها وأشهرهم[4]، كما (كان يحضر مجلس السلطان أبي عنان لبث العلم)[5] ومما كان يقرأه بين يدي هذا السلطان (صحيح مسلم بحضرة أكابر فقهاء فاس وخاصتهم)[6].

وفي الأندلس ألقى المقري دروساً على طلبتها وعقد المجالس

---

(1) الديباج: 265/2.

(2) البستان: 155.

(3) أزهار الرياض: 5/1.

(4) يذكر الدكتور عبد الهادي التازي أن لسفير المقري من أوائل العلماء الذين تصدروا للتدريس على كرسي التفسير والحديث الموجود بداخل قاعة الصلاة عند القبلة بالمدرسة المتوكلية. - (جامع القرويين: 386/2)

(5) نفح الطيب: 281/5.

(6) ن، م: 282/5.

العلمية، وذاكر الأعلام بجامع غرناطة وبمدرستها النصرية، وقد وصف لنا تلميذه أبو إسحاق الشاطبي أحد تلك المجالس بالجامع، وسمَّى ممن شهده: أبا القاسم الشريف الحسني، وأبا سعيد بن لب[1] وأبا عبد الله البلنسي[2] وذا الوزارتين لسان الدين بن الخطيب، ومن المواضيع التي طرقت فيه تخصيص العام المؤكد بمنفصل[3].

وعرفنا من بعض إفادات الشاطبي أن المقري كان كثيراً ما يطرح أسئلة على طلبته لاختبار معلوماتهم وإثارة التشوق فيهم إلى المعرفة، فإن لم يهتد المسؤول إلى الجواب الصحيح تدخل لبيان وجه الصواب في المسألة، وكانت المواضيع متنوعة مختلفة[4].

وقد أشار المترجمون إلى كثرة الآخذين عن المقري، ولم يصرحوا إلا بأسماء البعض من مشاهيرهم، وها أنا ذا أعرضهم فيما يلي:

ـ شمس الدين محمد بن جابر الوادي آشي التونسي الدار (ت 749 في الطاعون) وهو راوية محدث مقرىء ضابط له مؤلفات في الحديث وغيره، وله «برنامج» حافل[5].

وقد استنتجنا أنه من الآخذين عن المقري من هذا النص الذي نقل

---

(1) فقيه غرناطة ومفتيها عارف بالنحو، ولي خطابة جامع غرناطة (ت 782)، (الأعلام: 341/5، أوصاف الناس لابن الخطيب: 32، برنامج المجاري: 91، درة الحجال: 453/2، الفكر السامي: 82/4، فهرس السراج: 120 ب فهرس المنتوري: 225، الكتيبة الكامنة: 67، نثير الجمان: 186، نفح الطيب: 509/5).

(2) أبو عبد الله محمد الأوسي البلنسي من أعلام الأندلس في القرن الثامن ت 782 أخذ عن الشاطبي وابن عاصم والمنتوري (فهرس المنتوري: 225 - 227، النيل: 270).

(3) الإفادات والإنشادات، الإفادة رقم: 47 ص 126 - 127.

(4) أرقام الإفادات التي تدل على ذلك: 51 في ص 129 و 59 في ص 138 و 63 في ص 141.

(5) نشرت هذا البرنامج دار الغرب الإسلامي ببيروت بتحقيق الشيخ محمد محفوظ الذي ترجم لصاحبه في مقدمة التحقيق، ونشره مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بتحقيق الدكتور محمد الحبيب الهيلة الذي ترجم لمؤلفه أيضاً في المقدمة.

من خطه: (قال لنا شيخنا القاضي أبو عبد الله المقري: في السنة التي مات فيها ابن مالك وُلد شيخنا عبد المهيمن الحضرمي، فكان يقال: مات فيها إمام نحو وولد إمام نحو)[1].

ـ لسان الدين بن محمد بن عبد الله بن الخطيب اللوشي الغرناطي المعروف بذي الوزارتين (ت 776) من أشهر رجال الأندلس في النصف الثاني من القرن الثامن ناظم كاتب له تآليف عديدة في التاريخ والتراجم وغيرها[2].

وقد شاركه ابنه أبو الحسن علي في الأخذ عن المقري[3].

ـ أبو إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الشاطبي الغرناطي (ت 790) من أيمة المالكية بالأندلس علامة محقق، ألف «الموافقات» و «الاعتصام» وشرح ألفية ابن مالك وغير ذلك[4].

أخذ عنه من مؤلفاته: الحقائق والرقائق، وتكميل التعقيب، ولمحة العارض، واختصار جمل الخونجي، والقواعد، وأجازه بثلاثيات البخاري وصحيحه، والترمذي، والنسائي، والموطأ، والأحكام الصغرى لعبد الحق، والشفا لعياض، وشهاب القضاعي، وتيسير الداني، والشاطبية، وعلوم

---

(1) إتحاف ذوي الاستحقاق لابن غازي: 1 ب. مخطوط دار الكتب بتونس 8902.

(2) الأعلام: 112/7، جذوة الاقتباس: 308/2، الدرر الكامنة: 469/3 ـ الدليل الشافي: 641/2، شجرة النور: 230، عنان: ابن الخطيب: حياته وتراثه الفكري، مقدمة الإحاطة لعنان، النيل: 282.

(3) نفح الطيب: 339/7.

(4) (الأعلام: 71/1، أعلام الفكر الإسلامي لابن عاشور: 70، إيضاح المكنون: 127/2 برنامج المجاري: 116، بروكلمان ملحق: 374/2، شجرة النور: 231 فهرس الفهارس: 191/1 ط 2، المجددون في الإسلام للصعيدي: 307، كحالة: 118/1، معجم المطبوعات لسركيس: 1090، النيل: 46، مقدمة تحقيق الإفادات والإنشادات، مقدمة تحقيق الفتاوى للشاطبي).

الحديث لابن الصلاح، ومختصر ابن الحاجب الأصلي، والتسهيل لابن مالك، وجمل الزجاجي.

وكتب المقري لتلميذه الشاطبي بأسانيده في كثير من الكتب إلى مؤلفيها، وحدثه عن أشياخه بأسانيدهم التي يتضمنها برنامج رواياته(1).

ـ أبو عبد الله محمد بن سعيد بن بقي (ت 791)، وهو شيخ صوفي متخلق خطيب أخذ عنه أعلام من أهل الأندلس، ومنهم المنتوري صهره وأبو عبدالله المُجاري(2) وقد روى ابن بقي عن المقري كل مؤلفاته ويرجع سند بعض الأندلسيين والمغاربة إلى هذه الرواية(3).

ويصرح أبو عبد الله محمد المواق العبدري الغرناطي (ت 897) أكثر من مرة في كتابه «سنن المهتدين» بسنده إلى الإمام المقري، فيقول: «رويت عن شيخي المنتوري عن جدي ابن بقي عن شيخه الأستاذ المقري أنه قال: . . .»(4).

ـ أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن عبَّاد النفزي الرُّندي (ت 792) من أشهر العلماء والمتصوفين بالمغرب، شارح (الحكم العطائية).

أخذ عن المقري كثيراً من مختصر ابن الحاجب الفرعي وفصيح ثعلب وبعض صحيح مسلم على وجه التفقه(5).

ـ أبو عبد الله محمد بن يوسف بن محمد الصريحي المعروف بابن زمرك (ت حوالى 793) أصله من شرقي الأندلس واستقر أسلافه بغرناطة،

---

(1) برنانج المجاري: 119 - 122.

(2) أوصاف الناس لابن الخطيب: 70، برنامج المجاري: 124، فهرس المنتوري: 227، الكتيبة الكامنة: 94، كفاية المحتاج: 82 أ، النيل: 272.

(3) فهرس الفهارس: 683/2.

(4) سنن المهتدين: 3أ ـ 43ب ـ مخطوط دار الكتب الوطنية بتونس: 7785.

(5) أنس الفقير: 79، شجرة النور: 238، نفح الطيب: 342/5، النيل: 280.

فولد بها ونشأ وهو خطيب بليغ كاتب ماهر شاعر محدث مشارك في فنون، تولى كتابة السر ثم الوزارة(1).

- أبو عبد الله محمد بن علي بن علاق الغرناطي (ت 806) قاضي الجماعة وخطيب الحضرة ومفتيها. ألف شرحاً على مختصر ابن الحاجب الفرعي وشرحاً على فرائض ابن الشاط(2).

- ولي الدين أبو زيد عبد الرحمن بن خلدون الحضرمي الإشبيلي أصلاً التونسي مولداً (ت 808) صاحب المقدمة والتاريخ الكبير(3).

وقد أخذ ابن خلدون عن المقري في فاس عندما رحل إليها واتصل بعلماء مجلس أبي عنان وتحدث عنه ونوه به(4).

- أبو محمد عبد الله بن أبي القاسم محمد بن جُزَيْ الكلبي الغرناطي (ت 810) كان يدرس بغرناطة وتولى القضاء بجهات من الأندلس، وله شعر نبيل الأغراض(5) وقد أجازه المقري(6).

- محمد بن علي بن إبراهيم الكناني القيجاطي الغرناطي (ت حوالى

(1) الإحاطة: 300/2، أزهار الرياض: 7/2 - 206، الأعلام: 29/8، التعريف بابن خلدون: 274، جامع القرويين: 493/2، وفيه ت 760، جذوة الاقتباس: 312/2، الدرر الكامنة: 412/4، شجرة النور: 232، الكتيبة الكامنة: 282، كفاية المحتاج: 87 أ، نثير فرائد الجمان: 327، نفح الطيب: 145/7 - 147، نهاية الأندلس لعنان: 361 ط 1، النيل: 282.

(2) برنامج المجاري: 122، شجرة النور: 247، فهرس المنتوري: 227.

(3) الأعلام: 106/4، برنامج المجاري: 150، حسن المحاضرة: 462/1، 189/2 ابن خلدون لعنان، الدليل الشافي لابن تغري بردي: 403/1، شجرة النور: 227 - 228، الضوء اللامع: 145/4 - 149، النيل: 169.

(4) التعريف بابن خلدون: 59.

(5) برنامج المجاري: 84، وبالهامش مصادر أخرى لترجمته.

(6) نفح الطيب: 540/5.

التآليف والشعر

أسهم أبو عبد الله المقري في إثراء المكتبة الإسلامية بعطاء هام إذا كانت له آثار نافعة ذاعت عبر القرون، وقد وصفها حفيده بقوله: «التصانيف الشهيرة التي اقتادت المحاسن بـزمام»[1].

ولئن وصلتنا بعض هذه التصانيف فإن أكثرها لم يصلنا، ولعله في عداد التراث الضائع الذي نأمل اكتشافه ونشره لتعميم النفع به.

والذي يذهب إليه شيخنا الفاضل ابن عاشور أن أعلى تصانيفه قيمة كتابان: كتاب في الفقه وكتاب في التصوف[2].

1 ـ فالفقهي هو كتاب «القواعد الفقهية» التي يُعنى بها ويعرفها بقوله: (كل كلي هو أخص من الأصول وسائر المعاني العقلية العامة، وأعم من العقود وجملة الضوابط الفقهية الخاصة) وهي الأصول القريبة لأمهات مسائل الخلاف الفقهي وتبلغ في هذا الكتاب ألفاً ومائتين، قال صاحبها في المقدمة: (رجوت أن يقتصر عليها من سمَتْ به الهمة إلى طلب المباني، وقصرت به أسباب الأصول عن الوصول إلى مكان الفصوص من النصوص والمعاني، فلذلك

(1) أزهار الرياض: 5/1.

(2) أعلام الفكر الإسلامي: 84.

شفعت كل قاعدة منها بما يشاكلها من المسائل وصفحت في جمهورها عما يحصلها من الدلائل)[1].

وقد برزت في هذا الكتاب نزعة صاحبه في الغوص في بحث مسائل مقاصد الشريعة الإسلامية واكتناه أسرار الأحكام الفقهية وظهرت فيه القدرة على ربط الفروع بقواعدها الشرعية وعلى بيان ما نشأ من الخلاف المذهبي على الاختلاف في أصل هذه القواعد.

وفي هذا الكتاب كثير من المواقف الاجتهادية[2] والآراء الخاصة لمؤلفه.

وفيه مناقشة لبعض المؤلفين ـ قبله ـ في مقاصد الشريعة وقواعدها الفقهية وفروق أحكامها مثل شهاب الدين القرافي الذي ناقشه مترجمنا واعترض عليه في بعض آرائه التي اشتملت عليها فروقه، كما يتجلى في النموذجين التاليين.

الأول: قول المقري (قاعدة: قال القرافي: كل ما أفضى إلى المطلوب، فهو مطلوب: كالعروض والأطوال والقطب والكواكب والنيرين والرياح، لإفضائها إلى معرفة القبلة. وفيه نظر. والتحقيق: كل ما لا يتوصل إلى المطلوب إلّا به فهو مطلوب، وهذا أخص من ذلك)[3].

---

(1) قواعد المقري: (المقدمة) مخطوط دار الكتب الوطنية بتونس 14682 وقيل عن هذا الكتاب: إن المقري اختصر فيه قواعد الشهاب القرافي وطرزه بذكر خلاف أبي حنيفة وصاحبيه وراعى فيه مشهور المذهب. (السلوة: 272/2).

(2) تحدث الدكتور أحمد بن حميد عن المقري المجتهد ذاكراً أنه بلغ درجة الاجتهاد في حدود المذهب مستشهداً على ذلك بثلاث قواعد له فيها اختيارات وهي التي تحمل أرقام: 82 و 85 و 393، كما تحدث عن تميزه بعقلية فقهية فريدة تجعله ينقد الكثير من أقوال الفقهاء، مستشهداً على ذلك بالقواعد التي تحت أرقام: 35، 111، 275 ر. أطروحته: 80 ـ 84 ـ مرقونة بمكتبة جامعة أم القرى.

(3) القاعدة الرابعة والأربعون بعد المائة ـ ص 426 من قواعد المقري، رسالة دكتوراه ـ أحمد بن حميد ـ مرقونة بمكتبة جامعة أم القرى.

810)، أستاذ محقق من مشاهير علماء غرناطة، له تآليف في القراءات وغيرها[1].

ـ أبو عبد الله محمد بن سعيد بن عثمان بن سعيد الصنهاجي العناني البرنسي الزموري الدار شهر بأنقشابو[2] (لا يعرف تاريخ وفاته) وهو فقيه قاضٍ عدل محدث راوية مفت مدرس أخذ عن أبي حيَّان وشرح مختصر ابن الحاجب الفرعي، وله تآليف أخرى.

وجاء في فهرسة ابن الأحمر أنه أخذ عن الحافظ العلامة المقري[3].

(1) برنامج المجاري: 92، فهرس المنتوري: 226، النيل: 282.
(2) الاعلام بمن حل مراكش: 408/4.
(3) نيل الابتهاج: 271.

الثاني: يناقش فيه المقري شهاب الدين القرافي، في ما قرّره من أن الأجر يكـون علـى قدر النصب إن اتحد النوع ويعارضه في هذه القاعدة قائلاً: (الوجه أن يقال: إن الأجر على قدر تفاوت جلب المصالـح ودرء المفاسد؛ لأن الله عزّ وجلّ لم يطلب من العباد مشقتهم، لكن الجلب والدفع. وقوله ﷺ: (أفضل العبادات أحمزها) و(أجرك على قدر نصبك)[1] لأن ما كثرت مشقته قلّ حظ النفس منه فكثر الإخلاص فيه، وبالعكس. فالثواب في الحقيقة مرتب على الإخلاص، لا المشقة)[2].

ويبدو أن ما استنبطه المقري مساير لروح الشريعة التي جاءت حاثة على الإخلاص في كل عبادة وعمل، رافعة للمشقة في التكاليف.

وقد أشار أبو العباس الونشريسي إلى أهمية كتاب القواعد وإلى استفادة العلماء منه فقال: (إنه كتاب غزير العلم كثير الفوائد لم يسبق إلى مثله بيد أنه يفتقر إلى عالم فتاح)[3].

أما شيخنا ابن عاشور فيتحدث عن خصائص هذا الكتاب ومنزلته بين كتب الفقه مُبرزاً منزع الابتكار فيه، ويقول: (كتاب عجيب الاختراع بعيد المنزع قصد فيه إلى استخلاص المبادىء الكلية التي أقيمت على النظريات الفقهية في كل باب من أبواب الفقه وأثبت ما في تضبيق تلك المبادىء على جزئياتها من اختلاف الأنظار، فقارن مقارنة حكيمة في نطاق القواعد بين فروع المذاهب الأربعة، وكان بذلك مبتكراً طريقةً جديدةً في خدمة الفقه، هي خلاصة نظره الاجتهادي وعمله النقدي لأقوال الفقهاء وتصاوير مسائل الفقه، وعلى ذلك المنهج الاجتهادي العالي كان تأسيس السلم الذي تدرج فيه

(1) أخرجه البخاري بلفظ مختلف في صحيحه: 201/2.
(2) القاعدة الثالثة والستون بعد المائة ـ ص 447 من قواعد المقري المذكورة أعلاه ـ.
(3) نفح الطيب: 284/5.
وقد لاحظ أبو العباس المقري أن هذا الكتاب في عصره كان نادراً بالديار المشرقية. وقال: (لم أرَ منه بمصر ألا نسخة عند بعض الأصحاب وذكر أنها من أوقاف رواق المغاربة بالأزهر).

أبو إسحاق الشاطبي حتى انتهى إلى عوالي القواعد القطعية...)[1]. وكان الفراغ من تأليفه في رمضان من عام 755[2].

وقد انصب اهتمام طالبين على تحقيق هذا الكتاب لنيل درجة علمية أحدهما محمد الدردابي الذي أحرز بتحقيقه على دكتوراه في الدراسات العليا الإسلامية من دار الحديث الحسنية (المغرب) وكان المشرف الدكتور المرحوم علي سامي النشار[3].

وثانيهما الأخ أحمد بن عبد الله بن حميد الذي حقق منه قسم العبادات لنيل الدكتوراه في الفقه المقارن من جامعة أم القرى بمكة المكرمة بإشراف الدكتور عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان[4].

وقد قدم الأستاذ أحمد بن حميد للتحقيق بمقدمة ضافية ذات أربعة فصول، تناول في الأول عصر المؤلف المقري، وفي الثاني حياته وآثاره ومواقفه واجتهاده، وفي الثالث علم القواعد الفقهية التي عرفها وعرض حجيتها وتاريخها والمصنفات فيها، وفي الرابع قواعد المقري، ومنهجه في تأليفها وأصوله التي استقى منها مع ذكر مآخذ المحقق عليها.

أما التحقيق فقد اعتمد فيه ثلاث نسخ خطية، وجرى فيه على طريقة النص المختار، وقام بتوضيح النص وبيان مراد مؤلفه في الكثير من القواعد إكمالاً للفائدة، كما أشار إلى الموردين للقواعد أو ما شابهها من المؤلفين في القواعد الذين نشرت مؤلفاتهم، تيسيراً للقارىء الذي يروم التوسع.

---

(1) أعلام الفكر الإسلامي: 84.
(2) تحمل هذا التاريخ نسخة مكتبة الأسكوريال من القواعد ورقمها 1158.
(3) اطلعت بدار الحديث الحسنية بالرباط على نسخة مرقونة من هذه الأطروحة.
(4) تمت مناقشة الأطروحة في الثامن عشر من شعبان سنة 1404 وحصل صاحبها على درجة الدكتوراه بتقدير «مشرف جداً».

وقد أعطى المحقق أرقاماً متصاعدة للقواعد(1)، واستخرج لكل قاعدة عنواناً أثبته إلى جانبها بالهامش الأيسر.

وجاءت تعاليقه ثرية مفيدة، تدل على الجهد الكبير المبذل، وعلى الحرص على توضيح كل غموض عمّ القواعد.

والأمل معقود على عزيمة الباحث أحمد بن حميد وجده ليواصل تحقيق الباقي من القواعد، وهو المتعلق بالنكاح والمعاملات والحدود والأقضية، فيقدم بذلك خدمة جليلة لرواد الفقه ودارسيه، ويكون بذلك العالم الذي عناه أبو العباس أحمد الونشريسي عندما قال عن قواعد المقري قوله السالف: (كتاب غزير العلم، كثير الفوائد، لم يُسْبق إلى مثله، بيد أنه يفتقر إلى عالم فتاح).

كما نشر الأستاذ محمد العبادي المستشار بالمجلس الأعلى للقضاء بالمغرب جزءاً من قواعد المقري اختارها من بابي النكاح والطلاق، وأعطاها أعداداً رتيبة من 509 إلى 654، نشرها بمجلة رابطة القضاة المغربية ـ ص 16 - 23 ـ السنة الأولى، العدد الرابع بتاريخ قعدة 1383 = أبريل 1964.

2 ـ وكتاب التصوف الشهير للمقري هو «الحقائق والرقائق» يقول مؤلفه في مقدمته: **(هذا كتاب شفعت فيه الحقائق بالرقائق ومزجت فيه المعنى الفائق باللفظ الرائق، فهو زينة التذكير وخلاصة المعرفة وصفوة العلم ونقاوة العمل، فاحتفظ بما يوحيه إليك فهو الدليل، وعلى الله قصد السبيل)**(2).

وللصوفية عدة تفاسير لعبارتي الحقيقة والرقيقة، منها: أن الحقيقة **(إقامة العبد في محل الوصال إلى الله ووقوف سره على محل التنزيه)**(3) وأن الرقيقة **(هي اللطيفة الروحية. . .) و(الواسطة اللطيفة الرابطة بين الشيئين كالمدد**

---

(1) بلغ عدد القواعد التي حققها الأستاذ ابن حميد أربعاً وأربعمائة.

(2) الحقائق والرقائق، دعوة الحق عدد 8 سنة 9 ص 95.

(3) معجم مصطلحات الصوفية لعبد المنعم حنفي: 79.

الواصل من الحق إلى العبد)[1].

وعندما نشر الأستاذ عبد القادر زمامة «الحقائق والرقائق» للمقري[2] قال في مقدمة التحقيق: (يعبر (يعني المقري) عن خواطره وارتساماته وما ينقدح في ذهنه من تعليقات على الحوادث التي مرت به أو المجالس التي حضرها. . . . أو الأخبار التي تلقاها من أفواه الرجال. . . بهاتين الكلمتين. . . ومن العسير على الباحث أن يفرق بين مقصود المقري بكلمة حقيقة ومقصوده بكلمة رقيقة، فكلتاهما من وادٍ واحد، لكن المؤلف جعل بعض تعليقاته وخواطره تحت اسم الحقائق، وجعل أخرى تحت اسم الرقائق. . . وهدفه في الجميع واحد. . . وهو النظرة الصوفية إلى الحياة، وتفسير ما فيها تفسيراً صوفياً، قوامه رفضُ الأعراض والعوائق المادية التي تنزل بالإنسان إلى حضيض المادة وحمأة الشهوة. . . والإقبال على الحقائق ورياضة النفس بكل عمل يقربها من الله جلت قدرته)[3].

ولنعرض بعض النماذج من «الحقائق والرقائق» توضح دقة التعبير وإيجاز اللفظ والاتجاه التربوي الذي يستلهم مبادىء ديننا وإشارات القرآن الكريم، ويعرف بالنفس وطبيعتها.

(حقيقة[4]: النفس الأمارة آبدةٌ لا تُملكُ إلا بلطائف الحِيَل، والمطمئنة ذلولٌ لا تُفلت إلا ممن غفل). ﴿وأخاف أن يأكله الذئب. . . ﴾[5].

(رقيقة[6]: من جر لنفسه جار على قلبه فلا تُقبل شهادته عند ربه، لأن العدل ترك العدول والميل).

---

(1) معجم مصطلحات الصوفية: 113.

(2) نشره بمجلة دعوة الحق المغربية، عدد 8 سنة 9 صفر 1386.

(3) الحقائق والرقائق: دعوة الحق: 93.

(4) نفح الطيب: 320/5.

(5) يوسف: 13 ـ وتمامها ﴿ . . . وأنتم عنه غافلون ﴾.

(6) الحقائق والرقائق: دعوة الحق: 102.

(رقيقة[1]: زك نفسك لقلبك، تزك عند ربك، بعها منه رخيصةً فهي على ثمنها لديه حريصة ﴿ إن الله اشترى. . . ﴾)[2].

(حقيقة[3]: العمل دواء القلوب، وإذا كان الدواء لا يصلح إلا على حمية البدن، فكذلك العمل لا ينجح إلا بعد صوم النفس).

فالعمل الصالح عنده دواء ناجع للقلوب التي تصوم نفوسُ أصحابها عن الشر واتباع الهوى، وبهذا العمل وببذل النفس والمال في طريق الخير تُشترى الجنة، وهو ثمن ليس بالغالي مقابل الجنة والحسنى وزيادة الإكرام بالنظر إلى ربنا ونيل رضاه، يقول المقري:

(رقيقة[4]: سمع ابن شاطر سائلاً يقول: الجنة رخيصة، فقال: كيف تكون رخيصة والله عز وجل يقول: ﴿ إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة ﴾[5]؟ قلت: ما الأنفس وما الأموال في جنب ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر، ولا سيما وفوْق هذا الحسنى وزيادة الإكرام بالنظر والرضى).

وهو يوجه المؤمنين إلَى أن يكونوا في خشية الله غير يائسين وفي رجائه غير آمنين، وأن لا يميلوا إلى إرضاء النفس الأمارة. يقول:

(حقيقة[6]: لا يثنيك الخوف عن قرع الباب فتيأس فإنه ﴿لا ييأس من

---

(1) نفح الطيب: 312/5.
(2) التوبة: 111 - ونصها: ﴿إنّ الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة يقاتلون في سبيل الله، فيقتلون ويقتلون وعداً عليه حقا في التوراة والإنجيل والقرآن، ومن أوفى بعده من الله فاستبشروا ببيعكم الذي بايعتم به وذلك هو الفوز العظيم ﴾.
(3) الحقائق والرقائق: دعوة الحق: 95.
(4) الحقائق والرقائق، دعوة الحق: 98.
(5) التوبة: 111.
(6) نفح الطيب: 321/5.

روْح الله إلا القوم الكافرون﴾[1] ولا يدنيك الرجاء من الفترة فتأمن، فإنه ﴿لا يأمن مكر الله إلا القوم الخاسرون ﴾[2]، فإن لم تستطع بعد الحرص أن تدخل، فلا تمل كل الميل مع النفس ﴿ إن النفس لأمارة بالسوء ﴾)[3].

كما يوجه إلى سلوك الطريق الواضح مع ترك مواطن الريب، فيقول:

(حقيقة[4]: دع الغريب وما يريب، واركب الجادة ولا تتبع بنيات السبيل فتتفرق بك عن صراط الحق).

وبما أن النزعة الصوفية الخالصة واضحةٌ في هذا الكتاب، فإن الشيخ ابن عاشور استنتج أن تأليفه كان بالأندلس، يعني في زيارته الأخيرة لها، ويقول عن هذا الكتاب: (هو يتناول الجزئيات السلوكية ويرجع بها إلى النظر في سير التكوين، وذلك هو ما عنونه بالحقائق، ويأخذ المعاني التنبيهية ويسبكها في قوالب حكمية رائعة التفسير ويمزج التوجيه الوعظي بالأسرار التكوينية، ولذلك رتب الكتاب حقيقة ورقيقة على التعاقب)[5].

ولئن كان تدوين الكتاب وترتيبه حاصلاً في فترة الانعزال بالأندلس، فإن جمْع المسائل والأخْذ عن الشيوخ كان في المدة السابقة لذلك، وإنما كانت الفترة الأندلسية مهيئة للتأمل والاعتبار اللذين ساعداه على صوغ الحقائق والرقائق الصوفية.

ولقي هذا الكتاب اهتماماً وإقبالاً على دراسته وشرحه بعد وفاة المقري خلال القرنين الثامن والتاسع.

فهذا محمد بن عبد الملك المنتوري (ت 834) يقرأه على شيخه ابن بقي

(1) يوسف: 87.

(2) الأعراف: 99.

(3) يوسف: 53.

(4) الحقائق والرقائق، دعوة الحق: 102.

(5) أعلام الفكر الإسلامي: 85.

(ت 791) ويذكره في فهرسته قائلاً: (كتاب الحقائق والرقائق للأستاذ أبي عبد الله محمد بن محمد بن أحمد المقري، قرأته جميعه تفقهاً على صهري أبي عبد الله بن سعد بن بقي، ثم عرضته عليه من حفظي، وحدثني به عن مؤلفه قراءة)[1].

وهذا الشيخ أحمد زروق الفاسي (ت 899) يقوم بشرحه[2]، وهو الشهير بنزعته الصوفية.

وهذا أبو عبد الله محمد المواق العبدري الغرناطي (ت 897) ينقل عن هذا الكتاب بعض الحقائق بواسطة شيخه المنتوري المذكور في كتابه «سنن المهتدين»[3].

وبقية مؤلفات المقري هي التالية:

3 ـ كتاب فقهي يشتمل على أكثر من مائة مسألة، قال عنها ابن الخطيب: (ضمنها كل أصيل من الرأي والمباحثة)[4].

وأكد حفيد مؤلفه أنه غير القواعد سالف الذكر قائلاً: (هو غير القواعد بلا مرية)[5].

4 ـ عمل من طبَّ لمن حب.

يدور محور هذا الكتاب على الأحكام الشرعية، فقد جعله مؤلفه مرتباً على أربعة أقسام، هي التالية:

---

(1) فهرس المنتوري: 76 مخطوط الخزانة الملكية بالرباط 1578.

(2) الأعلام بمن حل مراكش 408/4، سلوة الأنفاس: 272/2.

وتوجد من هذا الشرح نسخة خطية بمكتبة الأسكوريال بأسبانيا وأخرى بالزاوية الحمزية (المغرب): 277 وذكر ابن القاضي أنه اطلع عليه (جذوة الاقتباس 130/1).

(3) سنن المهتدين: 3 أ و 43 ب مخطوط دار الكتب الوطنية بتونس 7785.

(4) الإحاطة: 203/2 ـ الديباج: 265/2.

(5) نفح الطيب: 284/5.

الأول: قسم الأحاديث النبوية، وهي خمسمائة من أحاديث الأحكام المتعلقة بالأبواب الفقهية المختلفة، أوردها بدون إسناد.

الثاني: قسم الكليات الفقهية، وهي خمسمائة وخمس وعشرون كلية ضابطة لمسائل فقهية في المذهب المالكي تتوزعها مختلف الأبواب من العبادات والمعاملات والأقضية والشهادات والفرائض[1].

وهذه نماذج من كلياته الفقهية:

- كل من لم يدرك الجماعة فيما سوى المغرب فيستحب له أن يعيد فيها، إلّا الإمام الراتب فإنه كالجماعة[2].

- كل زمان صالح للعمرة إلّا أيام منى للحاج، وكره تكرارها في السنّة[3].

- كل ما جاز فيه الجعل جازت فيه الإجارة ولا ينعكس[4].

الثالث: قسم القواعد الحكمية، التي بلغ عددها المائتين، واشتملت على قواعد فقهية، وأخرى أصولية.

وقد تفنن المقري وأبدع في صوغها بعد استنتاجها من الفروع المعهودة، ولاحظ أن منها ما هو أغلبي غير مطرد فقال: (الأصل في بعض هذه القواعد معناه الغالب فافهم)[5].

وهذه أمثلة من هذه القواعد الحكمية:

---

(1) قمت بتحقيق هذه الكليات ودراستها والتعليق عليها، وترجمت للمقري مؤلفها، وذلك في نطاق إعداد رسالة ماجستير في الفقه بكلية الشريعة في الرياض. ثم فصلت الترجمة عن تحقيق نصوص الكليات ليصدر كل منها في كتاب مستقل.

(2) عمل من طب لمن حب: 16أ مخطوط الخزانة العامة بالرباط د 1258.

(3) ن، م: 18 ب.

(4) ن، م: 26 أ.

(5) ن، م: 32 أ.

- الأصل التساوي لا الرجحان ولا الاختصاص[1].
- الأصل في الأعيان الطهارة لا النجاسة[2].
- الطارىء على الشيء هل يعد كالأصل أو لا؟[3].
- الجاهل غير المعذور كالعامد، وقيل: كالناسي[4].
- الأصل كون الأمر للاجزاء، أعني أن الإتيان بالمأمور به على ما أُمر به يبْرىء الذمة[5].

وقد راعى في اختيار هذه القواعد تأكد الحاجة إلى استعمالها والاستشهاد بها وضبط الفروع بها، ودوران كثير من المسائل الفقهية عليها، فهو يقول: (هذه هي القواعد التي يتكرر ذكرها كثيراً في المسائل، وأما استقصاؤها فخارج عن شرطنا)[6].

الرابع: قسم الألفاظ الحكمية المستعملة في الأحكام الشرعية وهو يحتوي على بعض الأقوال والحِكم المأثورة عن طائفة من الأعلام.

وهذه نماذج من هذا القسم:

(مالك: إنما فسدت الأشياء حين تعدي بها منازلها، وليس هذا الجدل من الدين بشيء.

ابن عيينة: ليس العلّم بكثرة الرواية، إنما العلم نورٌ يضعه في القلوب.

الشافعي: أحسن الاحتجاج ما أشرقت معانيه، وأحكمت مبانيه وابتهجت له قلوب سامعيه.

---

(1) ن، م: 31 ب.
(2) ن، م: 32 أ.
(3) ن، م: 32 ب.
(4) ن، م: 33 أ.
(5) ن، م: 32 أ.
(6) ن، م: 36 أ.

يحيى بن يحيى: لا تجد من يعقل يلزم ما يُعاب عليه.

ابن عباس: من أجاب الناس في كل ما سألوا عنه فهو مجنون)[1].

وقد ألّف المقري كتابه: «عمل من طب لمن حب» برسم صبي مولع بكتاب «شهاب الأخبار في الحكم والأمثال والآداب»[2] للقاضي أبي عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر القضاعي الشافعي ت 454. والصبي هو ابن خاله أبي عبد الله محمد المقري، قال عنه المقري في المقدمة: (ولع بكتاب «الشهاب» وشرع يتكلم ببعض ألفاظه بين صبيان الكتاب، فخشيت أن لا يرجع عليه العناء بكبير فائدة، فوضعت هذا الكتاب راجياً له فيه النفع، ولي الثواب)[3].

وقد نظم المقري في تقريظ هذا الكتاب الأبيات التالية: (بسيط)

هذا كتاب بديع في محاسنه ضمنته كل شيء خلته حسنا
فكل ما فيه إن مر اللبيب به ولم يشم عبيراً، شام منه سنا
فخذه واشدد به كف الضنين وذُدْ ـ حين تحصله ـ عن جفنك الوسنا[4]

ووصف أبو العباس المقري الحفيد هذا الكتاب بقوله: (وهو بديع في بابه... وهو فوق ما يوصف)[5].

وقال أبو العباس الونشريسي: (قد أطلعني الفقيه أبو محمد عبد الله بن عبد الخالق على نسخة من هذا الكتاب فتلطفت في استنساخها فلم يسمح به)[6].

---

(1) ن، م: 37 أ.

(2) لقي هذا الكتاب عنايةً من كثير من العلماء، فمنهم من لخصه ومنهم من أصلحه، ومنهم من رتبه، ومنهم من شرحه. ر. (كشف الظنون: 1067/2 ـ 1068).

(3) عمل من طب: 1 أ.

(4) النفح: 285/5.

قال أبو العباس المقري: (وهذه الأبيات كافية في وصف هذا الكتاب إذ صاحب البيت أدرى بالذي فيه).

(6, 5) النفح: 285/5.

وقد تحققت أمنية الونشريسي بعد ذلك، إذ تحتفظ مكتبة دير الأسكوريال بأسبانيا بنسخة من «عمل من طب لمن حب» بخطه[1].

وكان الفراغ من تأليف هذا الكتاب يوم 13 محرم سنة 753[2]

5 ـ إقامة المريد، في التصوف[3].

6 ـ رحلة المتبتل، في التصوف أيضاً[4].

7 ـ التحف والطرف، قال عنه المقري الحفيد: (قد وقفت على بعضه فرأيت العجب العجاب)، وقال الونشريسي: (غاية في الحسن والظرف)[5].

8 ـ «المحاضرات»[6] يشتمل على إفادات ذات مواضيع مختلفة من مختلف الفنون، والكثير منها منقول عن بعض العلماء، وقد كان لثلة من أعلام الثقافة الإسلامية في تاريخ حضارتنا عناية بهذا الصنف من التأليف الذي يزود قارئه بثقافة عامة ويؤهله للمحاضرات والمناظرات وإثراء المجالس بما يفيد ويُجدي. وجاء في «الكامل المجرد من أمثال العرب» أن خير العلم ما حوضر به، وكان للمذاكرة[7].

---

(1) تقع هذه النسخة ضمن مجموع رقمه 1140، يبدأ «عمل من طب» من اللوحة 262 أ وينتهي عند اللوحة 288 ب.

وتاريخ النسخ منسلخ ربيع الأول سنة 876، ومكانه مدينة فاس. والمسطرة 23 وبكل سطر حوالي 20 كلمة.

(2) أثبت هذا التاريخ بنسخة الأسكوريال المذكورة.

(3) الإحاطة: 203/2، الديباج: 265/2.

وسُمي إقامة المريدين في: (معجم أعلام الجزائر: 180، هدية العارفين: 160/2).

(4) الإحاطة: 203/2، الديباج: 265/2، معجم أعلام الجزائر: 180، هدية العارفين: 160/2.

(5) نفح الطيب: 285/5، النيل: 254.

وينقل ابن الأزرق من كتاب «التحف والطرف» في كتابه «بدائع السلك في طبائع الملك»: 376/1.

(6) معجم أعلام الجزائر: 180 ـ ومن «المحاضرات» نسخة بالزاوية الحمزية: مجموع 282.

(7) صنف الزمخشري العلوم الأدبية إلى اثني عشر صنفاً وعد منها علم المحاضرات والمحاورات، وأوضح غيره أن مراده بمسائل هذا العلم ما تحاضر به صاحبك من نظم أو نثر أو حديث أو =

وقد قال المقري الحفيد عن هذا الكتاب: (فيه من الفوائد والحكايات والإشارات كثير، وقد ملكت منه بالمغرب نسختين)[1].

وساق نماذج منه عند الترجمة لجده مؤلفه، نعرض منها مثالاً للحِكم التي جاءت فيه موجزة دقيقة التعبير، وآخر يصور حواراً بين معتزلي وسني، وثالثاً يدلنا على سبقه في بحثه للإعجاز العددي في القرآن الذي يُظن أنه من المباحث الجديدة في عصرنا.

فالمثال الأول المتضمن لحِكَم قوله: (رأس الدين صحة اليقين. من سابق القدر عثر. (كامل)

وإذا خشيت من الأمور مقدرا وفررت منه فنحوه تتوجه)[2]

والثاني قوله: (قال معتزلي لسني: لو أراد ثبوت أحد على الكفر لم يقل: ﴿ليخرجكم من الظلمات إلى النور﴾[3] فقال السني: لو لم يكن الإيمان فعله لم يقل: ﴿ليخرجكم من الظلمات إلى النور﴾)[4].

والثالث قوْله: (ذكر القرآن في أربعة وخمسين موضعاً منه، فلم يشر في شيء منها إلى خلقه، وذكر الإنسانُ في ثمانية عشر موضعاً، ثلث ذلك العدد، فصرح في جميعها بخلقه.

قال ابن عطية: (وهذا يدل على أنه غير مخلوق)[5].

كما نقل منه الونشريسي في «المعيار المعرب»[6].

= نادرة أو مثل سائر.
(المحاضرات والمحاورات للسيوطي: 1 ب ـ مخطوط المكتبة الوطنية بباريس: 3406).

(1) نفح الطيب: 285/5.
(2) نفح الطيب: 298/5.
(3) الأحزاب: 43.
(4) نفح الطيب: 293/5.
(5) ن، م: 301/5.
(6) 443/2.

ويمكن أن يكون تأليف الكتاب تم في الأندلس، بعد أن جمع الكثير من مواده العلمية خلال حياته العلمية الحافلة، وأعانته الذاكرة أو التقاييد على تدوينه عندما اتجه إلى الأندلس سفيراً فقام فيها ـ بعد أداء الوظيفة ـ بالتأليف والتدريس.

ختم هذا الكتاب بقوله: (فهذه جملة تراجم، وفيها مقنع لمن أراد المحاضرة، أو تنميق مجالس المناظرة، وكان الفراغ من جمعها في آخر يوم من شعبان المكرم من عام سبعة وخمسين وسبعمائة)[1].

9 ـ الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من معاني السنة وآي الفرقان[2].

10 ـ النظائر الفقهية[3].

وانفرد أبو العباس المقري الحفيد بنسبة الكتب التالية إلى جده:

11 ـ شرح لغة قصائد المغربي الخطيب.

12 ـ مقالة في الطلقة المملكة.

13 ـ شرح التسهيل.

14 ـ المحرك لدعاوى الشر من أبي عنان.

15 ـ حاشية على مختصر ابن الحاجب الفقهي، وصفها بقوله: (بديعة جداً... فيها أبحاث وتدقيقات لا توجد في غيرها) وقال: إنه وقف عليها بالمغرب[4].

---

(1) نفح الطيب: 309/5 - 310.
(2) معجم أعلام الجزائر: 180، هدية العارفين: 160/2.
(3) ذكرها الحفيد في (النفح: 310/5) وأحال عليها صاحبها نفسه ضمن الكلية رقم 229.
(4) نفح الطيب: 310/5.

16 ـ شرح جمل[1] الخونجي.

17 ـ اختصار المحصل[2].

18 ـ تكميل التعقيب على صاحب التهذيب.

وهو تذييل على كتاب «تعقيب التهذيب» لعبد الحق، جاء فيه بمثل عدد مسائل عبد الحق كلها.

ولم يشر أحد من المترجمين للمقري إلى هذا الكتاب، وإنما ذكره المُجاري[3] ضمن مؤلفاته التي أخذها عنه تلميذه الشاطبي.

ولمؤلفه إشارة إليه واردة في «المعيار المعرب»[4].

19 ـ نظم اللآلي في سلوك الأمالي.

وهو برنامجه الذي ضمنه شيوخه الذين أخذ عنهم، وقد سبق ذكره، وهو من مرويات الشيخ عبد الحيّ الكتاني الذي ذكر أن مؤلفه لخصه[5].

واعتبر العباس بن إبراهيم هذا الكتاب من أدب الرحلة[6].

وانفرد البغدادي بنسبة كتاب إليه لم نرَ سائر مترجميه ينسبونه إليه (؟) وهو «النجم الثاقب فيما للأولياء من المناقب»[7].

ونسب إليه الباحث الأستاذ عبد الوهاب بن منصور خطأ كتاب

(1) الجمل في مختصر نهاية الأمل في المنطق لأفضل الدين محمد الخونجي الشافعي ت 624، عليه عدة شروح (كشف الظنون: 602/1).

(2) الكتابان الأخيران نسبهما إليه أحمد بابا التنبكتي وقال: إنه لم يكملهما (النيل: 254).

(3) برنامج المجاري: 120.

(4) 479/2.

(5) فهرس الفهارس 682/2.

(6) الإعلام بمن حل مراكش: 408/4.

(7) إيضاح المكنون: 626/2.

«الإفادات والإنشادات»[1]؛ وهو خطأ سبق أن وقع فيه صاحب كتاب «طبقات المالكية»[2].

هذا ويذهب شيخنا ابن عاشور إلى أن تصنيف الكتب المذكورة وقع في المرحلة الأخيرة من حياته، يقول: (في هذه الحقبة التي بين خروج المقري من تلمسان حياً سنة 749 ورجوعه إليها ميتاً سنة 759 كان إنتاج المقري وآثاره النافعة الذائعة التي كانت للعقل الإسلامي تراثاً زكياً متنقلاً في القرون.

فقد تخرج عليه في تلك الفترة الأعلام الذين تفرعت اختصاصاتهم عن مشاركته وتفننه. . . .

وكانت تآليفه العظيمة قد صدرت كذلك في تلك العشر السنين التي بين خروجه من تلمسان ووفاته)[3].

وكان المقري ينظم الشعر، وقد أثرت عنه أبيات في موضوعات مختلفة أغلبها يتضمن حِكماً وينم عن اتجاهه الصوفي، كما أُثرت عنه قصيدة تائية طويلة النفس سنتحدث عنها.

فمن نظمه هذه الأبيات التي أنشدها تلميذه أبا إسحاق الشاطبي[4]:

وجْدٌ تُسعره الضلوعُ وما تبرده المدامِع
فإذا تحركتِ الصبَا بةُ فالمهابةُ لا تطاوِع
أمل إذا وصل الرجا أسبابَه فالخوف قاطع
بالله يا هذا الهوَى ما أنت بالعشاق صانع

(1) روضة الأس لأبي العباس المقري، مقدمة التحقيق: ط

(2) ص 412 - وكتاب «الإفادات والإنشادات» معروف لأبي إسحاق الشاطبي، قمنا بتحقيقه ونشرته «مؤسسة الرسالة» ببيروت سنة 1982.

(3) أعلام الفكر الإسلامي: 83 - 84.

(4) الإفادات والإنشادات، الإنشادة رقم 82 ص 149.
ووردت الأبيات مع اختلاف يسير في (الإحاطة: 213/2، النفح: 338/5).

ومما قاله في التورية بشأن راوِي «المدونة الكبرى»[1]: (بسيط)

لا تعجبنَّ لظبي قد دهَـا أسداً فقد دها أسداً من قبل سحنون

ومما كتبه بخطه على نسخة من «قواعده الفقهية» من نظمه[2]: (بسيط)

ناديت والقلب بالأشـواق محترقٌ والنفس من حيرة الابعاد في دهش
يا معطشي من وصال كنت آمله هل فيك لي فرج، إن صحت: واعطشي

وأنشد تلميذَه الشاطبي هذه الأبيات له[3]: (بسيط)

أَنْبَتَّ عُـوداً بِنَعْـمَاءٍ بـدأْتَ بِهَـا فَضْلاً وَأَلْبَسْتَهَـا بَعْدَ اللَّحى الوَرَقَا
فَـظَلَّ مُسْتَشْعِراً مُسْتَـدْثِـراً أَرَجَـاً رَيَّانَ ذَا بَهْجَةٍ يَسْتَـوْقِفُ الحَدَقَـا
فَـلَا تَشِنْـهُ بِمَكْـرُوهِ الجَنَى فَلَكَمْ عَوَّدْتَهُ مِنْ جَمِيلٍ مِنْ لَدُنْ خُلِقَا
وانْفِ القَذَى عَنْهُ، واثْرِ الدَّهْر مَنْبَتَهُ وغـذِّهِ بِـرَجَـاءٍ واسْقِـهِ غَـدَقَـا

وأسند إليه الونشريسي في الحكمة قولَه[4]: (كامل)

خالف هواكَ وكن لعقلك طائعا تجد الحقيقةَ عنـد طرف النـاظر

وقوله[5]: (بسيط)

لما رأيناك بعـد الشيب يا رجـل لا تستقيم وأمـر النفس تمتثـلُ
زدنـا يقينـاً بمـا كنـا نصـدقـه بعد المشيب يشب الحرص والأملُ

ومن دعائه ربه سبحانه وتعالى ما نظمه ذات ليلةٍ عند السحر، وقد قام

(1) الإحاطة: 214/2، جذوة الاقتباس: 299/1، النفح: 339/5.
(2) النفح: 339/5.
(3) الإفادات والإنشادات، الإنشادة رقم 8 ص 90، ووردت الأبيات في (النفح: 339/5) بزيادة البيت التالي:

واحفظه من حادثاتِ الدهر أجمعها ما جاء منها على ضوء وما طرقا

(4) النفح: 339/5.
(5) ن، م: 339/5 ـ ويذكر الحفيد أن هناك من ينسب هذين البيتين لغير جده المقري.

مستغفراً مستشعراً الصبابة مستدركاً الكآبة[1]: (مخلع البسيط)

منكسر القلب بالخطايا يدعوك يا مانح العطايا
أقعده الذنب عن رفيق حثوا لرضوانك المطايا

ومن شعره ما ذيل به أبياتاً لغيره، ومن ذلك تذييله بيتي أبي بكر بن العربي الأشبيلي ت 543: (مجزوء الوافر)

أما والمسجد الأقصى وما يُتْلَى به نصًا
لقد رقصت بنات الشو ق بين جوانحي رقصا

بقوله: (مجزوء الوافر)

فأقلع بي إليه هوى جناحاً عزمه قُصَّا
أقلّ القلب واستعدى على الجثمان، فاستعصى
فقمت أجول بينهما فلا أدنى ولا أقصى[2]

ومن رقائقه الصوفية المنظومة المعبرة عن جانب من وجدانه الصوفي[3]: (وافر)

أشيم البرق من بين الثنايا وأشتم العبير من الثناء
فأبدُو تارة وأغيب أخرى مثار الشوق مثني الحشاء

وهو بهذا الوجدان اليقظ يجنح إلى التفكير فيما بعد موته: فقد وقف يوماً بمقبرة يتساءل عن مكانه بها، ففاضت قريحته بالبيتين[4]: (خفيف)

كل ميت رأته عيني فإني ذلك الميت، إن نظرت بقلبي
وجميع القبور قبري لولا جهل نفسي بما لها عند ربي

وقد كان المقري ممن جذبتهم المشارب الذوقية في القرن الثامن فنظموا في

(1) الحقائق والرقائق، دعوة الحق: ص 102 ـ عدد 8 سنة 9.
(2) الإحاطة: 214/2 ـ النفح: 338/5.
(3، 4) الحقائق والرقائق، دعوة الحق: 102 عدد 8 سنة 9.

ذلك شعراً مستقلاً، أو عارضوا قصائدَ أخرى متأثرين في نظمهم الوجداني بالمنهج الصوفي[1]، ومما يبرز لنا ذلك قصيدتُه التائية الطويلة المسماة بـ(لمحة العارض لتكلمة ألفية ابن الفارض)[2] وتبلغ أبياتها سبعة وسبعين ومائة احتفظ بنصها الكامل ابنُ الخطيب في «الإحاطة»[3]، وعنه نقلها أحمد المقري[4] والعباس بن إبراهيم[5]، وقد قسمها ناظمها إلى الفصول التالية: الإقبال ـ الاتصال ـ الإدلال ـ الاحتفال ـ الاعتقال.

فمن فصل الإقبال قوله: (طويل)

رفضْتُ الشَّوَى، وهو الطهارة عندما ... تَلفَّعْتُ في مرطِ الهوى وهو زينتي
وجئت الحمى وهو المصلّى مُيَمّماً ... بوجهة قلبي وجهها، وهو قبلتي
وقمت وما استفتحت إلاّ بذكرها ... وأحرمت إحراماً لغير تحلّة
فديني إن لاحت ركوع، وإن دنت ... سجود، وإن لاهت قيام بحسرةِ
على أننا في القرب والبعد واحد ... تؤلّفنا بالوصلِ عين التشتُّتِ

ومن فصل الاتّصال: (طويل)

وكم موقفٍ لي في الهوى خضتُ دونه ... عُبابَ الردى بين الظُّبَى والأسنّةِ
فجاوزت في حدّي مجاهدتي له ... مشاهدتي لما سمت بِيَ هِمَّتِي
وحلّ جمالي في الجلال، فلا أرَى ... سوى صورةِ التنزيهِ في كلِّ صورةِ
وغِبتُ عن الأغيار في تيهِ حيرتي ... فلم أنتبه حتى امتحى اسمي وكنيَتي

ومن فصل الإدلال: (طويل)

تبدّت لعيني من جلالك لمحةٌ ... أبادتْ فؤادي من سناها بلفحةِ

---

(1) أبو الوليد بن الأحمر لعبد القادر زمامة: 171.
(2) برنامج المجاري: 120، معجم أعلام الجزائر: 180، هدية العارفين: 160/2.
(3) 204/2 - 212.
(4) نفح الطيب: 328/5 - 337.
(5) الإعلام بمن حل مراكش: 392/4 - 398.

ومرت بسمعي من حديثك ملحة   تبدت لها فيك القرانُ وقرَّتِ

ومن فصل الاحتفال: (طويل)

أزورُ اعتمار أرضهَا بتنسُّكٍ   وأقصدُ حجّاً بيتها بتحلَّةِ
وفي نشأتي الأخرى ظهرتُ بما علت   له نشأتي الأولى عن كل فطرة
ولولا خفاء الرمزِ من: لا ولن ولم   تجدها لشملي مسلكاً يتشتَّتُ
ولَوْ لَمْ يجدْ عهدَنَا عقد خلةٍ   قضيتُ ولم يقضِ المنَى صدقُ توْبةِ

ومن فصل الاعتقال: (طويل)

سرتْ بفؤادِي إذ سرت فيه نظرتي   وسارت ولم تثنِ العِنَانَ بِعطفةِ
وذلك لما أطلع الشمسَ في الدجى   محيًّا ابنةِ الحيينِ في خير لَيْلَةِ
يمانية لو أنجدت حين أنجدَتْ   لما أبصرت عيناك حيّاً كَميِّتِ

جدول مؤلفات المقري

	مصنفات فقهية	وجودها	ملاحظات
1	كتاب به أكثر من مائة مسألة	لا تعرف نسخه	قال ابن الخطيب: يتضمن كل أصيل من الرأي والمباحثة.
2	القواعد الفقهية به 1200 قاعدة من الأصول القريبة	منه عدة نسخ خطية	حقق لنيل الدكتوراه مرتين: 1: بدار الحديث الحسنية الطالب: محمد الدردابي 2: بكلية الشريعة، جامعة أم القرى بمكة، الطالب: أحمد بن عبد الله بن حميد
3	النظائر الفقهية	لا تعرف نسخه	من صنف القواعد الفقهية وصاحبه يحيل عليه في مؤلفاته الأخرى
4	مقالة في الطلقة المملكة	لا تعرف نسخه	
5	حاشية على المختصر الفرعي لابن الحاجب	لا تعرف نسخه	
6	كليات فقهية (525 كلية)	لها عدة نسخ	تمثل قسماً من كتابه «عمل من طب لمن حب»
7	تكميل التعقيب على صاحب التهذيب	لا تعرف نسخه	تذييل على كتاب عبد الحق «تعقيب التهذيب»
	مصنفات في التصوف		
1	الحقائق والرقائق	نشرها عبد القادر زمامة بدعوة الحق	أهم كتبه في التصوف ـ نقل عنه المقري الحفيد في النفح
2	إقامة المريد	لا تعرف نسخه	
3	النجم الثاقب فيما للأولياء من المناقب	لا تعرف نسخه	لم يذكره إلا البغدادي في إيضاح المكنون
4	رحلة المتبتل	لا تعرف نسخه	
5	لمحة العارض لتكملة الفية ابن الفارض	في الاحاطة والنفح وغيرهما	منظومة عدد أبياتها: 177

مصنفات فقهية	وجودها	ملاحظات
إفادات في مواضع مختلفة		
1 التحف والطرف 2 المحاضرات	لا تعرف نسخه نسخة بمكتبة الزاوية الحمزية	ينقل عنه الحفيد في النفح
في اللغة والنحو		
1 شرح لغة قصائد المغربي الخطيب	لا تعرف نسخه	
2 شرح التسهيل	لا تعرف نسخه	
في التفسير		
1 الجامع لاحكام القرآن	لا تعرف نسخه	
في الأصول		
1 اختصار المحصل	لا تعرف نسخه	لم أرَ إشارة إلى موضوعه وأرجح أنه يلخص كتاب الإمام فخر الدين الرازي الموسوم بمحصل افكار المتقدمين والمتاخرين من الحكماء والمتكلمين. - (كشف الظنون: 1614) والمقري لم يكمل هذا التأليف
في المنطق		
1 شرح جمل الخونجي	لا تعرف نسخه	لم يكمل المقري هذا التأليف
في رحلته وذكر شيوخه		
1 نظم اللآلي في سلوك الامالي	لا تعرف نسخه	نقل عنه بعض مترجميه
2 تلخيص نظم اللآلي	لا تعرف نسخه	ذكره الكتاني في فهرس الفهارس
في سيرة السلطان أبي عنان		
1 المحرك لدعاوى الشر من أبي عنان	لا تعرف نسخه	

مصنفات فقهية		وجودها	ملاحظات
في فنون مختلفة			
1	عمل من طب لمن حب	منه نسخ عديدة	في الحديث والفقه والقواعد الفقهية المتنوعة وهو موجه إلى المبتدئين من الطلبة والكليات الفقهية تمثل قسماً من هذا الكتاب كما أسلفنا

الصفات وشهادات العلماء

يعد أبو عبد الله المقري من أبرز العلماء الذين أنجبتهم المدرسة المالكية في المغرب خلال القرن الثامن، وقد جمع من صفات الفضل ما نوه به بعضُ معاصريه ثم مترجموه عبر العصور.

ومن هذه الصفات ما يتصل بشخصيته العلمية كالجد والحفظ والحرص على مزيد الإطلاع والانكباب على النظر والدرس، والاقبال على المباحثة والانصاف في المذاكرة والحوار العلمي.

ومن صفاته الأخرى: صدق القول والشغف بالعبادة، وإخلاص النية وسلامة الصدر، والحرص على الصيانة والعدالة، مع التواضع والاعتراف بفضل ذوي الفضل والخير.

وقد وصفه تلميذه لسان الدين ابنُ الخطيب بقوله:

(هذا الرجل مشارٌ إليه بالعدوة المغربية اجتهاداً ودؤوباً وحفظاً وعناية واطلاعاً، ونقلاً ونزاهة، سليم الصدر، قريب الغور، صادق القول، مسلوب التصنع، كثير الهشة، مفرط الخفة، ظاهر السذاجة، ذاهب أقصى مذاهب التخلق، محافظ على العمل، مثابر على الانقطاع، حريص على العبادة، مضايق في العقد والتوجه، يكابد من تحصيل النية بالوجه واليدين مشقة، ثم يغافض الوقت فيها ويوقعها دفعة متبعاً إياها زعقة التكبير برجفة ينبو عنها سمع من لم يكن تأنس بها عادة، بما هو دليل على حسن المعاملة وإرسال السجية، قديم

النعمة، متصل الخيرية، مكب على النظر والدرس والقراءة، معلوم الصيانة والعدالة، منصف في المذاكرة، حاسر الذراع عند المباحثة، راحب عن الصدر في وطيس المناقشة، غير مختار للقرن ولا ضان بالفائدة، كثير الالتفات، منقلب الحدقة، جهير بالحجة، بعيد عن المراء والمباهتة، قائل بفضل أولي الفضل من الطلبة)(1).

ويشير ابن خلدون إلى الجانب العلمي لدى المقري فيذكر أنه من أوفر الجماعة التي أخذت عن أبي عبد الله السلاوي بتلمسان سهما في العلوم(2) وأنه (استبحر في العلوم وتفنن)(3).

ويقول عنه الخطيب أبو عبد الله بن مرزوق: (كان صاحبنا المقري معلوم القدر مشهور الذكر بالخير... وعوارفه معلومة عند الفقهاء ومشهورة بين الدهماء)(4).

وهذا الجانب العلمي الذي اشتهر به المقري ألمَّ بوصفه ابن الخطيب عندما قال عنه: (يقوم أتم القيام على العربية والفقه والتفسير ويحفظ الحديث ويتهجر بحفظ الأخبار والتاريخ والآداب ويشارك مشاركة فاضلة في الأصلين

---

(1) الإحاطة: 2/194 - 195.

وقد استغرب بعضهم ما في كلام ابن الخطيب عن أستاذه المقري من تناقض في الوصف، ولكن ابن الخطيب وصف المقري بعد أن احتك به وباحثه وأخذ عنه، فحلاه بما هو أهل له في المجال العلمي وفسر بعض مواقفه بالخفة والسذاجة، ولعل ذلك ناتج عن اختلاف وجهتي نظرهما في الميدان السياسي والعلاقة بالأمراء، فبينما كان ابن الخطيب في فترة طويلة من حياته منسجماً مع أمراء بني نصر خادِماً لهم متولياً بعض الوظائف لهم، كان المقري بعد انتهاء سفارته بالأندلس مؤثراً اعتزال خدمة سلطانه أبي عنان مما عرضه لغضبه، وجعله مستهدفاً لأقذع الأوصاف التي سنراها ضمن الملحق الثاني.

فما يبدو من تناقض في وصف ابن الخطيب له ما يبرره وهو ناشىء عن رؤيته وملاحظته، وقد عبر عن ذلك بدقة وحرص على رسم صورة صادقة لشيخه المقري.

(2) التعريف بابن خلدون: 61.

(3) ن، م: 62.

(4) هذا النص متداول في عدة مواطن منها: البستان: 155، طبقات المالكية: 412 المعيار: 9/314، النفح: 5/279، النيل: 250.

والجدل والمنطق، ويكتب ويشعر مصيباً في ذلك غرض الإجادة)[1].

وكان تلميذه أبو إسحاق الشاطبي يحليه تارةً بـ(الشيخ الفقيه القاضي الجليل الشهير الخطير)[2]، وتارة أخرى بـ(الفقيه القاضي المتفنن)[3].

أما أبو الوليد بن الأحمر فيحليه بـ(الفقيه الإمام المفتي المدرس قاضي الجماعة بفاس)[4].

ونوه بالجانب العلمي لديه أندلسي آخر، عرفه عن كثب وهو أبو الحسن النُّبَاهِي المَالقي[5]، فقال عنه: (كان هذا الفقيه ـ رحمه الله ـ في غزارة الحفظ وكثرة مادة العلم عبرة من العِبر، وآية من آيات الله الكبر، قلما تقع مسألة إلا ويأتي بجميع ما للناس فيها من الأقوال، ويرجح ويعلل، ويستدرك ويكمل)[6].

وممن تكلم على الرتبة التي بلغها المقري من رتب الاجتهاد الفقهي أحمد بابا، وأحمد المقري الحفيد، قال الأول في وصفه: (الإمام العلامة النظار المحقق القدوة الحجة الجليل أحد مجتهدي المذهب وأكابر فحوله المتأخرين الأثبات)[7] ونقل الثاني عنه هذا الوصف[8].

وليس يعني هذا بلوغه درجة الاجتهاد المطلق، وإنما يعني تبوأه مرتبة الاجتهاد في نطاق أصول المذهب المالكي، والنظر في ترجيح الأقوال والتنبيه على مسالك التعليل وإلحاق الفروع بأصولها وفهم مدارك الأدلة وتوجيه

---

(1) الإحاطة: 195/2.

(2) الإفادات والإنشادات، الإفادة رقم 1 ص 81.

(3) ن، م، الإنشادة رقم 82 ص 158.

(4) نثير الجمان: 70.

(5) يدلنا على اتصال النباهي بمترجمنا قوله: (قَدْ سألته يوماً عن حالة بيتي أبي عمران بن عبد الرحمن) (المرقبة العليا: 170).

(6) المرقبة العليا: 169.

(7) كفاية المحتاج: 71 أ ـ النيل: 250.

(8) النفح: 279/5 ـ ونقله أيضاً الكتاني في (سلوة الأنفاس: 271/2).

الأحكام ودعمها بحججها، وإيضاح المشكل وبيان المجمل ومقابلة الأقوال المختلفة والعمل على تقوية بعضها واختيار ما يلائم منها(1).

وكما يؤديه اجتهاده إلى موافقة إمامه مالك ودعم مذهبه في بعض المسائل، فإن تحرره قد يفضي به إلى مخالفته في بعض المسائل التي يرى فيها ضعف الدليل أو مخالفتها للحجة القوية.

فلنورد مثالاً للموافقة، وآخر للمخالفة والخروج عن المذهب.

تتجلى الموافقة في هذه القاعدة: (لا يقوم البدل حتى يتعذر المبدل منه، فلا يصح القول بأن الجمعة بدل، ومذهب مالك: أنها أصل واختار بعض شيوخ المذهب أنها بدل من الظهر في المشروعية، والظهر بدل منها في الفعل. والتحقيق: أنها أصل منع وجوبه من أداء الظهر المنعقد سببها مع إمكانه، فمن ثم أديت الظهر بعد تمامها، وقضيت بعد وقتها، ولم تقض هي، لقصور مصلحتها على أدائها)(2).

وتتجلى المخالفة لمذهب إمامه مالك في فرع مندرج تحت القاعدة الفقهية التي صاغها بقوله: (عناية الشرع بدرء المفاسد أشد من عنايته بجلب المصالح فإن لم يظهر رجحان الجلب قدم الدرء)(3).

والفرع يتعلق بحكم قراءة آية السجدة في صلاة الفريضة، فقد كرهها الإمام مالك للإمام لأنها تشوش على مأمومه، ثم كرهها للمنفرد حسماً للباب.

أما المقري فقال: (الحق الجواز للحديث، كالشافعي)(4).

---

(1) يؤكد ابن مرزوق توفر علماء بالمغرب بلغوا هذه الرتبة الاجتهادية في عصر المقري ويسميها الاجتهاد في الفروع المذهبية. ر. (المعيار: 309/9 - 310).
ور. الكلام على مستوى الاجتهاد ضمن موضوعنا: العلاقات بين فقهاء المغرب العربي، في كتاب (بناء المغرب العربي: 139 وما بعدها).

(2) القاعدة السّادسة والعشرون بعد المائتين - ص 518 - 519 من قواعد المقري - رسالة دكتوراه أحمد بن حميد - مرقونة بمكتبة جامعة أم القرى.

(3، 4) القاعدة الحادية بعد المائتين ص 484 وما بعدها من قواعد المقري المذكورة بالهامش قبل هذا.

وهو يعني حديث أبي رافع قال: صليت مع أبي هريرة فقرأ ﴿إذا السماء انشقت﴾ فسجد فيها، فقلت: ما هذه؟ فقال: سجدت بها خلف أبي القاسم ﷺ، فما أزال أسجد فيها حتى ألقاه)[1].

فقد رجح المقري العمل بالحديث الصحيح مؤيداً ما ذهب إليه الشافعي مخالفاً رأي إمامه مالك بن أنس.

وها هو ذا أحمد بابا عندما يعرض قول أبي حامد بن ظهيرة المكي عن ابن عرفة (ت 803): (لم يكن بالمغرب من يجري مجراه في التحقيق ولا من اجتمع له من العلوم ما اجتمع له...) يعلق على هذا القول مؤكداً أنه كان في عصره من لا يتقاصر عن رتبته في الجمع والتحقيق ببلاد المغرب الأوسط والأقصى والأندلس، ويعدد جماعة من الأعلام منهم الإمام المقري[2].

وقد أشار ابنُ الخطيب إلى مكانته في مجال التصوف، الذي سادت موجته لدى الكثير من أعلام عصره ـ كما أسلفنا ـ فقال: (يتكلم في طريقة الصوفية كلامَ أرباب المقالِ ويعتني بالتدوين فيها)[3].

وهو في هذا المسلك الصوفي، ينطق بالحكمة ويوجه إلى الخير والرشاد كما رأينا في الأمثلة التي سقناها من كتابه «الحقائق والرقائق». وأحياناً يعبِّر عن تجربته الذاتية وجهاده للثبات على التقوى والصبر على مخالفة النفس اللوامة، كما في قوله: (قلت لقلبي: كيف تجدك؟ قال: أما من أمَّارَتِكَ ففي عناء

---

(1) الحديث متفق عليه واللفظ لمسلم.

(2) النيل: 277.

(3) الإحاطة: 195/2.

والكلام منقول في مواطن أخرى منها: الإعلام بمن حل مراكش: 385/4، البستان: 155، سلوة الأنفاس: 272/2، طبقات المالكية: 412.

وينعت الونشريسي مترجمنا بأنه (من أهل الحقائق) (أزهار الرياض: 204/4).

الجهاد، وأما من لَوَّامتك فعلى جمر الصبر، فقلت: متى الراحة؟ فقال: إذا اطمأنت النفسُ فغبت عن الوهم والحس)[1].

وقد كان لكثير من شيوخه أثر في توجيهه في هذا المنهج الصوفي وخاصة شيخه ابن شاطر الذي لم يخرجه تصوفه عن طريق الدين، فقد نعت بكونه (غير مخل بشيء من الحقوق الشرعية)[2].

وهذا النعت يصدق على أبي عبد الله المقري الذي كان ملتزماً لطريق الشرع، متفقهاً في أحكامه، متعمقاً في بحث مقاصده، ولم ينحط ـ مثل بعض المتصوفة ـ إلى درك التواكل والإشاحة عن الأسباب، بل انتقد هؤلاء المنحطين إلى هذا الدرك كما انتقد الذين أقبلوا على الأسباب ونسوا مسببها؛ حيث قسم الناس إلى ثلاثة أنواع:

(فرقة عاملت الله ـ عز وجل ـ على مقتضى شمول قدرته للشر والخير وأعرضوا عن الأسباب، فأدركوا التوكل وفاتهم الأدب، وهم بعض الصوفية، وقد قيل: اجعل أدبك دقيقاً وعلمك ملحاً، وهذا إبليس لم تنفعه كثرة علمه، لما دفعته قلة أدبه.

وفرقة عاملته على ذلك مع الجريان على عوائد مملكته والتصرف بإذنه على مقتضى حكمته، وهم الأنبياء وخواص العلماء فأصابوا الأدب وما أخطأوا التوكل.

والفرقة الثالثة، وهم الجمهور، أقبلوا على الأسباب ونسوا المسبب وفاتهم الأمران، فهلكوا)[3].

فالمقري يربط الأسباب بمسبباتها ولا ينساق مع المبتدعين الذين يعلنون

---

(1) الحقائق والرقائق، دعوة الحق: 96.
(2) النفح: 272/5.
(3) ن، م: 299/5 - 300.

خرافات ويتمسكون بخوارق العادات ليضلوا الناس، وسيتضح لنا ـ أكثر ـ تقديرُه للأسباب وبناؤه بعض الأحكام على المعهود من العادات عند عرض آرائه وبيان موقفه من المرأة الرُّنْدية الوافدة على تلمسان مدعيةً استغناءها عن الأكل والشرب والتبول والتغوط. . .

ومن أبرز تلاميذ المقري ـ من أصحاب هذا المسلك الصوفي ـ محمد بن عباد الرُّنْدي سالف الذكر، شارح «حكم ابن عطاء الله». قال عنه المقري الحفيد: (الشيخ الولي الشهير الكبير العارف بالله. . . إنه ممن يفتخر مولاي الجد ـ رحمه الله ـ بكون مثله تلميذاً له)[1].

ومن هؤلاء التلاميذ الذين لهم نزعة صوفية وميل إلى الزهد والورع الإمام أبو إسحاق إبراهيم الشاطبي صاحب كتابي «الموافقات» و«الاعتصام» وهو الذي تتأكد سلامة هذه النزعة عنده بثورته العنيفة على المنحرفين والمبتدعين الضالين[2].

وكان الإمام الشاطبي أخذ عن المقري بعض التقاليد الصوفية التي جرت عليها سنتهم:

من ذلك المصافحة[3] بسندها إلى الرسول ﷺ، وهي تعني عندهم الاشتداد في التمسك بالدين والثبات على مبادئه والعمل بأحكامه وتأكيد الصحبة[4].

ومن ذلك حمل دعاءٍ بالإجازة العامة يتسلسل سندُه إلى الرسول ﷺ[5].

ومن ذلك سند تلقيم ينتهي أيضاً إلى رسول الله ﷺ[6].

(1) النفح: 341/5.
(2) الفتاوى للامام الشاطبي: 189 و193.
(3) الإفادات والإنشادات، إفادة رقم: 19 ص 99.
(4) ثبت البلوي: 404 - 405.
(5) الإفادات والإنشادات، إفادة رقم: 33 ص 111.
(6) ن، م: إفادة رقم: 61 ص 140.

وكان المقري عطوفاً على الفقراء مساعداً لهم، فقد أفادنا أبو العباس أحمد بن القنفذ أنه رأى بفاس امرأةً صالحة فقيرة تُدعَى مؤمنة التلمسانية، وقال: (كان قاضي الجماعة بفاس أبو عبد الله المقري ـ رحمه الله ـ يزورها ويسعى في قضاء حوائجها، وكانت على زُهْد وتقشف وعبادة وورع، وكان قوتها في العام من غزل يديها)[1].

ويبدو أن الفاسيين أنزلوا المقري مكانةً سامية وبوأوه ما يستحق من التقدير، وقد نظم أحد علمائهم قصيداً في التنويه به، ساق منه حفيده الأبيات التي علقت بحفظه، وهي: (وافر)

(إذا ذُكرتْ مفاخرُ أهلِ فاسٍ ذكرنا من أتى من تلمسانِ
وقلنا: هل رأيتم في قضاةٍ شبيهاً للفقيه العدلِ ثانِ

إلى أن قال:

ونفس العلم إن شانت لشخص فما للمقري في العلم شاني)[2]

ومما يدلنا على تواضعه وإقراره بالفضل لأهله ما حكاه أبو يحيى المطغري، قال: (أمر أبو عنان الفقيه المقري بإقراء التفسير بحضرة العلماء، فأبى وقال: أبو عبد الله الشريف أحق به مني.

فقال السلطان: أنت تعلم علوم التفسير.

فقال: الشريف أعلم بها مني فلا يسعني الإقراء بحضرته.

فعجبوا من إنصافه. ففسر الشريف بحضرة كافة العلماء، ونزل السلطان عن دست الملك، وجلس معهم على الحصر)[3].

(1) أنس الفقير وعز الحقير: 80.
(2) نفح الطيب: 340/5.
(3) كفاية المحتاج: 76 أ ـ ب.

وهو يرى أن الكبر ينشأ عن إحساس بالحقارة وتوهم المهانة، ويقول: إنما يتعاظم من يجد الحقارة من نفسه، ويتوهم المهانة عند أبناء جنسه، فلذلك تراه مغمزاً للعيون ومهمزاً للظنون «من أسر سريرة حسنة كساه الله رداءها»(1).

ومع هذا التواضع فهو معتز بشرفه العلمي، ويتجلى ذلك فيما حكى ابن الأزرق، أنه قال لنقيب الشرفاء بفاس في وقته في مجلس السلطان أبي عنان، لما لامه على عدم القيام له كما يفعل السلطان وجميع من في المجلس: أنا شرفي بالعلم الذي أنا أبثه ولا يرتاب فيه أحد، وأما شرفك فمظنون، ومن لنا بصحته منذ أزيد من سبعمائة عام، ولو علمنا شرفك قطعاً لأقمنا هذا من هنا ـ وأشار إلى السلطان أبي عنان ـ وأجلسناك مجلسه، فسكت النقيب).

وقد طال الجدل بين العلماء في إثبات الشرف، ومنهم من اعتبر رأي المقري هفوةً لا تتناسب مع جلالة قدره، كانت مثل كبوة الجواد أو نبوة السيف الصارم(2).

والواقع أن المقري كان شجاعاً في الإعلان عما يراه صواباً، كما نرى في بعض مؤلفاته وفتاويه، فهو في كتابه «القواعد» يقارن بين أقوال مختلفة ويرجح منها ما يراه يستحق الترجيح كما سبق، وقد يشير إلى عدم صحة قول مخالف لقاعدة، كما في هذا المثال:

---

(1) الحقائق والرقائق، بمجلة دعوة الحق: 102.

(2) سلوة الأنفاس: 273/2.

وأعلن المقري مرة أخرى رأيه في كون الشريف مظنوناً في عهده، عندما كان يشرح صحيح مسلم بين يدي السلطان أبي عنان بحضرة الفقهاء ووصل إلى حديث الأيمة من قريش، فقال: الجمهور أن الأيمة من قريش وغيرهم متغلب، واتجه إلى السلطان بقوله: لا عليك فإن القرشي اليومَ مظنون، أنت أهل للخلافة إذ توفرت فيك بعض الشروط والحمد لله ـ فلما انصرف من الدرس بعث له السلطان ألف دينار.

(بيوتات فاس لابن الأحمر: 64 ـ نيل الابتهاج: 253).

(قاعدة[1]: الكلام إذا سيق لمعنى لا يحتج به في معنى غيره فلا يصح احتجاج ابن العربي[2] على منع ائتمام المفترض بالمتنفل بقوله تعالى: ﴿ تحسبهم جميعاً وقلوبهم شتى ﴾)[3].

وكثيراً ما يعلن عن رأيه بعد عبارة «قلت» التي تلي عرضه لرأي آخر يقتضي المناقشة والتصحيح، كما في القاعدة التالية:

(تطلب مخالفة الأعاجم وتحريم موافقتهم أو كراهتها على حسب المفسدة الناشئة عنها، وقد يختلف في ذلك، وقد تباح للضرورة. قال ابن بشير[4] في كراهة مالك الصلاة في السراويل مفردة دون الإزار: لأنه من لبس الأعاجم.

قلت: لو كان ذلك لكره مضافاً أيضاً، وإنما معنى الكراهة أنه يصف)[5].

وهكذا فإن المقري كان يصدع بما يراه حقاً في ضوء نصوص الوحي الإلهي بعد النظر والتأمل واستعمال العقل وإذا لم يصل إلى نتيجة حاسمة في أمر قال: (فيه بحث)[6] أو قال: (لا أدري)[7].

ومع هذا فقد كان يميل إلى الدقة في ملاحظة الواقع وتجربته وبناء بعض الأحكام عليه، دون تسليم بما يظهر وكأنه من خوارق العادات، وأبرز مثال يدلنا على موقفه هذا أنه لما وردت على تلمسان في العشرة الخامسة من القرن

---

(1) قواعد المقري: 25 ب.

(2) أبو بكر محمد بن عبد الله المعافري الإشبيلي من أعلام المالكية بالأندلس وقضاتهم ت 543 (شجرة النور: 136، المرقبة العليا: 105).

(3) الحشر: 14.

(4) أبو الطاهر إبراهيم بن عبد الصمد بن بشير التنوخي المهدوي من فقهاء المالكية بإفريقية. كان حياً سنة 526. (شجرة النور: 126).

(5) قواعد المقري: 24 أ.

(6) نفح الطيب: 220/5 و 237.

(7) ن، م: 280/5.

الثامن امرأة أندلسية تدعي أنها لا تأكل ولا تشرب ولا تبول ولا تتغوط، وتحيض، فبعث إليها نسوة للكشف عنها، وجعلها السلطان بقصره مع عدول للتثبت من أمرها، دون أن يوقف لها على أمر.... لم يطمئن المقري إلى ما تم، وأراد (أن يُزاد في عدد العدول، ويُجمع إليهم الأطباء ومن يخوض في المعقولات من علماء الملل المسلمين وغيرهم ويُوكل مِن نساء الفرق مَن يبالغ في كشف من يدخل إليها، ولا يُترك أحد يخلو بها، وبالجملة يبالغ في ذلك ويستدام رعيها عليه سنة)[1].

ولكن لم يُفهم قصدُه ولم يُعمل برأيِه، فقال: «لما أشرت بهذا انقسم من أشرت عليه بتبليغه إلى من لم يفهم ما قلت ومن لم يرفع به رأساً، لإيثار الدنيا على الدين، فإنا لله وإنَّا إليه راجعون)[2].

وكان المقري مع تقديره لأهمية النص وميله إلى النظر والملاحظة والتأمل واستعمال العقل يكره الخلاف الذي يفرق المسلمبن والبدع التي تهلكهم، ويسلك سبيل الورع والاعتدال.

وقد لخص لنا شعاره في عبارته التالية:

(النص سلاح، والنظر مطية، والاتباع جُنة، والورع نجاة.

والخلاف فتنة، والبِدع مهالك، وخير الأمور وسطها)[3].

وهو يعارض بعض شيوخه في ما فهموه من أحاديث نبوية، مبيناً ما يراه صواباً، ومن ذلك مخالفته لشيخه أبي موسى اشذَّالي الذي لم يكنْ يصلي تحية المسجد بعد الغروب قبل صلاة المغرب ويلث قائماً في المسجد عملاً

(2، 1) ن، م: 305/5.

(3) الحقائق والرقائق: بمجلة دعوة الحق: 102.

بظاهر قوله ﷺ: «إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين»[1].

فقد عقد قاعدة لبيان وجهة نظره ومناقشة اتجاه شيخه المذكور في فهمه للحديث. قال:

(قاعدة: مثلُ قوله ﷺ: «إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين» إنما يراد به افتتاح المسجد بالصلاة، وذكر الجلوس خارج على الغالب، فلا مفهوم له. فله أن يصلي التحية جالساً، وأن يجلس إذا لم يتمكن من الصلاة.

وقد رأيت أبا موسى عمران بن موسى المشدَّالي إذا دخل المسجد بعد الغروب، وقبل الإقامة، يثبت قائماً إلى أن تقام الصلاة، ولا أرى ذلك بل يركع لانتهاء وقت المنع بالغروب، وما وقع في المذهب في ذلك، فإنما هو للمبادرة إلى الصلاة، ولم يفعل.

فإن كان إنما ترك الركوع حسماً للذريعة، فلا فرق بين أن يقوم أو يجلس، ألا ترى أن من دخل المسجد، وأخذ يتحدث قائماً إلى أن انصرف، أو بدأ في المسجد بغير صلاة ولم يجلس، لم يمتثل ذلك الأمر على ما مرّ. والله تعالى أعلم)[2]

---

(1) أخرجه البخاري عن أبي قتادة في صحيحه: 51/2.

(2) القاعدة الخامسة عشرة بعد المائتين ـ ص 507 من قواعد المقري، رسالة دكتوراه أحمد بن حميد.

الباب الخامس

آراء المقري وفتاويه

- طرق التلقي والدراسة.
- الاجتهاد والتقليد والتعصب المذهبي.
- ملكة الاجتهاد وآلاته.
- عمل أهل قرطبة.
- الانحراف السياسي.
- بعض الأعراف والبدع.
- الفتاوى الفقهية للمقري.

آراء المقري وفتاويه

كان أبو عبدالله المقري ينظر إلى واقعه المعاصر بحدب واهتمام ويعيِّر أحداثَه، ويرسم لنا منهجَ إصلاحٍ على ضوء تعـاليم الإسلام، وينكـر ما يلاحظه من باطلٍ وضلال، وقد أثرت عنه بعضُ الفتاوى الفقهية تصور اجتهاده فيما سُئل عنه من الأقضية والنوازل.

وترجع آراؤه التي أمكنني جمعُها إلى المجالات التالية:

- طرق التلقي والدراسة.
- الاجتهاد والتقليد والتعصب المذهبي.
- الانحراف السياسي.
- بعض الأعراف الجارية والبدع.

أما فتاويه التي أمكنني الظفـر بها فهي تتعلق بـاليمين، واستعمـال الحرير، وتجاوز الميقات في الحج، والبيع بدين، والوصية، والإقرار، وتعيين الذابح، وثبوت الشرف من جهة الأم، والحلف بالطلاق.

طرق التلقي والدراسة

في موضوع الدراسة والطلب كان المقري ينحو منحَى شيخه محمد الآبلي في نقد كثرة التآليف وبنيان المدارس في عصره، فيراهما مفسدين للعلم ويوضح ذلك بقوله: (... إن التأليف نسخ الرحلة التي هي أصل جمع العلم، فكان الرجلُ ينفق فيها المالَ الكثير، وقد لا يحصل له من العلم إلا النزر اليسير، لأن غايته على قدر مشقته في طلبه، ثم يشتري أكبر ديوان بأبخس الأثمان فلا يقع منه أكثر من موقع ما عوض عنه، فلم يزل الأمر كذلك حتى نسي الأول بالآخر، وأفضى الأمر إلى ما يسخر منه الساخر.

وأما البناء فإنه يجذب الطلبة إلى ما يترتب فيه من الجرايات فيقبل بهم على من يعينه أهل الرياسة للإجراء والإقراء منهم، أو من يرضى لنفسه الدخول في حكمهم، ويصرفهم عن أهل العلم حقيقة الذين لا يُدْعَوْن إلى ذلك، وإن دُعُوا لم يجيبوا، وإن أجابوا لم يوفوا لهم بما يطلبون من غيرهم)[1].

والملاحظ أن ابنَ خلدون سار في نفس المنهج في فصل من مقدمته بيَّن فيه أن (كثرةَ التأليف في العلوم عائقة عن التحصيل)[2]، وفي فصل آخر قال

---

(1) المعيار المعرب: 479/2، نفح الطيب: 275/5، النيل: 246.

(2) المقدمة: 399 ط دار المصحف مصر.

عن الرحلة إنها (لا بد منها في طلب العلم لاكتساب الفوائد والكمال بلقاء المشائخ ومباشرة الرجال)[1] كما أيد أحمد بابا التنبكتي المقري أيضاً ملاحظاً أن كراسي التدريس أُسندت إلى غير أهلها، فضعف المستوى العلمي[2].

ولكن هذه النظرة تركز على الجانب السلبي لانتشار التآليف وتعدد المدارس النظامية للعلم على حساب تضاؤل الرحلة العلمية، والـواقع أن الرحلة في سبيل طلب المعرفة لم تُنسخْ تماماً، وأن التآليف والمدارس أدت مهمة ساميةً في نشر العلم ويسَّرت المعرفةَ وقرَّبْتها إلى الناس. وإنما كان المقري يخشى أن يخفت إشعاعُ العلم خارجَ المدارس التي لا تأوي من العلماء إلا من تكون لهم علاقة بالسلاطين، وسيأتي رأيه في علماء السلاطين.

واستنكر المقري النقل من كتب مختصرة لمؤلفين غير مشهـوريـن وتَرْك الرواية بأسانيدها مِمّـا أدَّى إلى تصحيف، وانقطاع سلسلة الاتصـال ونقل الفتاوى من كتب غير مصححة، وعـدم الاعتبـار بالناقلين. وعدم التمييز بين كتب المسخوطين وكتب المرضيين.

ووصف ما أصبح عليه الطلبةُ في عصره، بقوله: (اقتصروا على حفظ ما قلَّ لفظُه ونزر حظُّه، وأفنوا أعمارَهم في حل لغوزه، وفهم رموزه، ولم يصلوا إلى رد ما فيه إلى أصوله بالتصحيح، فضلاً عن معرفةِ الضعيف من ذلك والصحيح، بل هو حل مقفل، وفهم أمر مجمل، ومطالعة تقييدات زعموا أنها تستنهـض النفوس، فبينما نحن نستنكر العدولَ عن كتب الأيمة إلى

---

(1) جاء ذلك تحت فصل في أن الرحلة في طلب العلوم ولقاء المشيخة مزيد كمال في التعلم.

(2) النيل: 246 - 247.

كتب الشيوخ، أُتيحت لنا تقييداتُ الجهلة)[1].

فالمقَّري يرتابُ في أمر التقييدات المأخوذةِ عن الشيوخ ـ وقد انتشرت في عصره انتشاراً ـ ولا يراها صالحة أن تكون بديلاً للكتب القديمة الموثوق بها، ولا يـرى الاعتمادَ عـلى الكتب التي أفسدَهـا الاختصارُ والتي أوغلت في الاقتصاد والتلخيص، حتى تطَلبت جهداً في فك غموض تعابيرها.

وهذه الكتب المختصرة في كل فن يناوئها ابن خلدون أيضاً، ويلاحظ ما اتّسمت به من إخلال بالبلاغة وعسر على الفهم، ويرى أن الملكة الناشئة عن دراستها تكون (قاصرة عن الملكات التي تحصل من الموضوعات البسيطة المطولة بكثرة ما يقع في تلك من التكرار والإحالة المقيدين لحصول الملكة التامّة)[2].

ويقول ابن خلدون عن مؤلفي المختصرات: (قصدوا إلى تسهيل الحفظ عـلى المتعلمين فـأركبوهم صعبـا يقـطعهم عن تحصيـل الملكـات النـافعـة وتمكنها)[3].

وقد تأثر الإمام أبو إسحاق الشاطبي الأندلسي ت 790 بشيخه أبي عبد الله المقري، فكان يرى اعتماد كتب المتقدمين دون غيرها من الكتب المتأخرة. ويقول عن المتقدمين من المؤلفين: إنهم أقعد بالعلم من غيرهم (وأصل ذلك التجربة والخبر، أما التجربة فهو أمر مشاهد في أي علم كان، فالمتأخر لا يبلغ من الرسوخ في علم مًا ما بلغه المتقـدم... وأما الخبـر

(1) ورقات عن الحضارة المغربية: للشيخ محمد المنوني: 216، وهو ينقل عن المعيار والنفح والنيل، وسوف نورد نص كلام المقري كاملاً ضمن الملحق رقم 4.

(2) المقدمة: 400 تحت (فصل في أن كثرة الاختصارات المؤلفة في العلوم مخلة بالتعليم).

(3) ن، م: 401.

ففي الحديث: (خير القرون قرني ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم)[1] وفي هذا إشارة إلى أن كل قرن مع مَا بعده كذلك[2].

ويذكر الشاطبي أن بعض العلماء بالفقه أوصاه بالتحامي عن كتب المتأخرين، وينصح بدوره أصحابه بأن لا يتساهلوا في النقل عن كل كتاب جاء، ويقول لهم: (دين الله لا يحتمل ذلك لما أتحققه من أصوله). ويقول أيضاً: شأني أن لا أعتمد على هذه التقييدات المتأخرة البتة، تارة للجهل بمؤلفها، وتارة لتأخر زمان أهلها جداً، أو للأمرين معاً، فلذلك لا أعرف كثيراً منها ولا أقتنيه، وإنما المعتمد عندي كتب الأقدمين المشاهير)[3].

وهو يشترط للانتفاع بمطالعة الدواوين شرطين: أولهما حصول فهم مقاصد العلم المطلوب ومعرفة اصطلاحاته، وثانيهما تحري كتب المتقدمين التي يراها (أنفع لمن أراد الأخذ بالاحتياط في العلم على أي نوع كان، وخصوصاً علم الشريعة الذي هو العروة الوثقى والوزر الأحمى)[4].

كما كان المقري يكره تكثيرَ الصور المفتَرَضة التي يندر وقوعُها، وتُستنبطُ لها أحكامٌ يُشتغل بحفظها وتداولها رغم قلةِ حصولها في واقع الناس، واختلاف أقوال الفقهاء فيها مع الانصراف عن الاستدلال وإقامة الحجج التي ينبغي أن تَدعم الأقوال.

وهو يرى أن الأهم من ذلك الاشتغال بحفظ نصوص الكتاب والسنة النبوية والتفقه فيها، لأن ذلك من فروض العين؛ والتفقه في هذه النصوص الإلٓهية يتطلب الاعتناء بعلوم الوسائل التي تيسر الاستفادة والاستنباط منها.

---

(1) أخرجه البخاري عن عمران بن حصين بصيغة أخرى، كتاب المناقب باب فضائل النبي ﷺ. (الصحيح: 189/4).

(2) ر. الموافقات: 97/1 - 99.

(3) الفتاوى للإمام الشاطبي: 121 - 122.

(4) ر. الموافقات: 91/1 - 99.

وكان يستنكر حال الطالب الذي ينفق عمراً طويلاً في العلم، ثم (يُسألُ عما علم من كتاب الله عز وجل وسنة رسوله ﷺ فلا يوجد عنده أثارة من ذلك، بل يوجد قد ضيع فرضاً كثيراً من فرض العين من العلم بإقباله على حفظ فروض اللعان والمأذون وسائر الأبواب النادرة الوقوع، ويتبع سائر كتب الفقه مقتصراً من ذلك على القيل والقال، معرضاً عن الدليل والاستدلال)[1].

ولم يكن المقري من المحبذين لطريقة تفصيل الكلام على البدع والشبه للرد عليها، لما في ذلك من تقرير لها قد يكون خطراً على العامة، وقد يؤدي إلى إفساد عقيدة الجاهلين. وهو في ذلك يسلك منهج الإمام أحمد بن حنبل الذي هجر الحارث بن أسد المحاسبي[2] بسبب تصنيفه في علم الكلام على طريقة أهله لمناصرة السنة، وقال له مستنكراً: ألست تذكر البدعة وشبهة البدعة؟

واعتبر المقري فخر الدين الرازي متورطاً في مثل ذلك، فقال: (من تحقق من كلامه وجده في تقرير الشبه أشد منه في الانفصال عنها؛ وفي هذا ما لا يخفى)[3].

(1) قواعد المقري: 28 أ.
(2) أبو عبد الله المحاسبي البصري صوفي متكلم فقيه محدث ت 243 ببغداد (كحالة: 174/3).
(3) نفح الطيب: 288/5.

الاجتهاد والتقليد والتعصب المذهبي

وفي مجال الاجتهاد والتقليد كانت للمقري مواقف جريئة، وصرخات مدوية تنـدد بالتقليد وبالتعصب المذهبي، وتحاول الإطاحة ببعض التقاليد الزائفة التي سادت في عصره، وجرت القادرين على الاجتهاد إلى معصية التقليد، يقول: (اعلم أن التقليد هو المعصية التي هي كالطبع لهذا النوع لأنه غلب عليه حب الخيال والوهم، وقل فيه طاعة العقل والفهم)[1].

وعنده أن نزعة التقليد أدت إلى الجنوح إلى الأقوال المنقولة، فإذا سُئل العالمُ عن المسألة أفتى فيها بقول من سبقه، ولو كان له فيها رأي من عند نفسه، إعراضاً عن الحجة وتعصباً للمذهب الذي ينتمي إليه، وهو تعصب يحول دون الخروج عن نطاق المذهب لترجيح رأي من مذهب آخر، ويشتد خطره إذا آل إلى تحيز أهل قطر إلى مذهب يتشبثون به ولا يرضون بغيره بديلاً في بعض المسائل التي تظهر قوة الدليل فيها لدى فقهاء مذهب آخر.

يقول المقري في هذا الصدد:

(التقليد مذموم، وأقبح منه تحيزُ الأقطار وتعصبُ النظار. فترى الرجلَ يبذل جهده في استقصاء المسائل، ويستفرغ وسعه في تقدير الطرق وتحرير الدلائل، ثم لا يختار إلا مذهب من انتصر له وحده لمحض التعصب له، مع

(1) المعيار المعرب: 483/2.

ظهور الحجة الدامغة، ثم ينكف عن محجتها إلى الطرق الزائغة، فلا يحمل نفسه على الحق إذا رآه، لكن يطلب التوفيق، ولو على أبعد طريق بينه وبين هواه ﴿ ولو اتبع الحقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَوَاتُ والأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ ﴾[1] فيا أيُّها الحنفي أفي كل ما خالفك فيه مالك، في حكم الله هالك؟ ويا أيّها المالكي أفي كل ما خالفك فيه الشافعي عميت عليه المسالك؟ أصم الله سمع الهوى ما يسمع إلا ما يريد. إلا أن ها هنا ما سواه هي من هذه الهناة، وأحر على كبد كل مسلم من يبس اللهاة. فإذا خالف الحق أهل كل مذهب أبقوا من ردَّه إلى ما خالف من الحق، فحاولوا سوى ذلك الحق إليه، فإن لم يُطعهم المقادة، جروه على غير إرادة، فتراهم يتولون النصوص التي يخالف ظاهرها مذهبَهم على ما يوافقهم لا يبالون أخلُّوا بماله من معنى أم لا؟)[2].

ولم يكن المقري يرضى عما عُهد من التشبث بالجدل الناشىء عن التعصب المذهبي الذي يمنع من اتباع الحق، وهو يقول في ذلك: (لا يجوز التعصب إلى المذهب بالانتصاب للانتصار بوضع الحجاج وتقريبها على الطرق الجدلية مع اعتقاد الخطأ والمرجوحية عند المجيب، كما يفعله أهل الخلاف. . . . فالحق أعلى من أن يُعلى، وأغلب من أن يُغلب، وذلك أن كل من يهتدي لنصب الأدلة وتقرير الحجاج لا يرى الحق أبداً من جهة رجل واحداً قطعاً، ثم إنا مع ذلك لا نرى منصفاً في الخلاف ينتصر لغير مذهب صاحبه مع علمنا برؤيته للحق في بعض آراء مخالفيه، وهذا تعظيم للمقلدين بتحقير الدِّين، وإيثار للهوى على الهدى، ولو اتبع الحق أهواءهم[3] وما أحسن قول أرسطو لمخالف أستاذه أفلاطون: تخاصم الحقُّ وأفلاطون، وكلاهما صديق والحق أصدق منه)[4].

---

(1) المؤمنون: 71.

(2) المعيار المعرب: 483/2.

(3) إشارة إلى الآية السالفة من سورة المؤمنون: 71.

(4) قواعد المقري: 35 - 36.

وقد نبه المقري إلى الخطأ الذي أفضى إليه التعصب المذهبي السائدُ، رغبة في إيقاف تياره الجارف، واستنكر الخروج عن الآداب الإسلامية والارتطام في حضيض الغيبة والتفسيق والتكفير، والالتجاء إلى تأويل النصوص بما فيه تكلف، ولا يخلو أمر المتورط في ذلك من البعد عن صف المسلمين أو الانضواء إلى جانب المبتدعين، يقول المقري عن هذا التعصب المقيت: إنه (أفضى إلى اغتياب ميت وإغضاب حي، ثم إلى اختلال الدليل وتكلف التأويل، ثم إلى التفسيق والتكفير والدخول في أمورٍ التخلصُ منها عسير، ليت شعري ما الذي أدخل هذا في أصول الدين! وهل يخرج الجاهل به من غمار المسلمين؟ أم يدخل في صنوف المبتدعين؟ ما الذي دعانا إلى أن نقفوَ فيه ما ليس لنا به علم، ونتبع الظن في غير محل الإجماع وبعضه إثم، ثم إن هذا يجر إلى إيراده أحاديث الإخباريين التي جمهور ألفاظها زور وكثير من معانيها فجور، ويرد أهل الغيبة القيامة وخصمهم فيها أشكالهم، ويرد أصحاب الاخبار فيوقفهم الأنبياء والعلماء والصلحاء وسائر أصناف الخلق، كل يُطالبهم بحق)[1].

---

(1) المعيار المعرب: 484/2.

ملكة الاجتهاد وآلاته

لقد كان المقري يبغي للمتصدين للإفتاء في عصره أن تكون لهم ملَكة النظر والترجيح والاستدلال وأن يبوئوا نصوصَ الوحي المكانةَ الأولى، ويهتموا بالقواعد الشرعية المستنتجة منها، لأنها تعين الفقيه وتمكنه من إرجاع جزئياتٍ إليها، يقول: (الواجب الاشتغال بحفظ الكتاب والسنة وفهمها والتفقه فيهما والاعتناء بكل ما يتوقف عليه المقصود منهما، فإذا عرضت نازلةٌ عرضَها على النصوص فإن وجد ما فيها فقد كفي أمرها وإلا طلبها بالأصول المبنية هي عليها، فقد قيل: إن النازلة إذا نزلت أعين المفتي عليها)[1].

ويكرر المقري نصحه للمفتين بالتزام ما تقتضيه قواعد أصول الفقه، وبالاقتصار على النص بالنسبة إلى من لم يصل منهم إلى مستوى التعليل والترجيح ومعرفة النظائر وحذق الأصول أما من وصل إلى هذا المستوى فهو إما أن يكون مطلق الاجتهاد أو مقيداً بمذهب إمام من الأيمة المقتدى بهم، وكل هؤلاء لا بد أن يشهد لهم العلماء بالتأهل للاجتهاد، ولا بد لهم من رصيد الحديث والآثار ومسائل خلاف العلماء، ومن حذق العربية والأصول، وقد اشتدت الحاجة إلى ذلك بعد أن انطوى عهد الرعيل الأول من العرب المجتهدين الممتازين بفطرة سليمة وسليقة صافية ونفوس قدسية.

(1) قواعد المقري: 28 أ.

يقول المقري في هذا الصدد:

(إياك ومفهوم المخالفة في غير كلام صاحب الشرع، وعليك بمفهوم الموافقة فيه، وفي كلام من لا يخفى عنه وجه الخطاب من الأيمة ولا تفت إلّا بالنص إلّا أن تكون عارفاً بوجوه التعليل، بصيراً بمعرفة الأشباه والنظائر، حاذقاً في بعض أصول الدين وفروعه إما مطلقاً أو على مذهب إمام من القدوة، ولا يغرنك أن ترى نفسك أو يراك الناس، حتى يجتمع لك ذلك والناس العلماء واحفظ الحديث تقو صحبتك، والآثار يصلح رأيك، والخلاف يتسع صدرك، واعرف العربية والأصول، واشفع المنقول بالمعقول ولا يستفزنك من يقول: إن تلك العلوم لم تكن في السلف فإن العرب أغنى الناس عن العربية، وأصحاب النفوس القدسية مستغنون عن بعض العلوم العقلية، وإلّا فتصور جواب علي على المنبر في الفريضة المنبرية، وقوله مبتدراً في ذلك الموقف الصعب: صار ثمنها تسعاً، ثم اعرض على نفسك ذلك وانظر أين أنت مما هنالك. . .)[1].

وبهذا يعرف المقري المتصدين للاجتهاد بأهم آلاته الضرورية.

وفي خصوص الاحتجاج بالحديث النبوي لم يكن المقري راضياً على ما اعتاده بعض الفقهاء من تنزيل الأحاديث على مقتضيات مذاهبهم، والإغراق في تأويلها لتناسب اتجاههم، لأن ما صح عن رسول الله ﷺ لا يُعدل عنه ولا يرد، وقد أوضح هذا المعنى وخط منهج الاستنباط من الحديث وطريقة الاستدلال به في قاعدته التالية التي لا تخلو من نقد موقف الفقهاء إزاء الحديث.

يقول: (قاعدة: لا يجوز رد الأحاديث إلى المذاهب على وجه ينقص من بهجتها، ويذهب بالثقة بظاهرها، فإن ذلك إفساد لها، وغض من منزلتها، لا أصلح الله المذاهب بفسادها، ولا رفعها بخفض درجاتها.

---

(1) المعيار المعرب: 342/12.

فكل كلام يؤخذ منه، ويرد إلّا ما صح لنا عن محمد ﷺ، بل لا يجوز الرد مطلقاً، لأن الواجب أن ترد المذاهب إليها، كما قال الشافعي، لا أن ترد هي إلى المذاهب، كما تسامح فيه الحنفية خصوصاً، والناس عموماً، إذ ظاهرها حجة على من خالفه حتى يأتي بما يقاومه، فيطلب الجمع مطلقاً، أو من وجه على وجه، لا يصير الحجة أحجية، ولا يخرجها عن طرق المخاطبات العامة التي بني عليها الشرع، ولا يخل بطرق البلاغة والفصاحة التي جرت من صاحبه مجرى الطبع، فإن لم يوجد طلب التاريخ للنسخ، فإن لم يمكن طلب الترجيح ولو بالأصل، وإلّا تساقطا في حكم المناظرة، وسلم لكل أحد ما عنده، ووجب الوقف، أو التخيير في حكم العمل، وجاز الانتقال على الأصح)[1].

---

(1) القاعدة الثامنة والأربعون بعد المائة من قواعد المقري. رسالة دكتوراه ـ لأحمد بن حميد ـ مرقونة بمكتبة جامعة أم القرى.

عمل أهل قرطبة

لاحظ المقري في بيئته المغربية تمسكاً بما جرى عليه عمل قرطبة تعظيماً لأمرها وتقديراً لحجية الأحكام التي تقرر العمل بها عند قضاتها، فثار على ذلك واعتبره من الجمود الذي يطمس معالم الحق والذي يجعل للعادة رسوخاً في النفس وثباتاً في القلب يكون معها المسلم مقتصراً من تعاليم دينه على القول دون أن يتأثر بها، ويغير السلوك والخلق.

يقول المقري: (بينما نحن ننازع الناس في عمل المدينة، ونصيح بأهل الكوفة مع كثرة من نزل بها من علماء الأمة كعلي وابن مسعود ومن كان معهما:

ليس التكحل في العينين كَالكَحَلِ

سنح لنا بعض الجمود ومعدن التقليد: (كامل)

الله أخَّـر مـدتي فـتـأخـرت حتى رأيتُ من الـزمان عجـائبـا

يا لله وللمسلمين، ذهبت قرطبةُ وأهلُها، ولم يبرح من الناس جهلها، ما ذاك إلا لأن الشيطانَ يسعى في محو الحق فينسيه، والباطل لا زال يلقنه ويلقيه ألا ترى خصال الجاهلية كالنياحة والتفاخر والتكاثر والطعن والتفضيل والكهانة والنجوم والخط والتشاؤم وما أشبه ذلك.... كيف لم تزل من أهلها، وانتقلت إلى غيرهم مع تيسر أمرها، حتى كأنهم لا يرفعون بالدين

رأساً، بل يجعلون العادات القديمَة أساً. . . والشرع فينا منذ سبعمائة سنة وسبع وستين سنة[1] لا نحفظه إلا قولاً ولا نحمله إلا كلاًّ)[2].

وقد استنتج الباحث إبراهيم حركات من هذا الموقف أن المقري يدعو فقهاءَ المغرب إلى إحداث عمل خاص يناسب الأوضاع الاجتماعية لبلادهم مع التزام أسس المذهب المالكي، ولكن دعوته لم تؤت أكلها إلا بعد وقت طويل[3].

---

(1) اعتبر المقري البعثة النبوية بداية لهذا التاريخ.

(2) شرح الزقاقية للفاسي: 193 أ مخطوط دار الكتب الوطنية بتونس: 15217 نفح الطيب: 557/1.

(3) الحياة الدينية في العهد المريني، مجلة البحث العلمي: 232 عدد 29 - 30.

وقد أفادنا أبو عبد الله بن غازي المكناسي أن فقهاء فاس عارضوا منزع المقري وأنكروه ورأوا أنه لا معدل عما عول عليه ابن رشد والمتيطي وغيرهما من اعتماد عمل أهل قرطبة؛ وكانت هذه المعارضة عندما زار العلامة أبو يحيى الشريف التلمساني مدينة فاس، في عهد السلطان أبي سعيد المريني الحفيد الذي أمر أعيان الفقهاء بحضور مجلس الشريف، وكان مما ألقاه إليهم منزع المقري هذا (النفح: 557/5 - 558).

الانحراف السياسي

أما رأيه في الانحراف السياسي السائد في العالَم الإسلامي فقد أبداه عندما سئل عن سوء بخت المسلمين في ملوكهم الذين لم يسلكوا بهم الجادة، ولم يوفروا لهم أسباب القوةِ والمنعة لإعزازهم، وهو يعزو ذلك إلى عدم إقامة الخلافة الإسلامية على أسسِها الشرعية والعدول عنها إلى النظام الملكي الاستبدادي، ومما قاله: (إن الملك ليس في شريعتنا بل كان شرع من قبلنا...) والخلافة (لما أخرجت عن موضعها لم يستقم ملكُ فيها... لم يسلك طريقة الاستقالة[1] بالناس قط إلا خليفة، وأما الملوك فعلى ما ذكرت - إلا من قلَّ - غالب أحواله غير مرضية)[2].

وهو يؤمن برسالة العلماء إزاء أرباب السلطة ويعتبر المتخلفين عن القيام بهذه الرسالة الطامعين في عطاياهم «شر العلماء» مذكراً بأن العلماءَ في صدر الإسلام كانوا يفرون من السلاطين وهم يطلبونهم، ثم أصبح القليل منهم يجيب دعوة السلطان (ثم كان فيمن بعدهم من يأتيهم بلا دعوة وأكثرهم إن دعي أجاب، فانتُقصوا بقدر ذلك) وهكذا كانت قيمة العلماء تتناقص لدى أرباب السلطة. وهذا مما يظهر لنا سر قوله ﷺ: «لتتبعن سنن من قبلكم

(1) كذا في المصدر ولعلها الاستقامة.

(2) النيل: 253.

شبراً بشبر وذراعاً بذراع حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه خلفهم، قيل: اليهود والنصارى؟ قال: فمن؟»[1].

وقد لاحظ المقري أن واقع المسلمين في عصره يشهد أكثر ما قصه القرآن والأخبار من أمر اليهود والنصارى، ونقل عن شيخه الآبلي قولَه: (لولا انقطاع الوحي لنزل فينا أكثر مما نزل فيهم لأنَا أتينا أكثر مما أَتوا)[2].

كما لاحظ المقري ما يصيب الأمة من البلاء والفتن مما قدره تعالى وأشار إليه في كتابه العزيز، وتحدثت عنه السنّة النبوية.

قال المقري: (لما نزل قوله تعالى: ﴿قل هو القادر على أن يبعث عليكم عذاباً من فوقكم﴾[3]، قال رسول الله ﷺ: «أعوذ بوجهك» ﴿أو من تحت أرجلهم﴾ قال: أعوذ بوجهك، ﴿أو يلبسكم شيعاً وَيذيق بعضكم بأس بعض﴾، قال: (هذه أخف).

فمن ثم وربك أعلم منع هذه دون تينك على ما ثبت في الصحيح من قوله: «سألت ربي ثلاثاً فأعطاني اثنتين ومنعني واحدة، سألته ألّا يهلك أمتي بالسّنَةِ فأعطانيها[4]، وهذه والله أعلم هي العذاب من فوق، وسَألتُه ألا يهلك أمتي بالغرق فأعطانيها، وهي والله أعلم العذاب من تحت، وسألته ألا يجعل فتنتهم بينهم فمنعنيها، وهذه هي الإلباس والإذاقة.

فتأمل ذلك تجد الحديث كالكفاء للآية! واستعذ بالله من جميع بلائه، ولا تحقر شيئاً من عذابه، نعوذ به)[5].

---

(1) أخرجه البخاري في صحيحه عن أبي سعيد الخدري، كتاب أحاديث الأنبياء باب ما ذكر عن بني إسرائيل.

(2) المعيار المعرب: 480/2 - 481، نفح الطيب: 277/5. وسوف نورد نص كلام المقري المشتمل على آرائه في الحكم والسياسة ضمن الملحق رقم 5.

(3) سورة الأنعام، الآية: 65.

(4) أخرجه الترمذي في: الفتـن.

(5) المعيار المعرب: 337/12.

بعض الأعراف والبدع

لقد كان المقري يهتم بواقع أمته، فيستنكر البدَع وينقد الأعراف السيئة الجارية على غير المنهج الإسلامي، وقد أمدتنا الوثائق ببعض مواقفه الدالة على ذلك، وها أنا ذا أعرضها فيما يلي:

- عادة تقديم شخص معين يذبح ما يباع في الأسواق ويسلخه، ويأخذ أجراً دون أن يتاح لغيره أن يذبح أو يسلخ، ولو كان يحسن ذلك.

وقد عَدَّ المقري هذه العادة من قبيل التشبه باليهود مؤيّداً رأيه بحديث نبوي، يقول: (من البدع المستحسنة عادةً، المستقبحة عبادةً، تعيينُ الذابح على الجزارين واختياره من أهل الدين والفضل، وحملهم عليه، حتى أن من تولى الذبح لنفسه منهم - ولو كان من أهل الخير - يخافُ العقوبة، والفرض لهم في أموالهم الذي يسقط به عن مرتبة العدالة؛ وهذا تشبيه باليهود في قصرهم الذبح على حُزَّائهم[1] «لتتبعن سنن من كان قبلكم»، وتضييق لما وسع الله علينا، وتحمل لما وضع عنا، ففي الصحيح أن النبي ﷺ ذكر له اللحمان يأتي بها البوادي لا يُدْرَى أسمَّوا الله عليها أم لا؟ فقال: سَمُّوا اللّهَ عليهَا وكُلُوهَا[2]، أي ليس لكم البحث عمن قلدوه من التسمية عند الذبح

(1) الحازي الكاهن - يقال: حزا يحزو ويحزي ويتحزَّى يتكهَّنُ والتحزي: التكهن - (لسان العرب: حزا.) والحزَّاء: المنجم (أقرب الموارد، الملحق: حزا)

(2) أخرج البخاري عن عائشة قالت: قالوا يا رسول الله إن هنا أقواماً حديثاً عهدهم بشرك يأتونا =

ولا التوقف في ذبائحهم إلى أن يعلموا أنهم سموا، وإنما عليهم التسمية عند الأكل فولوهم ما تولوا، وافعلوا بهم ما يجب عليكم، وكلوا ما أحل الله لكم)[1].

- بدع ظهرت في فاس مُلابسةً للعبادةِ التي لا تكون في الأصل إلا بما شرع الله مع التعظيم والتزام ما أمر الله، لقوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يُعَظِّمْ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ ﴾[2].

ومن هذه البدع التي ثار عليها المقري ورام تغيير منكرها: اجتماع الطلبة في حصون بعض المساجد على الرقص وضرب معازف، والمبادرة بختم القرآن قبل الفجر، فيؤدي ذلك إلى ترك واجب وهو حسن التلاوة وإقامة الحروف لغير مندوب وهو الختم[3]... وإدخال الإيقاع في التكبير والترنم والتغني بالقراءة.

يقول: (استخفوا اللعب في الأذان فجزاهم على اللعب بالصلاة والقرآن، ورب فتنة قادت محنةً ... فترى المسمع يُطوِّلَ في تكبيرة الإحرام، ثم يُنَوِّعُ صوتَهُ بالتكبير بحسب اختلاف هيئات الإمام، وقد يكبرون من غير حاجة إما لقصد القربة أو لإظهار الأبهة، سُكت لهم عن اللعب في الأذان، فلعبوا في الصلاة)[4].

- عادة نداء الملوك بيا مولاي.... فقد استنكرها المقري استنكاراً

= بلحمان لا ندري يذكرون اسم الله عليها أم لا. قال: اذكروا أنتم اسم الله وكلوا - كتاب التوحيد، باب السؤال بأسماء الله تعالى والاستعاذة بها (الصحيح: 170/8).

(1) المعيار المعرب: 126/11 - 127.

والملاحظ أن الشاطبي سئل عن قصر ذبح الحيوانات على شخص معين، فأجاب بتفصيل. ر. الفتاوى: 137 - 138.

(2) الحج: 32.

(3) ر. الفتاوى للإمام الشاطبي: 207.

(4) المعيار المعرب: 466/2.

شديداً لأن هذا اللفظ لا يجد منادي ربه ما يكون منه بذلك أولى، وفي الصحيح أنه ﷺ قال: «لا يقل العبد لسيده: مولاي، فإن مولاكم الله»[1] وهو يرى أن تعليم بعض العلماء أبناءهم أن ينادوهم بسيدي ومولاي من قبيل تحسين الشيطان، وفيه استكبار على الولد وتنزيل لـه منزلـة العبد، ويقول: (الواجب توقيرُ أسماء الرب بالتفرد حتى يرد الإذنُ البينُ، والوقوفُ عند موجب العلم والعمل)[2].

واستنكر المقري على جمهور المقلدين في عصره سوء فهمهم للعبارات التي يستعملها المفتون الذين يحتاطون في الحكم، ويتقون قول: هذا حلال وهذا حرام، إلّا في ما ثبت بالنص أو بالإجماع جرياً على مألوف السلف الذين يأمنون مع ذلك مخالفة العامة لهم، لما ساد عصورهم من التقوى والورع، حتى أدى ذلك إلى إقدام المفتين من المالكية على التصريح بـ(الحلال والحرام) ومع ذلك لم يفد هذا الأسلوب لضعف الوازع وطغيان الهوى وقلة الورع.

يقول المقري: (كان السلف يتقون من قول المفتي: هذا حلال وهذا حرام، إلّا بنص أو إجماع أو ما لا يشك فيه، فكان قولهم في ذلك: لا بأس، واسع، جائز، سائغ، لا حرج، لك أن تفعل، لا عليك أن لا تفعل - وفي المطلوب فعله مطلقاً: ينبغي أن تفعل، لا يسعه ألا يفعل، أحب إليَّ، أرى عليك كذا، وتركه أكرهه، لا يعجبني، لا أراه، أراه عظيماً، أستثقله، ونحو ذلك، خشية الوقوع في نهي: ﴿ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام﴾[3] و﴿لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم﴾[4] و﴿لا تحلوا شعائر الله﴾[5]... وما في معناه. إلّا أنهم لصلاح وقتهم أمنوا

---

(1) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الألفاظ من الأدب وغيرها، باب حكم إطلاق لفظة العبد والأمة والمولى والسيد (مسلم بشرح النووي: 6/15).

(2) المعيار المعرب: 506/2 - 507.

(3) سورة النحل، الآية: 116.

(4) سورة المائدة، 87.

(5) سورة المائدة، الآية: 2.

مخالفة الجمهور لهم فيما فهموا مرادهم به عنهم، فلما صار الأمر إلى خلاف ذلك لم يجد الخلف بُدّاً من التصريح، وليته يفيد، والشافعية أشد فيه من المالكية، وكل إن شاء الله عزّ وجلّ على بينة من ربه، ولن يأتي العلم إلاّ بخير)[1].

ومما انتقده المقري من عادات المشارقة التسمية بقاضي القضاة[2] فقد أفادنا تلميذُه أبو إسحاق الشاطبي أنه كتب له بخطه على ظهر كتاب التسهيل لابن مالك روايته فيه بالسند إلى مؤلفه، وكان من حلقات السند بدر الدين ابن جماعة[3] فكتب ما نصه: (قال محمد بن محمد المقري: بدر الدين بن جماعة المذكور يُدعى بقاضي القضاة على ما جرت به عوائد أهل المشرق في تسمية مثله، وأنا أكره هذا الاسم محتجاً بقول النبي ﷺ: «إن أخنع الأسماء عند الله يوم القيامة رجل تسمى بملك الأملاك لا مالك إلا الله»[4])[5].

---

(1) القاعدة السابعة والأربعون بعد المائة ص 428 - 429 من قواعد المقري ـ رسالة دكتوراه أحمد بن حميد ـ مرقونة بمكتبة جامعة أم القرى.

(2) قضاء القضاة أرفع وظيفة دينية ينفذ صاحبها القضايا ويشرف على القضاء وتعيين القضاة. ر. (صبح الأعشى للقلقشندي: 34/4 - 35).

(3) محمد بن ابراهيم بن سعيد بن جماعة الكناني الشافعي فقيه مفسر أصولي متكلم محدث مؤرخ له مصنفات كثيرة ولد بحماة سنة 639 ت بالقاهرة 733 (الأنس الجليل 480، البداية والنهاية: 163/4، مرآة الجنان: 287/4، هدية العارفين: 148/2، شذرات الذهب: 106/6، حسن المحاضرة: 425/1، الدرر الكامنة: 280/3).

(4) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الأدب باب أبغض الأسماء إلى الله (119/7 - 120) وأحمد في (مسنده: 244/2).

(5) الإفادات والإنشادات للشاطبي، الإفادة رقم 87 ص 161 - 162.

والملاحظ أن ابن العماد الحنبلي يدعو المقري بقاضي القضاة. (شذرات الذهب: 193/6).

الفتاوى الفقهية للمقري

لقد أثرت عن المقري فتاوى فقهية منها ما ذكر في ترجمته ومنها ما تضمنته كتب النوازل. وكان في بعضها مخالفاً لغيره من الفقهاء، ومن ذلك ما أفادنا به هو نفسه، حيث قال: (سألني السلطان عمّن لزمتْهُ يمين على نفي العلم، فحلف جهلاً على البتّ هل يعيد أم لا؟ فأجبته بإعادتها، وقد أفتاه من حضر من الفقهاء بأن لا تعاد لأنه أتى بأكثر مما أُمر به على وجه يتضمنه. فقلت له: اليمين على وجه الشك غموس، قال ابنُ يونس[1]: والغموس الحلف على تعمد الكذب أو على غير يقين ولا شك أن الغموس محرمة منهي عنها، والنهي يدل على الفساد، ومعناه في العقود عدم ترتب أثره، فلا أثر لهذه اليمين فوجب أن تعاد، وقد يكون من هذا اختلافهم فيمن إذنها السكوت فتكلمت، هل يجزىء بذلك؟ والإجزاء هنا أقرب لأنه الأصل، والصمات رخصة لغلبة الحياء. فإن قلت: البت أصل وإنما يعتبر نفي العلم إذا تعذر؟ قلت: ليس رخصة كالصمات)[2].

وكان أبو العباس أحمد الونشريسي نقل عن المقَّري فتاويه التالية:

- حكم الجلوس على الحرير مثل حكم لباسه، إذ اللباس يمكن أن يراد

(1) أبو بكر محمد بن عبد الله بن يونس التميمي الصقلي، فقيه ملازم للجهاد (ت 451) (الديباج: 240/2).

(2) النيل: 252.

به التغطية والافتراش، قال تعالى: ﴿ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ ﴾[1].

- إباحة تجاوز ميقات المدينة للشامي الذي يمر بها إلى الجحفة مع أن النبي ﷺ قال: «هُنَّ لَهُنَّ وَلِمَنْ مَرَّ عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ»[2].

ونص جوابه: (إن النبي ﷺ قال: «من غير أهلهن» أي من غير أهل المواقيت، وهذا سلب كلي، وإنه غير صادق على هذا الفرد ضرورة صدق نقيضه، وهو الإيجاب الجزئي عليه لأنه من بعض أهل المواقيت قطعاً، فلما لم يتناوله النص رجعنا إلى القياس، ولا شك أنه لا يلزم أحداً أن يحرم قبل ميقاته وهو يمر به، لكن من ليس من أهل الجحفة لا يمر بميقاته إذا مر بالمدينة، فوجب عليه الإحرام من ميقاتها بخلاف أهل الجُحْفَة[3]، فإنها بين أيديهم، وهم يمرون عليها)[4].

وكان السائل طالباً غير مالكي يستجلي وجهة نظر المالكية في هـذه المسألة، وقد ألقى سؤاله على المقري بمجلس القاضي شمس الدين بـن سالم في بيت المقدس ويظهر أنه أقنع سائله بجوابه الذي استعمل فيه - كما رأينا - المنطق الصوري.

- البيع بدين في وقت تروج فيه الدراهم والدنانير الناقصة، وقد سأله عن ذلك جماعةٌ من التجار، وأجاب مفصلاً معتمداً على العرف وعلى ما نقل

---

(1) المعيار المعرب: 20/1 - 21، والآية من البقرة: 187.

(2) نص هذا الحديث المروي عن ابن عباس (أن النبي ﷺ وقت لأهل المدينة ذا الحليفة، ولأهل الشام الجُحفة، ولأهل نجد قرن المنازل، ولأهل اليمن يَلملم، هن لهن ولمن أتى عليهن من غير أهلهن ممن أراد الحج والعمرة، ومن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ حتى أهل مكة من مكة).

أخرجه البخاري: كتاب الحج، باب مُهَلِّ أهل مكة للحج والعمرة (الصحيح: 142/2).

(3) الجُحفة: بضم الجيم وسكون المهملة: موضع بالحجاز بين مكة والمدينة، وهي ميقات أهل الشام. وكان في هذا الموضع قرية فخربت لأن السيل أجحف بها، بينها وبين مكة خمس مراحل (فتح الباري: 385/3، لسان العرب: جحف).

(4) المعيار المعرب: 443/1.

عن مالك في نظير المسألة[1].

- جواز البيع الذي فيه شرط قبول الدرهم الناقص مدة استمراره والرجوع إلى الوزن بعد قطعه، وذلك لأنه عقد لا غرر فيه[2].

- بطلان الوصية التي أوصى بها رجل عند سفره لمن أسلفه مع اشتراطه عدم الرجوع فيها، وذلك لأن السلف إذا كان للوصية فقد جر نفعاً، وإن كان قبلها فهو هدية مديان، وكلاهما منهي عنه، والنهي يدل على الفساد إلا بدليل، والأصل عدمه، ومعنى الفساد في العقد عدم ترتب أثره عليه، وهذا ما يوجب بطلان الوصية أصلاً، فكيف بعد الرجوع فيها[3].

والاستفتاء وارد على المقري من بلدة نفطة الواقعة بالجريد جنوب تونس، وهو يردف بالسؤال عن صحة وصيته - بعد الرجوع عن الأولى - على الفقراء والقراء بجامعها؟ وفي الجواب عن السؤال الثاني يستعمل المقري عبارات من مصطلح المنطق الصوري.

- صحة الإقرار للغير بشيء إذا لم يكتنفه ما يدل على الملاطفة والمداخلة، أما إن عُلِمَت الملاطفة بين المقر والمقر له وكان المقر به لا يسعه الثلث فالرد، وإن أشكل الأمرُ حمل على الصحة[4].

- اعتبار تعين الذابح على الجزارين من البدع المستقبحة شرعاً[5] وقد سبق نص كلامه في ذلك.

حكم ثبوت الشرف[6] من جهة الأم، وهي مسألة تنازع فيها فقهاء

---

(1) ن، م: 189/5. وسوف نورد نص السؤال والفتوى ضمن الملحق رقم 6 لإعطاء صورة عن منهج المقري في الإفتاء والاستدلال والبيان للحكم.

(2) ن، م: 194/5.

(3) ن، م: 268/9.

(4) ن، م: 368/10.

(5) ن، م: 126/11.

(6) يذكر الشيخ محمد كنون (أن أهل الدين إنما يطلبون الشرف ليؤدوا ما عليهم من حقوقه كشدة =

عصر المقري، وكان له فيها موقف وسط بين الطرف المثبت للشرف والطرف النافي له[1].

ونص المقري في ذلك هو التالي:

(اختصاص اسم الشرف بمن لرسول الله ﷺ عليه ولادة حادث بعد مضي ثلاثة من القرون المثنى عليها، والحكم على الشيء فرع عن تصوره، وهذا لا يتحقق. فإن كان اسماً لسبب الولادة منه ثبت بالأم اعتباراً بأصله، إذ لا ولادة له على أحد إلا بذلك: ﴿ ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ﴾[2] وبذلك أفتى فقهاء بجاية الذين درجوا من أهل زماننا، وإن كان اسماً لرجوع النسب إليه لم يثبت بها، لأنه في الأصل على خلاف الأصل فلا يقاس عليه، وبه أفتى فقهاء تونس ممن ذكر، وكان الأول أقرب لولا أنا نسمع فيما مضى بدخول أحد من ولد بنات علي وغيره في ذلك مع ولد بنيه، حتى وقعت المسألة بتلمسان فاختلف فيها فقهاؤها وكتبوا إلى غيرهم فوقع الأمر على ما ذكرت لكم ولم يتحقق مدلوله فتلحق به وقوله عليه السلام: «إن ابني هذا سيد»[3] أولى بالمجاز من قول الشاعر: (طويل)

= الخوف من الله تعالى لأن الذنب في القرب ليس كالذنب في البعد، وشكر النعمة وإدامة الخدمة بأن يصرفوا ما أنعم الله به عليهم مصارفه ويتعرفوا إحسان المنعم بذلك وعوارفه فبالقلب الاعتراف والإقرار وباللسان المحامد والأذكار. . . وأما الشرف لغرض دنيوي فليس من مقاصد أهل الدين وحاشاهم من ذلك.).

(حاشية كانون على شرح المختصر الخليلي للزرقاني: 162/6.

(1) ذهب بعض العلماء إلى نفي الشرف من قِبل الأم ومنهم أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الرفيع وأبو عبد الله محمد بن عبد السلام، وذهب آخرون إلى إثباته ومنهم ناصر الدين المشدّالي وأبو عبد الله الشريف وأبو الحسن بن منصور الأشهب وسعيد العقباني وقاسم العقباني وأبو عبد الله ابن مرزوق، ولكل عالم أدلته لما ذهب إليه وقد استعمل الأخير في استدلاله المنطق الصوري.

وأورد الونشريسي فتاويهم في (المعيار: 193/12 - 233).

وكان أبو علي حسن بن حسين شيخ المقري ألف رسالة في الرد على ابن عبد الرفيع بأمر شيخه ناصر الدين المشدالي (شجرة النور: 232، النيل: 107).

(2) الأحزاب: 40.

(3) نص الحديث: (إن ابني هذا سيد، ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين). =

بنـــونـــا بنـــو أبنـــائنـــا وبنـــاتنـــا   بنـــوهن أبناء الـــرجال الأبـــاعد[1]

هذا وقد أورد له علي بن عيسى الشريف العلمي في نوازله فتوى في موضوع الطلاق نوردها مع نص الاستفتاء:

(سئل القاضي أبو عبد الله المقري التلمساني عمن قال: عليّ الطلاق لأفعل أو لأفعلن، فحنث وله أكثر من امرأة واحدة، ولم يقصد غير مُطلَق الطلاق؟

فأجاب بالاختيار، قال: ورأيت ذلك أضعف من قوله: إحـداكن، وامـرأتي، لأن هذا مقيـد لفظاً ومعنى، وذاك مـطلق لفظاً محتمـل للتقييد معنى)[2].

* * *

= أخرجه البخاري في كتاب الصلح، باب قول النبي ﷺ للحسن بـن علي رضي الله عنهما ابني هذا سيد. (الصحيح: 170/3).

(1) قواعد المقري: 89 ب ـ المبار المعرب: 226/12.

(2) نوازل العلمي: 165/1.

الخاتمة

كان المغرب الأوسط في النصف الأول من القرن الثامن مسرحاً لصراع سياسي بين بني عبد الوادي الذين اتخذوا تلمسان حاضرة لهم، وبني مرين أمراء المغرب الأقصى الذين اتخذوا فاساً حاضرة لهم، وكان نفوذهم يمتد تارة ويتقلص أخرى، وكانت الاضطرابات تعكر صفو الحياة الاجتماعية بربوع المغرب كلها، وتضعف القوة التي كان ينبغي أن يدعم بها المجهود الحربي الذي تتطلبه أوضاع البلاد الأندلسية التي كانت تسير من سيء إلى أسوأ، وتتقدم نحو المصير القاتم، والانهيار والاستسلام الذي يفقد معه فردوس المسلمين.

وفي العقد الثاني من هذا القرن ولد بقاعدة ملك بني عبد الوادي أبو عبد الله محمد بن محمد المقَّري، من أسرة نابهة مشتهرة في مجال التجارة الواسعة، ونشأ في أحضان رعايتها وعنايتها نشأة دينية، وحفظ القرآن وتلقى مبادىء العربية والشريعة على أيدي مكتبين من الصالحين، يولون تلاميذهم من الاهتمام بالتربية والتوجيه السديد مثلما يولونهم من الحرص على التعليم والتلقين.

ثم أمَّ أبو عبد الله المقري مدرسة ابني الإمام بتلمسان، وهي أول مدرسة لبني عبد الوادي شيدها أبو حمو الأول إكراماً للعالمين: ابني الإمام، فصار من ألمع طلبتها، واستفاد ممن يدرس بها من الأعلام.

وكان الأمير الزياني أبو تاشفين مواصلاً سنة خلفه أبي حمو، في العناية بتشجيع الحركة العلمية وبناء معاهد الدراسة وإتاحة فرص المذاكرة بين العلماء.

ومن حظ الثقافة الإسلامية في هذه الربوع المغربية والأندلسية أنَّ الصراع السياسي لم يُجهز على النشاط العلمي وأن لهيب الثورات والفتن لم يحرق سنابل المعرفة اليانعة، بفضل جهود الأعلام الذين أخلصوا لله وللدين، وحافظوا على ما اؤتمنوا عليه من رصيد الشريعة وذخائر العلم، وحرصوا على التبليغ، مهما كانت الأجواء الاجتماعية، ومهما تعكرت العلاقات بين السلاطين، وأثرت في حياة الناس.

كانت الصلات العلمية بين أعلام المغرب والأندلس وطيدة قوية؛ زيارات متبادلة، ونقاش ثري، وتلاقح مثمر، وتآليف متداولة، وإجازات تشد السلف بالخلف، وأسانيد علمية ترتبط فيها حلقات مشرقية بحلقات مغربية، وحوار علمي متواصل، وتذاكر في المسائل الفقهية.

وكل ذلك كون المناخ العلمي الطيب الذي استفاد منه مترجمنا المقري: فهو في تلمسان يأخذ عن مشيختها من أهلها، وعن الوافدين عليها؛ وهو يقوم برحلات علمية مشرقية ومغربية، ويؤدي فريضة الحج، فتتوفر له أغلى الفرص للاتصال المباشر بأشهر الشيوخ والإكثار منهم والاحتكاك المثمر بهم، ومحاورتهم في بعض المسائل الفقهية التي كان متمسكاً بالاتجاه المالكي فيها.

أما العقد الأخير من حياة أبي عبد الله المقري فهو يمثل - بحق - عهدَ اكتمال النبوغ، واستكمال الملكة الفقهية، والعطاء العلمي المتدفق، وزكاء الجهود المبذولة، وتولي بعض الخطط الشرعية، ثم الصفاء الروحي الذي بلغ به أوج الزهد والتفرغ للعبادة.

نبغ المقري في علم الفقه واستكنه مقاصد الشريعة وأحاط بها، فسما إلى

صعيد تقعيد القواعد الفقهية التي تُعرف بالأصول القريبة، وكان تأليفه فيها من أهم ما ألّف في القواعد والضوابط.

كما ألّف في النظائر وفي الكليات، وأصّل من القواعد الأصولية والفقهية ما أقام به رُبع كتابه «عمل من طب لمن حب».

فكان بذلك كله جديراً بأن يُطلق عليه (إمام فن القواعد).

وهو فن لم يبرز في مجاله إلاّ القليل من الأعلام في كل مذهب.

ولقد كان ما أبدعه ونظمه ودعمه بالفروع والشواهد والحجج ممهداً سبيل البحث في هذا الفن الطريف لمن ولع به بعده من أعلام المدرسة المالكية مثل أبي إسحاق إبراهيم الشاطبي ت 790 وأبي العباس أحمد الونشريسي ت 914 وأبي الحسن علي الزقاق ت 912 صاحب النظم الموسوم بـ «المنهج المنتخب على قواعد المذهب».

وبالملكة الفقهية الحاصلة للمقري كانت له أنظار اجتهادية تجلت خاصة في الترجيح بين الأقوال، وتوجيه الآراء، وتعليل الأحكام، والرجوع إلى المدارك الأصلية للدعم أحياناً، وللاسْتنتاج أحياناً أخرى.

أما عطاؤه العلمِيّ فقد كان غزيراً في الفترة التي انتصب بها مدرساً مفسراً، وخاصة في المدرسة المتوكلية بفاس وفي الجامع الأعظم بغرناطة، فقد بهرَ طلبة المغرب وطلبة الأندلس بسعة اطّلاعه وكثرة حفظه وعمق آرائه؛ وتخرج على يديه من العلماء أمثال لسان الدين بن الخطيب وعبد الرحمن بن خلدون وأبي إسحاق الشاطبي

أجل، كان هذا العطاء غزيراً في هذه الفترة الخصبة من حياته، فترة العقد الخامس من عمره، فكان يؤلف ويدون في التفسير والفقه وأصوله والتصوف والمنطق وسيرة بعض الملوك؛ وكان يجمع في بعض المصنفات ما حصله من الإفادات والتحف والطرف والمعلومات التي تصلح للمحاضرة والمذاكرة، وكان يترجم لشيوخه ويدون أسانيده وإجازاته، ويصف رحلاته

العلمية، ولم يغفل اختلاف مستوى المبتدئين عن مستوى المتقدمين في العلم، فوجه بعض تآليفه إلى الصنف الأول مراعياً ما يناسبهم، ووجه أغلب تآليفه إلى الصنف الثاني مثرياً زادهم بما ينفعهم.

ولئن احتفظت بعض الخزائن التراثية ببعض هذه المصنفات فإن أكثرها دخل في عداد الذخائر المفقودة المندثرة.

وبعض هذه المصنفات لا يعرف منه إلاّ شذرات متناثرة ضمن كتب أخرى متوفرة ناقلة عن الأصل قبل اختفائه.

ولحسن حظ دارسي ثقافتنا الإسلامية أن ثلاثة من كتب المقري الموجودة انصبت عليها عناية محققين هيأوها للنشر، وهي «الحقائق والرقائق» في التصوف، و «القواعد»، و «الكليات» في الفقه.

طبع الأول، وأخذ الثاني والثالث طريقهما إلى الطبع.

أما ما تولاه المقري من الخطط الشرعية فهو القضاء ببعض المناطق من بلاد المغرب الأقصى، وقضاء الجماعة بفاس، وقضاء العسكر لأبي عنان.

وقد تجلى في القضاء عدله ونزاهته وصبره على لجج الخصوم.

وأسندت إليه مهمة سامية لا تُسند عادة إلاّ إلى المرموقين المقربين من الأمراء، وهي مهمة السفارة لدى الأمير النصري بغرناطة، فاهتبل الفرصة للتعليم والمذاكرة والإفادة والاستفادة، وقصد المراكز العلمية الأندلسية يطرح المسائل الفقهية، وينشد مروياته ومنظوماته من الشعر، ويعيش جو المناظرة، ويحتك برجال الأندلس من الأدباء والفقهاء والأصوليين والمفسرين. . .

ولم يلبث أن تأجج فيه شوق إلى حياة الزهد وخلوة العبادة، بعد أن فرغ من أداء مهمة السفارة، وبرىء من عهدتها.

وهذا الشوق قديم بين جنبيه يلمسه كل قارىء لكتابه «الحقائق والرقائق» وقد بذر نواتَه بعضُ شيوخه المتصوفين مثل ابن شاطر. ووجدت

النواة أطيب تربةٍ هيأتها أسرة متدينة، ومكتبة موروثة زاخرة بالأمهات المفيدة، ومشيخة صالحون، وطبع صاف، وفطرة سليمة، وفكر واع متدبر، وتأمل في الآيات والأحاديث، وتجربة ثرية واسعة من روافدها: رحلاته، ومواكبته لأحداث سياسية أليمة أهمها ما اكتنف سقوط سلطان الزيانيين بتلمسان، واكتواؤه بنيران نزعات السلطان أبي عنان المريني الذي كان إزاءه متقلباً، تارة يرضى وينعم، وتارة يسخط وينقم.

هذا العالم الزاهد ضرب بسهم في مختلف فنون المعرفة المعهودة في عصره، ثم اختص في الفقه متجاوزاً حدود مذهبه المالكي، منصرفاً بجهوده الاجتهادية إلى مجال التنقيح والتخريج والترجيح بفكر ثاقب ورصيد زاخر من النقول، فهو حافظ حجة، مناوىء للتقليد المذموم، معارض للتعصب الذي يمنع صاحبه من اتباع الحق والتعلق بما تقتضيه الحجة الدامغة، ومبدأه أن (الحق أعلى من أن يُعلى وأغلب من أن يغلب).

وتدلك كثير من مواقف المقري إزاء ظواهر في مجتمعه، وانحراف ارتطم فيه بعض معاصريه أن له حساً مرهفاً وعزيمة إصلاحية ورغبة في تغيير الواقع ليصبح مسابراً للمنهج الإسلامي الرشيد.

فمن الأمور التي صرح باستنكارها، وحاول استئصالها: الجدل المقيت، والتعصب المفضي إلى الاغتياب والعداوة، وتكلف التأويل من غير مستند صحيح، ورمي المخالف في الرأي بالفسق والكفر، واتباع الظن، وإيراد أحاديث الإخباريين وهي غير صحيحة، والجمود على عمل كان جارياً في مدن تغيرت أوضاعها وذهب أهلها، وانتشار بعض خصال الجاهلية كالتفاخر والتكاثر والنجوم والكهانة والتشاؤم... لأن الشرع لا يحفظ إلّا قولاً ولا يحمل إلّا كلاً.

وأثرت عن المقري مواقف من بدع عصره التي لابست العادات كالنداء بيا مولاي... والتي لابست العبادات كاستخفاف اللعب في الصلاة وفي الأذان دون الالتزام بأدائها على نحو ما شرعت.

وأثرت عنه فتاوى عديدة، فقد كان مرجعاً للعامة وللسلطان، يتوجهون إليه باستفتاءاتهم لمعرفة الحلال والحرام ولبيان حكم الله.

والكثير من هذه الفتاوى تحتفظ به موسوعة «المعيار المعرب» للونشريسي ضمن الفتاوى المغربية والأندلسية التي تنير طريق المفتين والقضاة عبر العصور، وتعرف بالأحكام الشرعية لما نزل من الوقائع، وتشير إلى أحداث اجتماعية وصور من حياة المجتمع المغربي والأندلسي القديم أغفلها المؤرخون لبعدها عن مهيع السياسة وأنوارها الساطعة.

كما عمد الإمام المقري إلى توضيح أحسن طرق التعليم والتلقي وبيان منهج الفتوى وتبليغ الأحكام، منوهاً بأهمية الرحلة العلمية التي تثري زاد الطالب وتكثر شيوخه وتوسع ملكته وتزكيها، ناصحاً بالكرع من مناهل أمهات الكتب العلمية وعدم الاقتصار على التقييدات والمختصرات التي توغل في الغموض حتى تفنى الأعمار في حل رموزها وفهم لغوزها، منبهاً على أهمية التفقه في نصوص الكتاب والسنّة، وعدم الاشتغال بالمفترض مما يندر وقوعه، وبتفصيل الشبه والبدع ولو للرد عليها، لأن تقريرها قد يفسد عقيدة الجاهلين.

ويقتضي تخطيطه للمفتين الاشتغال بنصوص الوحي وفهمها، وحذق علوم الوسائل للاستفادة منها واستنباط أحكام النوازل منها، مع استكناه القواعد الشرعية المستنتجة منها ومن الفروع المنصوص عليها، ومع السعي الجاد لتنمية ملكة النظر والترجيح والاستدلال.

تلك شخصية أبي عبد الله محمد المقري الذي بلغ مستوى الإمامة في فن القواعد الفقهية، وزان خطة القضاء ـ عندما أسندت إليه ـ بعدله وصبره وعلمه، ونزع إلى تصوف هادف إلى تصفية الروح وتقويتها وإلى سلوك أقوم المناهج، وزود المكتبة الإسلامية بمؤلفاته الهامة، وأسهم في نشر المعرفة

الإسلامية بتلمسان وفاس وغرناطة. . . فكان له جليل الأثر في تيار الثقافة العربية بربوع المغرب والأندلس. . . وردد بعض العلماء والمؤرخين صدى جهوده العلمية، وأشاروا إلى نجمه الساطع في سماء الحضارة المغربية خلال القرن الثامن.

الملاحق

الأول : ظهير تقديم المقري قاضياً بهُنين.

الثاني : رسالة السلطان أبي عنان إلى أمير غرناطة في شأن المقري.

الثالث : ظهير أمان للمقري.

الرابع : نص المقري في شأن اعتماد المختصرات والتقييدات وعدم التحري في النقل.

الخامس : نص المقري المتضمن لآرائه في:

- علاقة العلماء بالسلاطين.
- افتراق الأمة الإسلامية.
- التأويل.

السادس : نص فتوى للمقري في حكم البيع بدين مع رواج الدراهم المنقوصة.

الملحق رقم 1

[ظهير تقديم المقري قاضياً بهنين]

الحمد لله نسخة الظهير الذي تقدم به الفقيه أبو عبد الله المقري رحمه الله قاضياً بمرسى هُنين.

هذا ظهير كريم مُعلِن بما للمعنيّ به من الرعاية التي أوجبت حُظوتَه وتمكينَه، مؤذن بالاهتمام بأمور الدين الذي أفلح من جعل الاشتغال بها عادتَه ودينه، مقدم للخطط الدينية والعلميةِ من تحققنا علمه ودينه.

أمر بمضمونه وأوجب الجري على لاحب سننه و. . . .[1] عبد الله فلان بن فلان أيده الله بنصره. و. . . .[2] للمسلمين واجب حمده وشكره، للفقيه الأثير المقري القاضي الأعدل الأكمل أبي عبد الله محمد بن محمد بن أحمد المقري وصل الله كرامته ورعايته، أوجب لديه ـ أيده الله حفظاً من عنايته ـ وافر الأقسام، وأبدى عليه من كرامته أثر. . .[3] يتعرف بركاته على الدوام، وقدمه ـ قدم الله له من النصر العزيز والفتح المبين ما يعز به كلمة الإسلام ويرفع قواعد الدين ـ قاضياً بهُنين ـ حرسها الله ـ ليفصل بها في الأحكام الشرعية بموجب الكتاب والسنّة التي أوجب الله تعالى الجري على طرقها السوية، مراقباً لله في سره وجهره، آخذاً بما يخلصه يوم الفزع الأكبر في نهيه وأمره، فليتول ـ أكرمه الله ـ هذا العمل الذي أُسند إليه، وقُصر النظر

(3, 2, 1) كلمة غير واضحة بالأصل.

فيه عليه، بعدل تُحمد فيه منحاه وسبيله، وتثبت فيما يشكل من النوازل يُرضي الله ورسوله، ويتخير الشهود بجهد استطاعته، ولا يقبل إلا من يوثق بامانتـه وديانته، فبهم تُصان الدماء والأموال، ويُتوصل للدحقوقِ التي بالتوصل لها عمومُ المصلحة في الحال والمآل، وَيُسَوِّي بين الأقوياء والضعفاء والمرؤوسين والرؤساء في وجهه ومجلسه وأحكامه، ويجري الحق الواجب عـلى كل من وجب عليه في نقضه وإبرامه.

فقد وكلنا النظر في ذلك كله إلى أمانته التي أوجبت تخيره و . .[1] فلينظر ما يخلصه إذا وضعت موازينُ القسط ليوم القيامة فقد خرجنا له عن العهدة فيما أسندنا إليه من هذه الأمور.

والله يجازيه، الذي يعلم خائنة الأعين وما تُخفي الصدور، وهو حسبنا ونعم الوكيل، لا رب سواه.

فمن وقف على هذا الظهير الكريم فليعمل بما فيه، ولا يتعد كريم مناحيه، إن شاء الله وهو المستعان.

مخطوط مكتبة دير الأسكوريال بمدريد (اسبانيا رقم 1140 اللوحة 289 أ].

---

(1) كلمة غير واضحة بالأصل.

الملحق رقم 2

[رسالة السلطان أبي عنان إلى أمير غرناطة
في شأن المقري]

مما كتب به إلى صاحب غرناطة في شأن الفقيه أبي عبد الله المقري رحمه الله عن المقام المتوكلي الفارسي(1).

وصل الله عزتكم وحرس صورتكم فقد وصلنا كتابكم صحبة رسولَيْكم الشيخيْن الفقيهين الأجلين القاضيين الخطيبين المدرسين الأحظيين الأكملين أبي القاسم بن أبي العباس الحسني وأبي البركات بن أبي بَكر بن الحاج - وصل الله تكرَمتهما - فوفقنا على مقتضاه، وعلمنا نصه وفحواه، مهدتم فيه لابن المقري جناب الشفاعة و. . .(2) الإسعاف بتأمينه بعدما صدر عنه في أمانته المضاعة، وسألتم منا أن نتركه للانقباض الذي عزم عليه والتجرد الذي زعم أنه ذهب إليه، ونعينه على ما تظاهر به من التخلي للعبادة، والتحلي بالزهادة.

واعلموا أنا لو عرفنا منه صحة هذه الدعوى والاستمساك حقيقة بسببها الأقوى لما تكلمنا في شأنه، ولا بالينا بمكانه، فسبيل الخيرات نحن نجدد مناهجها، ونعين بأتم الإعانة ناهجها، والانقطاع إلى الله الذي نؤثر من صَحَّتْ فيه نيته وصدقت طويته؛ لكنا علمنا أن ذلك منه خطرةٌ وسواس، وبناء على غير أساس، وحيرةً تردى في مهواها، وحظ نفس اتبع هواها،

---

(1) المقصود مقام السلطان فارس أبي عنان المتوكل على الله بن أبي الحسن المريني.

(2) كلمة غير واضحة في أصل الوثيقة.

وعمل عري عن الإخلاص، وباعده من الخلاص، فلم نكن لنقر على غي جلاه في مظهر الرشاد، ودعوى صلاح، وهي عين الفساد.

وقد كان عزمنا تقرر لما فعل فعله الذميم، واتبع في خيانة الأمانة شيطانه الرجيم، فحاد عن طريق الرشد، وأبق إباق العبد، وظهرت منه الأمور المؤذنة بالحماقة، ثم تخبط في جنونه آيساً من الإفاقة، على أن نقيده بقيد الإهمال، ولا نقلده بعدها عملاً من الأعمال، فلو لم تقصدوا هذا القصد عن عدم تخديمه، لكان حاصلاً. ولو أنكم لم تطلبوا إيصاله إليه لكان له بنفسه واصلاً، وقد تركناه وما رآه، وخَلَّيْنَا بينه وبين ما توخّاه، فما تُنَاط الخدمةُ بمن لا عقل لديه، ولا معول في وفاء بها عليه.

وعلى كل حال فإسعاف مطالبكم مما نعتمده، وإيثار مقاصدكم مما نقصده.

والله سبحانه يعرفكم عوائدَ الإسعاد، ويطلع عليكم من أنجادنا ما يتكفل بقهر الأعداء. والسلام.

28 رجب الفرد من عام 757[1].

مخطوط مكتبة دير الأسكوريال بمدريد (اسبانيا) رقم 1140 اللوحة 289 أ

(1) أرقام هذا التاريخ كتبت في أصل الوثيقة بالقلم الفاسي الذي كان متداولاً بالمغرب وقد استعنا في حلها بشرح أحمد العياشي سكيرج على منظومة عبد القادر الفاسي في صفة أشكال القلم الفاسي (مطبوع بفاس طبعة حجرية).

الملحق رقم 3

ظهير أمان لأبي عبدالله المقري

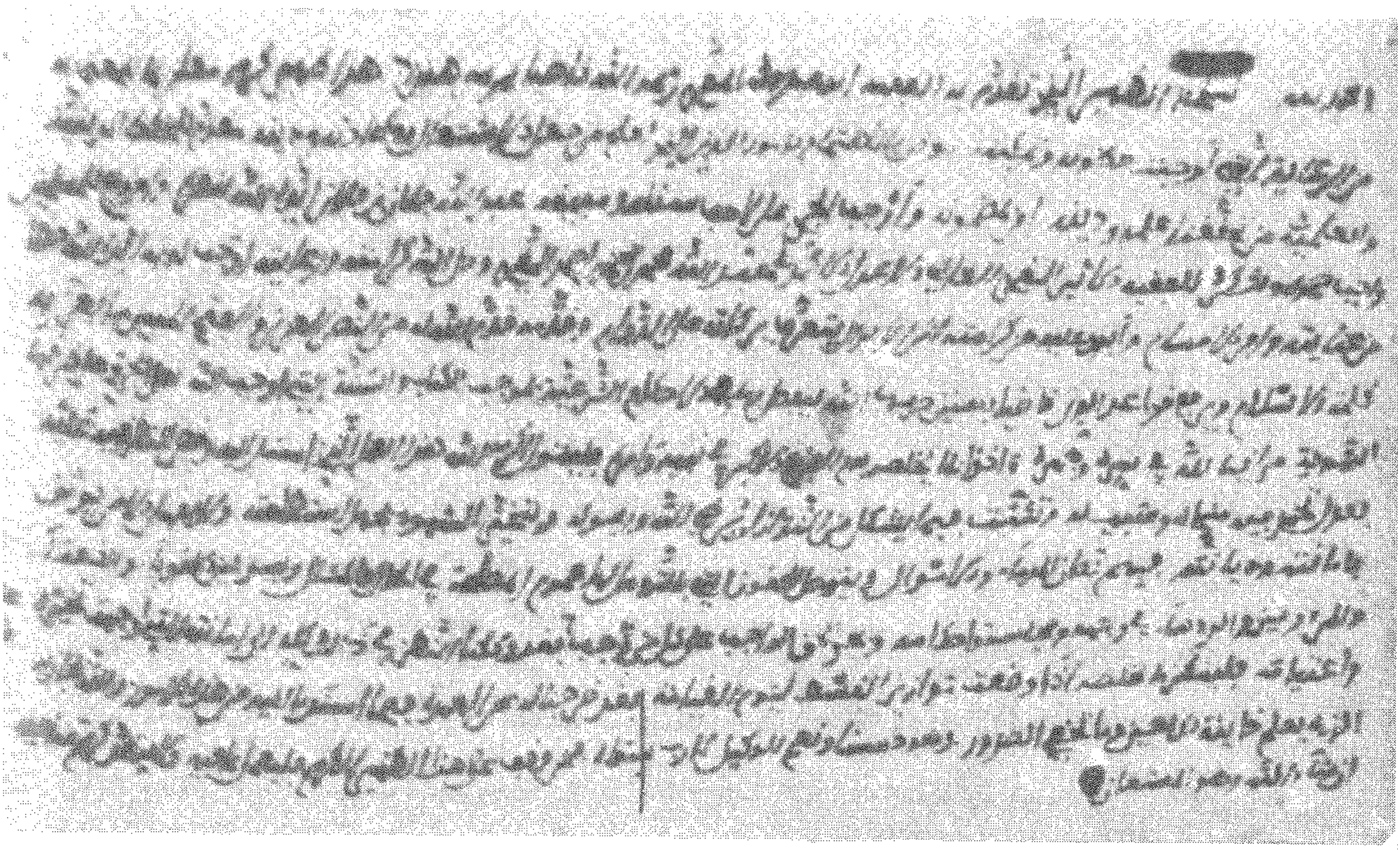
نسخة أمر بالأمان للفقيه أبي عبدالله المقَّري رحمه الله .

هذا ظهير كريم أمر به وأوجب العمل بحسبه عبدالله المتوكل على الله فارس أمير المؤمنين المجاهد في سبيل رب العالمين. أعلى الله أمره وأمد شكره، للفقيه المؤثر المرعي المحترم أبي عبدالله محمد بن محمد المقري، رعاه الله وتولاه، أنعمنا عليه بالأمن التام العام في نفسه وماله وكافة أحواله، من غير أخذ بما تقدم منه، ولا تعقب لما صدر عنه، فلا يروع لاطمئنانه سرب، ولا يكدر عليه بشرب، فليعلم. . . .[1] ويصل إلى الباب الكريم. . .[2] الله على يقين من استصحاب له في حله وترحاله وحاله ومآله، إن شاء الله.

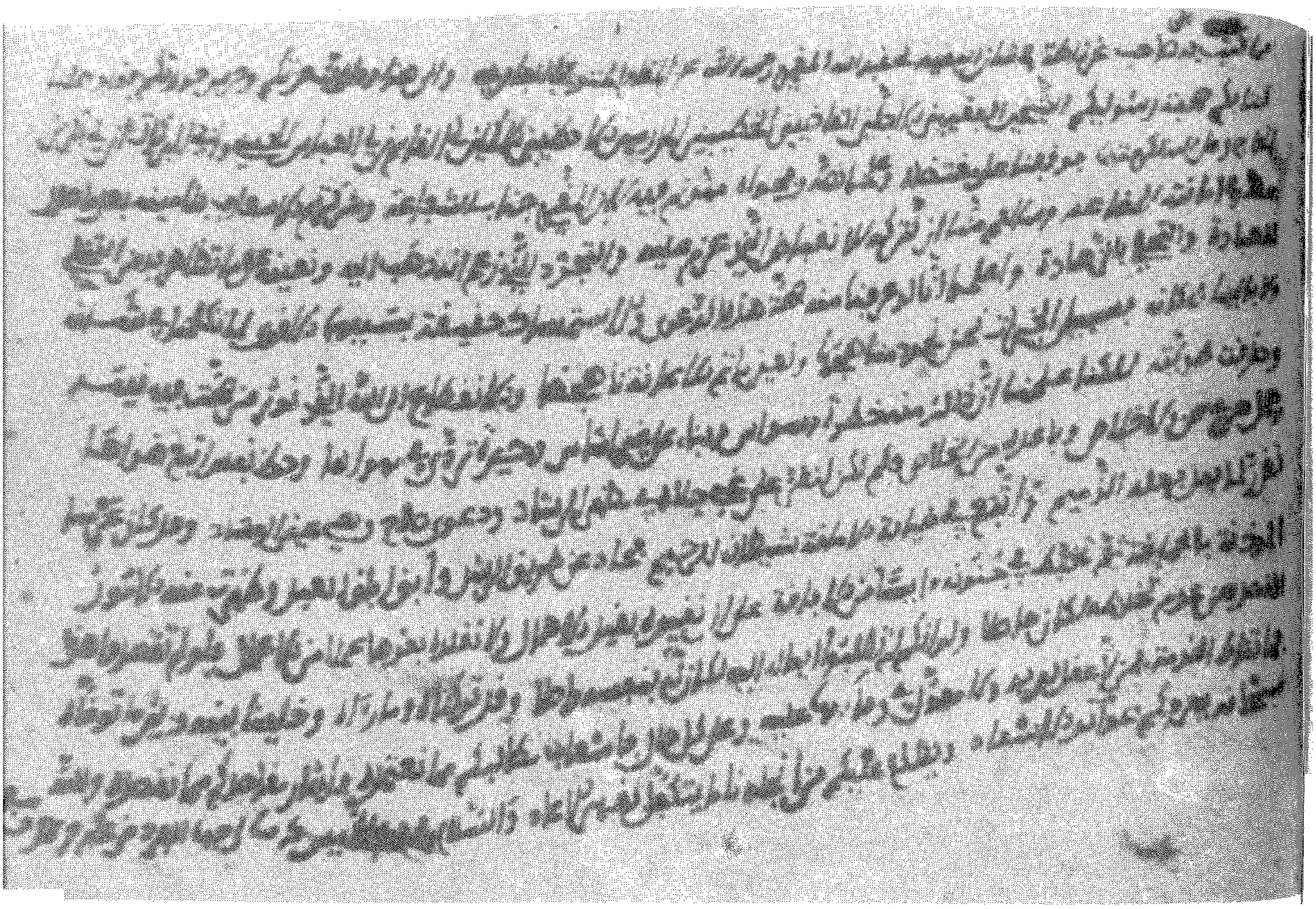
مخطوط مكتبة دير الأسكوريال (اسبانيا) رقم 1140 اللوحة 288 ب.

(1) كلمتان غير واضحتين

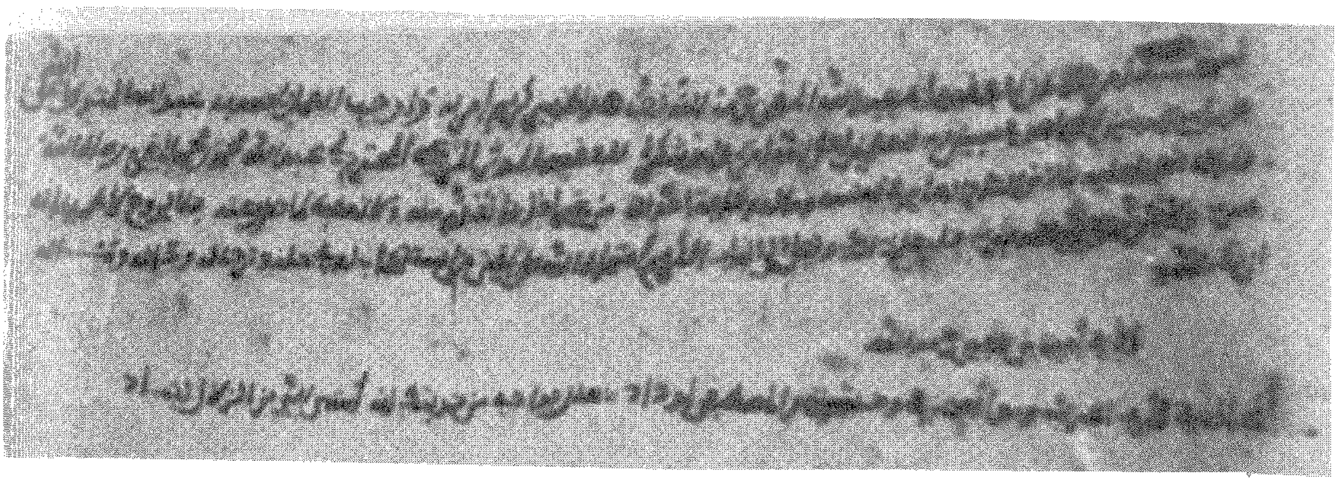
(2) كلمة غير واضحة



صورة من نص الظهير الذي تولى بمقتضاه
أبو عبد الله المقري القضاء بمرسى هنين-
مخطوط الاسكوريال : 1140 اللوحة 289أ.



صورة من نص رسالة الأمير أبي عنان المريني الى الأمير الغرناطي في شأن المقري عندما آثر التخلي عن خدمة أبي عنان ـ مخطوط الاسكوريال : 1140ـ اللوحة : 289 أ .



صورة من نص ظهير الأمان الذي أصدره السلطان أبو عنان لفائدة أبي عبد الله المقري مخطوط الاسكوريال : 1140–اللوحة 288 ب .

الملحق رقم 4

نص المقري في شأن اعتماد المختصرات والتقييدات وعدم التحري في النقل

«ولقد استباح الناس النقل من المختصرات الغريبة أربابها، ونسبوا ظواهر ما فيها إلى أمهاتها، وقد نبّه عبد الحق في تعقيب التهذيب على ما يمنع من ذلك لو كان من يسمع، وذيلت كتابه بمثل عدد مسائله أجمع، ثم تركوا الرواية فكثر التصحيف، وانقطعت سلسلة الاتصال، فصارت الفتاوى تنقل من كتب لا يدرى ما زيد فيها مما نقص منها؛ لعدم تصحيحها وقلة الكشف عنها، ولقد كان أهل المائة السادسة، وصدر السابعة لا يسوغون الفتوى من تبصرة الشيخ أبي الحسن اللخمي؛ لكونه لم يصحح على مؤلفه ولم يؤخذ عنه، وأكثر ما يعتمد اليوم ما كان من هذا النمط، ثم انضاف إلى ذلك عدم الاعتبار بالناقلين، فصار يؤخذ من كتب المسخوطين كما يؤخذ من كتب المرضيين، بل لا تكاد تجد من يفرق بين الفريقين، ولم يكن هذا فيمن قبلنا. فلقد تركوا كتب البراذعي على نبلها ولم يستعمل منها على كره من كثير منهم غير التهذيب الذي هو المدونة اليوم لشهرة مسائله، وموافقته في أكثر ما خالف فيه ظاهر المدونة لأبي محمد. ثم كل أهل هذه المائة عن حال من قبلهم من حفظ المختصرات وشق الشروح والأصول الكبار، فاقتصروا على حفظ ما قلَّ لفظه، ونزر حظه، وأفنوا أعمارهم في فهم رموزه، وحل لغوزه، ولم يصلوا إلى رد ما فيه إلى أصوله بالتصحيح، فضلاً عن معرفة الضعيف والصحيح، بل حلّ مقلل وفهم أمر مجمل، ومطالعة تقييدات زعموا أنها تستنهض النفوس، فبينا نستكثر العدول

عن كتب الأئمة إلى كتب الشيوخ، أتيحت لنا تقييدات للجهلة بل مسودات المسوخ، فإنا لله وإنّا إليه راجعون فهذه جملة تهديك إلى أصل العلم، وتريك ما غفل عنه الناس.

النفح: 276/5 ـ الحلل السندسية: 619/3/1.

الملحق رقم 5

نص المقري المتضمن لآرائه في:
- علاقة العلماء بالسلاطين.
- افتراق الأمة الإسلامية
- التأويل.

اعلم أن شر العلماء علماء السلاطين، وللعلماء معهم أحوال؛ فكان الصدر الأول يفرون منهم، وهم يطلبونهم، فإذا حضر واحد منهم أفرغوا عليه الدنيا إفراغاً ليقتنصوا بذلك غيره، ثم جاء أهل العصر الثاني، فطمحت أنفسهم إلى دنيا مَنْ حصل لهم، ومنعهم قربُ العهد بالخير عن إتيانهم، فكانوا لا يأتونهم، فإن دعَوهم أجابوهم إلاّ القليل، فانتقصوا ممّا كان لغيرهم بقدر ما نقصوا من منابذتهم، ثم كان فيمن بعدهم من يأتيهم بلا دعوة، وأكثرهم إن دعي أجاب، فانتقصوا بقدر ذلك أيضاً. ثمّ تطارح جمهورُ مَنْ بعدهم عليهم، فاستغنوا بهم عن دعاء غيرهم، لا على جهة الفضل أو محبة المدحة منهم، فلم يبقوا عليهم من ذلك إلاّ النزر اليسير، وصرفوهم في أنواع السخر والخدم إلاّ القليل، وهم ينتظرون صرفهم، والتصريح بالاستغناء عنهم، وعدم الحاجة إليهم، ولا تستعظم هذا، فلعله سبب إعادة الحال جَذَعَة، عجب الله من قوم يقادون إلى الجنة بالسلاسل، وهذا كلّه ليظهر لك سر قول النبي ﷺ: «لتتبعُنَّ سنَنَ مَنْ قَبْلَكُمْ، شبراً بشبر، وذراعاً بذراع، حتى لو دخلوا جُحْرَ ضب لدخلتموه خلفهم»، قيل: اليهود والنصارى؟ قال: «فمن؟».

وقد قص علينا القرآن والأخبار من أمرهم ما شاهدنا أكثره أو أكثر منه فينا، سمعت العلاّمة الآبلي يقول: لولا انقطاع الوحي لنزل فينا أكثر

ممّا نزل فيهم، لأنّا أتينا أكثر ممّا أتوا، يشير إلى افتراق هذه الأمة على أكثر ممّا افترقت عليه بنو إسرائيل، واشتهار بأسهم بينهم إلى يوم القيامة، حتى ضعفُوا بذلك عن عدوّهم، وتعدد ملوكهم لاتساع أقطارهم واختلاف أنسابهم وعوائدهم، حتى غلبوا بذلك على الخلافة، فنزعت من أيديهم. وساروا في الملك بسير من قبلهم، مع غَلَبة الهوى واندراس معالم التقوى.

لكنا آخر الأمم، أطلعنا الله من غيرنا على أقل ممّا ستر منا، وهو المرجوّ أن يُتم نعمته علينا، ولا يرفع ستره الجميل عنّا.

فمن أشدّ ذلك إتلافاً لغرضنا تحريف الكلم عن مواضعه الصحيحة أن ذلك لم يكن بتبديل اللفظ، إذ لا يمكن ذلك في المشهورات من كتب العلماء المستعمَلة، فكيف في الكتب الإلّهية، وإنما كان ذلك بالتأويل كما قال ابنُ عباس وغيره، وأنت تبصر ما اشتملت عليه كتبُ التفسير من الخلاف. وما حُمِّلت الآي والأخبار من التأويلات الضعاف. قيل لمالك: لمَ اختلف الناس فى تفسير القرآن؟ فقال: قالوا بآرائهم فاختلوا؛ أين هذه من قول الصدّيق: «أيُّ سماء تُظِلُّني، وأيُّ أرض تُقِلُّني، إذا قلت في كتاب الله عزّ وجلّ برأيي؟» كيف وبعض ذلك قد انحرف عن سبيل العدل إلى بعض الميل، وأقرب ما يحمل عليه جمهور اختلافهم أن يكون بعضهم قد علم بقصد إلى تحقيق نزول الآية من سبب أو حكم أو غيرهما، وآخرون لم يعلموا ذلك على التعيين، فلمّا طال بحثهم وظنوا عجزهم أرادوا تصوير الآية بما يسكن النفوس إلى فهمها في الجملة، ليخرجوا عن حدّ الإبهام المطلق، فذكروا ما ذكروه على جهة التمثيل، لا على سبيل القطع بالتعيين، بل منه ما لا يعلم أنه أريد لا عموماً ولا خصوصاً، لكنه يجوز أن يكون المراد، فإن لم يكن إياه فهو قريب من معناه، ومنه ما يعلم أنه مراد لكن بحسب الشركة والخصوصية مع جواز أن يكون هو المراد بحسب الخصوصية، ثم اختلط الأمران.

والحق أن تفسير القرآن من أصعب الأمور، فالإقدام عليه جراءة، وقد قال الحسن لابن سيرين: تعبر الرؤيا كأنك من آل يعقوب! فقال له: تفسر

القرآن كأنك شهدت التنزيل! وقد صح أن رسول الله ﷺ لم يكن يفسر من القرآن إلّا آيات معدودة، وكذلك أصحابه والتابعون بعدهم.

وتكلم أهل النقل في صحة التفسير المنسوب لابن عباس إليه إلى غير ذلك، ولا رخصة في تعيين الأسباب والناسخ والمنسوخ إلّا بنقل صحيح أو برهان صريح، وإنما الرخصة في تفهيم ما تفهمه العرب بطباعها من لغة وإعراب وبلاغة لبيان إعجاز ونحوها، انتهى.

النفح: 5/277 - 279

الملحق رقم 6

نص فتوى للمقري في حكم البيع بدين مع رواج الدراهم المنقوصة

سئل القاضي أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد المقري رحمه الله من قبل جماعة من التجار عن حكم من باع متاعاً بعد تسويقه بدنانير فضية من دراهم السكة الجارية حينئذ وأصلها في الضرب سبعون درهماً في الأوقية لكن دخلها اختلاط وازن على الأصل ناقص بسبب من تعدى عليه بالقرض واستمر مدة إلى أن كثر النقص وتفاحش في نحو ثلاثة أشهر من آخر المدة حتى ربما صار الدرهم في الوزن نصف درهم وكان الناقص في المدة يجوز بجواز الوازن غالباً، وقد كان السلطان تكرر منه المنع من البيع بالدراهم الناقصة إذ التعامل بها ذريعة إلى إكمال القرض ممن كان يقرض السكة ثم تسامَحَ فيها بعض الناس دون بعض ثم كثر التسامح وشاع في الناس حتى أهملوا الوزن جملة فصار ذلك عادة حتى ربما يعتقد لزومها بمكان استمرارها فكانوا لذلك يتعاطونها في المبايعات على كثرة حتى صار من عنده شيء منها يريد الخروج عنها في أيّ غَرَضٍ حضر من غير مبالاةٍ بغلاء ولا رخص لتوقع قطعها ويقبضها من يأخذها يجريها مجرى الوازن الكامل في التعامل بها وأصل جريانها إنما كان بالطوع كما وصف وباع أولئك التجار على ذلك بحيث ذكر وكما وصف وبقيت لهم في ذمم المشترين أثمان من تلك المعاملات، ثم نفر الأمير بإلزام الناس الوزن على ما ضربت عليه السكة وأن لا يتجاوز شيء من النقص فمالوا عما يجب لهم في اقتضاء تلك الأثمان من وازن وناقص إذ لم يرضوا بالناقص إلّا لكونه كالوازن في أكثر المعَاملات.

فأجاب: عن ذلك بأن النظر الفقهي فيما في الذمم منها الحكم بالوازن، وله وجه من النظر ومدخل في ظاهر النقل، أما الوجه من النظر فهو أن السكة واحدة باقية لم تتبدل، والذمة انعدمت في ذلك الوقت بذلك الناقص على وصف جوازه بجواز الوازن إذ ذلك هو الوصف الجاري والعادة الشائعة فإنما كان التعامل عليه بوصفه لا بنفسه لأن تنزيل العقود المطلقة على العوائد المتعارفة أصل من أصول الشريعة، ومن المعلوم أن البائع على ذلك لو قيل له تقبل الدرهم على أنه في مثمونه نصف الدرهم ما قبله ولا رضيه ولا باع له أحد فَحِينَ انعدمت الذمة بالدرهم على هذا الوصف طرأ عليه وهو في الذمة ذهاب وصفه وصار إلى اعتبار وزنه، فإذن ليس هذا الناقص على الوصف الذي عقد عليه البائع عند بيعه وكان وقت هذا الطارىء في ذمة المطلوب وفي ضمانه فيجب أن تكون الخسارة فيه منه ويجب للطالب درهمه الذي عقد عليه بوصفه الذي قصد وليس حينئذ بعد قطع الناقص إلّا الوازن وصار بذلك يشبه ما في الذمم من السلع في باب السلم لا يلزم صاحب الحق فيه أن يأخذ إلّا ما كان موافقاً لما وصفا أو لما عينه العرف حيث يعتمد على العرف إذا أطلق، والدراهم أمكن في هذا الاعتبار من السلع لأنها لا تراد لأنفسها بل لأغراضها، ومسمى الدرهم في العرف الشائع غير مسمى نصفه الذي هو القيراط، ودليل اعتبار ذلك الوصف عند الفقهاء مسألة العتبية وهي أن مالكاً سئل عن قوم كانت بينهم دواب فباعوها بدراهم مختلفة الوزن منها الناقص ومنها الوازن ثم اقتسموا عدداً من غير وزن فقال أرجو أن لا يكون بهذا بأس، قال ابن رشد معنى هذا إذا كان الناقص منها يجوز بجواز الوازن، أما إن كان الناقص لا يجوز بجواز الوازن فاقتسماها عدداً دون أن يعرف الناقص منها من الوازن فهو غرر لا يحل ولا يجوز كما لا يجوز أن يبيع سلعة بها على أن يأخذها على ما هي عليه ومنها الوازن والناقص الذي لا يعرف يجوز بجواز الوازن دون أن يعرف ما فيها من الناقص والوازن انتهى. فوجه الدليل من هذه المسألة ما وقع فيها من انتفاء الغرر مع جري الناقص كالوازن حتى إن مالكاً لم يعتبر ربا الفضل في تلك القسمة

لما كانت الناقصة تجري كالوازنة على ما بينه القاضي ابن رشد فهي عنده وازنة اعتباراً بفائدتها ومنفعتها وأيضاً فإنما منع القاضي بيع السلعة بالدراهم المختلطة إذا كانت الناقصة لا تجوز بجواز الوازنة، ومقتضاه مع جوازها الصحة، وما ذلك إلاّ أنها كلها في حكم الوازنة، وفي موضع آخر من العتبية عن ابن القاسم أنه سئل عن الرجل يقول لآخر هل لك أن تبيع لي ثوبك هذا بهذه الدراهم ولا تزنها ويأخذها وازنة كانت أو ناقصة قال: قال مالك لا خير فيه، قال ابن رشد المكروه في هذه المسألة بَيِّنٌ إذا كانت الناقصة لا تجوز بجواز الوازنة لأنه غرر بَيِّنٌ، ولو كانت الناقصة تجوز بجواز الوازنة لم يكن بها بأس انتهى.

فاعتمد في الناقصة ذلك الوصف وألحقها بسببه بالوازنة، وليس المراد تقييد النقص المذكور في مسألتي العتبية بيسارة وتفاهة تختلف بها الموازين بدليل أنهم جعلوها معينة لا تلزم إلاّ برضى قابضها وتلك اليسارة المذكورة لازمة لا خيار فيها وبدَليل أن ذلك الحكم بعينه مذكور فيها في مسألة اختلاف السكة وهي مظنة التفاوت في النقص والزيادة فقد وقع لمالك جواز البيع في اختلافها من غير بيان عند العقد في كل بلد تجوز فيه السكك كلها مجازاً واحداً، وإن اختلفت عما في مكة فليس على من ابتاع هنالك شيئاً أن يبيّن بأي سكة يبتاع قال ابن رشد ويخير أي البائع أن يأخذ أيًّ سكة أعطاه المبتاع، قال والبلد الذي يجري فيه سكك ولا تجوز جوازاً واحداً لا يجوز البيع حتى يسمي بأي سكة يبتاع وإلاّ كان البيع فاسداً انتهى، فقد جعلوا الناقص لاحقاً بالكامل من السكة الواحدة وفي السكك المختلفة إذا كانت تجوز جوازاً واحداً وباعتبار هذا الوصف صح البيع وباعتباره أيضاً صحت البياعات كلها في النازلة بطول تلك المدة وإلاّ فلو كان الناقص له حكم نفسه إذا دخل في الذمة وقت بعد العقد عليه أو بعد قطعه لفسدت تلك البيوع للجهالة الناجزة وقت العقدة والمتوقعة عند القطع فإذا انعدمت الذمة بمقتضى الوصف ولزم استمراره في الحكم انتفى الفساد والغَرَرُ حَالاً ومَآلاً لأن البيع

انعقد به على وصفه لا على زنته فلا مبالاة بالزنة قلت أو كثرت فهذا وجه من النظر في صحة الحكم المتقدم.

ووجه ثان وهو أن أصل التعاطي بالناقص إنما هو في حكم الشرع على المسامحة والطوع والحكم الشرعي أن لا يلزم قبضه وقت جريانه إلاّ برضى قابضه له كذا يجب أن يكون الحكم بعد القطع والرجوع إلى الوزن بل هو أولى بهذا الحكم ففي العتبية أن مالكاً نهى أن يجبر الإنسان على أخذ شيء معين من النقود من النقص وأمثالها، وقال ابن رشد ليس للإمام أن يلزم الناس أن يتجروا بالناقص ويأخذوا بغير اختيارهم انتهى، ولا اعتبار بما كان في النازلة من الحكم العادي بإلْزَامِ أَخْذِهِ لأن الحكم الشرعي هو المعتبر، فهذان وجهان من النظر، وأما ظاهر النقل فمسألة واضحة.

قال ابن حبيب فيها إذا تصادقا في عدد الثمن ولم يسميا ناقصة ولا وازنة حكم فيها بالوازنة وإن جرت الناقصة بينهم على التجاوز لأن ذلك على الطوع فإن ما يحكم به ويلزم به الحالف على القضاء فالوازنة التي ضربت عليها سكة ذلك البلد، انتهى.

وإشارته بالطوع إلى ما تقدم من قول مالك: لا خَيرْ في ذلك وهو الذي قاله في الواضحة من عدم الحكم بالناقصة وقت جريانها بلزومه بعد قطعها، وقد وقع في نوازل ابن الحاج في تبديل السكة بسكة أخرى غيرها وإهمال الأولى جملة أنها نزلت بقرطبة فاختلف فيها الفقهاء فأفتى الأكثر بلزوم السكة القديمة على مقتضى العقدة لأن الجديدة لم يكن لها وجود قبل ذلك لمباينتها القديمة جملة فلم يعقد عليها لفظ، وأفتى محمد بن عتاب بأن يرجع في ذلك إلى قيمة السكة المقطوعة من الذهب يعني وقت التعامل بها فيأخذ القيمة ذهباً فأرسل ابن عتاب إلى القاضي بقرطبة إذ ذاك وهو ابن جابر فقيه إشبيلية فنهض إليه فذكر المسألة وقال الصواب فيها فتواي فاحكم بها ولا تخالفها انتهى، ومن المعلوم أن ابن عتاب إنما التفت في فتياه إلَى وصف التعامل على كيفيته في وقته لأن قيمة الشيء بمنزلته فقد جعل الخسارة في قطع التعامل

لاصقة بجهة المطلوب وذلك عين ما قصدت في النازلة المذكورة عند بقاء السكة نفسها ورجوعها إلى أهلها الذي لم يزل معتبراً فيها ولما أهمل غيره ذلك الوصف مع آنه مدخول عليه في أصل العقد رأى أنه مصيب في فتياه، وهذا وجه ثان من ظواهر النقل ومثل قول ابن عتاب وقع في كتاب ابن سحنون في الفلوس إذا قطعت ونحوه حكى المازري عن شيخه عبد الحميد وأنه عدل عن غيره إليه وقد أضافه ابن محرز إلى أشهب في كتاب ابن المواز، وهذا وجه ثالث من ظواهر النقل وبقي بعد هذا نظر فيما انعقد من البيوع في آخر المدة عند تفاحش النقص إذ زعموا أن الأثمان في السلع المبيعة بالقيسارية كانت إذ ذاك تختلف عند التسويق بالبون الظاهر بين الناقص والوازن لتوقع قطع الناقص إذ كان يذكر في ذلك الوقت وهذا يقطع بالناقصة عن لحاقها بالوازنة ولحاقها بها هو الصواب الذي انبنى عليه الحكم فيقال إن الدراهم الناقصة في ذلك الوقت كانت كالوازنة في المَكِيلَات والموزونات والمعدودات وفي الأكرية والإجارات ووصف الفقهاء الناقصة بجريها كالوازنة لا يريدون به الجري اللزومي في المبيعات كلها، وإنما مرادهم وجود ذلك فيها فيمن يقبلها لكن في المسعرات وفي الموقوفات بالعادة على قدر متعارف الإجارة وإلاّ فقد نصوا على عيب الناقصة وإن جرت كالوازنة إذ جعلوا الخيار لِآخِذِها في أخذها وألزموا الوازنة عند رغبة البائع عنها فقد يوجد من لا يقبلها لكن إذا قبلها أعطى بالناقصة ما يعطي بالوازنة فيما يرجع إلى تقدير كما وصف وأما ما لا يرجع إلى تقدير وإنما هو إلى اجتهاد في تسويق أودنة لبيع السلع فليس على الجريان المذكور إذ لا يستوي المعيب والسليم عند نظر الناس فيما يرجع إلى اجتهادهم في حقوقهم، فعلى هذا لا يصح أن يقال إن آخر المدة لم تجر فيه الناقصة مجرى الوازنة اعتباراً بالسِّلَعِ التي علم اختلاف ثمن السِّلْعَةِ الواحدة منها بالوازنة والناقصة لأن ذلك داخل في باب الاجتهاد الذي لا يستوي فيه سليم وَمَعِيبٌ لا في باب التقدير بعادة أو تسعير فقلما يستوي ثمن سليم ومعيب في بيع السلع في كل زمان إذا دخل فيه على التعيين وقد كان البيع والكراء حينئذ على المساكتة من غير تعيين شيء في كثير السلع مع ترقب قطع الناقص

من الجهتين جهة البائع وجهة المشتري، وهب أن الناقصة كالمتعينة بالعادة فذلك مربوط بوقت جريانها الذي هو محل العادة لا بما عند قطعها فعند البائع وقت التعاقد إن لم تسم الدراهم المتعارف إما ناقصة مدة جريانها وإما وازنة بعد قطعها فإنما دخل على وجه واحد وَهو الوازن حِسّاً أو معنى والعقد على هذا عقد صحة لا فساد فيه كما تبين في مسائل العتبية.

المعيار المعرب للونشريسي : 5/189 - 194

ثبت المصادر والمراجع

1 ـ **الآثار الأندلسية الباقية**، لعنان محمد عبد الله، مؤسسة الخانجي، مصر، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة 1962.

2 ـ **إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس** (1 - 5)، لابن زيدان عبد الرحمن، الرباط 1350 - 1932.

3 ـ **إتحاف ذوي الاستحقاق**، لابن غازي أبي عبد الله، مخطوط دار الكتب بتونس 8902.

4 ـ **الإحاطة في أخبار غرناطة** (1 - 3)، لابن الخطيب لسان الدين أبي عبد الله محمد التلمساني، تحقيق محمد عبد الله عنان، ط 2، مكتبة الخانجي مصر.

5 ـ **الأدلة البينة النورانية في مفاخر الدولة الحفصية**، لابن الشماع أبي عبد الله محمد، تحقيق: المعموري الطاهر، الدار العربية للكتاب، تونس 1984.

6 ـ **أزهار الرياض** (1 - 5)، للمقري أبي العباس أحمد التلمساني، صندوق إحياء التراث، الرباط 1338 - 1978.

7 ـ **الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى** (1 - 8)، للناصري أبي العباس أحمد بن خالد السلاوي، تحقيق: جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء 1954.

8 ـ **الأعلام (قاموس تراجم)** (1 - 13)، الزركلي خير الدين، ط 3 مصر.

9 ـ **الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام** (1 - 4)، للعباس ابن إبراهيم، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط 1976.

10 ـ **أعلام الفكر الإسلامي في تاريخ المغرب العربي**، لابن عاشور محمد الفاضل، مكتبة النجاح، تونس.

11 ـ **أعلام المغرب العربي**، (صدر منه جزءان)، لابن منصور عبد الوهاب المطبعة الملكية، الرباط 1399 - 1979.

12 ـ **الإفادات والإنشادات**، للشاطبي أبي إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي، تحقيق محمد أبو الأجفان، مؤسسة الرسالة، بيروت 1983.

13 ـ **أليس الصبح بقريب**، ابن عاشور محمد الطاهر، الدار التونسية للنشر، تونس.

14 ـ **إنباه الرواة على إنباه النحاة** (1 - 3)، للقفطي جمال الدين أبي الحي علي بن يوسف، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط. دار الكتب المصرية القاهرة 1950 - 1955.

15 ـ **الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء**، لابن عبد البر أبي عمر يوسف النمري القرطبي، دار الكتب العلمية بيروت.

16 ـ **انتصار الفقير السالك لترجيح مذهب الإمام مالك**، للراعي شمس الدين محمد بن محمد الأندلسي، تحقيق محمد أبو الأجفان، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط. أولى 1981.

17 ـ **أنس الفقير وعز الحقير**، لابن القنفذ أحمد بن الحسن القسنطيني، تحقيق محمد الفاسي وأدولف فور، المركز الجامعي للبحث العلمي، الرباط 1385 - 1965.

18 ـ **أوصاف الناس في التواريخ والصلات**، لابن الخطيب لسان الدين، تحقيق محمد كمال شبانة، صندوق إحياء التراث الإسلامي، مطبعة فضالة، المغرب.

19 ـ **إيضاح المكنون**، للبغدادي إسماعيل باشا، اسطنبول 1951.

20 ـ **البداية والنهاية** (1 - 14)، لابن كثير عماد الدين أبي الفداء إسماعيل ـ ط. 1، مكتبة المعارف بيروت، ومكتبة نصر، الرياض 1966 - 1967.

21 ـ **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع** (1 - 2)، للشوكاني محمد بن علي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت 1348.

22 ـ **برنامج المُجاري**، لأبي عبد الله محمد المُجاري الأندلسي، تحقيق محمد أبو الأجفان، دار الغرب الإسلامي بيروت، 1982.

23 ـ **برنامج الوادي آشي**، للوادي آشي شمس الدين محمد بن جابر، تحقيق محمد محفوظ، ط. 1، دار الغرب الإسلامي بيروت 1980.

24 ـ **البستان في ذكر الأولياء بتلمسان ـ لابن مريم محمد بن محمد التلمساني تحقيق محمد بن أبي شنب، الثعالبية، الجزائر 1908.**

25 ـ **بغية الملتمس في تاريخ رجال الأندلس**، للضبي أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة، ط. مجريط 1885.

26 ـ **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة** (1 - 2)، للسيوطي جلال الدين عبد الرحمن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط. 1 بمصر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1964.

27 ـ **بيوتات فاس الكبرى**، لابن الأحمر أبو الوليد إسماعيل، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط 1972.

28 ـ **تاج المفرق في تحلية علماء المشرق** (1 - 2)، للبلوي، خالد بن عيسى، تحقيق الحسن السائح، صندوق إحياء التراث الإسلامي، المغرب الأقصى.

29 ـ **تاريخ الأدب العربي (وذيله)**، بروكلمان كارل.

30 ـ **تاريخ الجزائر في القديم والحديث** (1 - 3)، للميلي مبارك بن محمد الهلالي، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، مطابع بدران وشركائه بيروت 1964.

31 ـ **تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية**، للزركشي أبي عبد الله محمد بن إبراهيم، تحقيق محمد ماضور، سلسلة: من تراثنا الإسلامي: 2، المكتبة العتيقة، تونس 1966.

32 ـ **تاريخ علماء الأندلس** (1 - 2)، لابن الفرضي أبي الوليد عبد الله بن محمد الأزدي، ط. مجريط 1892.

33 ـ **التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة** (1 - 3)، للسخاوي شمس الدين، تحقيق أسعد درازوني الحسيني، القاهرة 1957.

34 ـ **تذكرة الحفاظ** (1 - 3)، للذهبي شمس الدين محمد، ط. حيدر أباد الدكن، 1333 - 1334.

35 ـ **تراجم المؤلفين التونسيين**، (1 ـ 5)، لمحفوظ محمد، ط. 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1982.

36 ـ **ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك**، (صدر منه 7 أجزاء)، لعياض أبي الفضل بن موسى السبتي، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، ط. فضالة، المحمدية، المغرب.

37 ـ **التعريف بابن خلدون ورحلته غرباً وشرقاً**، لابن خلدون ولي الدين عبد الرحمن، تحقيق محمد بن تاويت الطنجي، لجنة التأليف والترجمة والنشر 1370 - 1951.

38 ـ **تعريف الخلف برجال السلف** (1 - 2)، للحفناوي أبي القاسم محمد الديسي الغول. ط. الجزائر 1907 وط. مؤسسة الرسالة والمكتبة العتيقة: 1982.
39 ـ **تهذيب التهذيب** (1 - 12)، لابن حجر شهاب الدين، ط. 1، دار صادر بيروت 1325.
40 ـ **توشيح الديباج**، للقرافي، محمد بدر الدين، تحقيق: الشتيوي أحمد، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1403 - 1983.
41 ـ **ثبت**، للبلوي، أبي جعفر أحمد الوادي آشي، دراسة وتحقيق: د. العمراني عبد الله، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1403 - 1983.
42 ـ **جامع القرويين** (1 - 3)، للتازي عبد الهادي، دار الكتاب اللبناني بيروت، 1972 - 1973.
43 ـ **جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الملوك والعلماء مدينة فاس**، للقاضي أبي العباس أحمد، دار المنصور، الرباط 1973.
44 ـ **جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس**، للحميدي أبي عبد الله محمد ابن فتوح، تحقيق محمد بن تاويت الطنجي، سلسلة: من تراث الأندلس. مكتب نشر الثقافة الإسلامية، القاهرة، مصر، مط. السعادة 1953.
45 ـ **جني زهر الآس في بناء مدينة فاس**، للجزنائي علي، المطبعة الملكية بالرباط، 1967.
46 ـ **حاشية كنون على شرح المختصر للزرقاني** (1 - 8)، لكنون أبي عبد الله محمد، طبع مع حاشية الرهوني والشرح المذكور، ط. 1 الأميرية، بولاق مصر: 1306 - 1307.
47 ـ **الحديقة المستقلة النضرة في الفتاوى الصادرة عن علماء الحضرة**، مخطوط الأسكوريال: 1096.
48 ـ **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة** (1 - 2)، للسيوطي جلال الدين عبد الرحمن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط. دار إحياء الكتب العربية، مصر.
49 ـ **الحقائق والرقائق**، للمقري أبي عبد الله محمد، تحقيق عبد القادر زمامة، مجلة دعوة الحق المغربية عدد 8، سنة 9، صفر 1386، جوان 1966.
50 ـ **الحلل السندسية في الأخبار التونسية**، للسراج محمد بن محمد الأندلسي، تحقيق: محمد الحبيب الهيلة، تونس 1970.

51 ـ **أبو حمو الزياني**، لحاجيات عبد الحميد، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر: 1394 - 1974.
52 ـ **الحياة الدينية في العهد المريني**، إبراهيم حركات، مجلة البحث العلمي عدد 29 - 30، المغرب.
53 ـ **درة الحجال في أسماء الرجال (ذيل وفيات الأعيان)** (1 - 3)، لابن القاضي أبي العباس أحمد، تحقيق محمد أبو النور، نشر المكتبة العتيقة بتونس ودار التراث بالقاهرة. مصر 1391.
54 ـ **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة** (1 - 5)، لابن حجر شهاب الدين أحمد العسقلاني، تحقيق جاد الحق، دار الكتب الحديثة، مصر 1966 - 1967.
55 ـ **الدليل الشافي على المنهل الصافي** (1 - 2)، لابن تغري بردي جمال الدين يوسف، تحقيق: فهيم محمد شلتوت. سلسلة من التراث الإسلامي 21 مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة 1983.
56 ـ **دوحة الناشر لمحاسن من كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر**، لابن عسكر أبي عبد الله محمد بن علي الشريف الحسني، ط. فاس على الحجر.
57 ـ **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب** (1 - 2)، لابن فرحون برهان الدين إبراهيم بن علي بن محمد اليعمري المدني، تحقيق د. محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة.
58 ـ **رحلة ابن بطوطة**، لابن بطوطة أبي عبد الله محمد بن إبراهيم اللواتي الطنجي، دار صادر للطباعة والنشر، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت 1384 - 1964.
59 ـ **رحلة القلصادي**، للقلصادي أبي الحسن علي الأندلسي، تحقيق محمد أبو الأجفان، الشركة التونسية للتوزيع، تونس: 1978.
60 ـ **الرحلة المغربية**، للعبدري أبي عبد الله محمد الحيحي، تحقيق: محمد الفاسي، سلسلة الرحلات: 4، حجازية: 1، وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية والتعليم الأصلي، الرباط 1968.
61 ـ **رقم الحلل في نظم الدول**، لابن الخطيب لسان الدين محمد السلماني الغرناطي المطبعة العمومية تونس: 1316.
62 ـ **روضة الآس العاطرة الأنفاس**، للمقري أبي العباس أحمد، مطبوعات القصر الملكي، المطبعة الملكية، الرباط المغرب 1383 - 1964.

63 ـ **روضة النسرين في دولة بني مرين**، لابن الأحمر أبي الوليد إسماعيل ط. باريس 1917.
64 ـ **الروض المعطار في خبر الأقطار**، (معجم جغرافي)، للحميري أبي عبد الله محمد بن عبد المنعم، تحقيق إحسان عباس، مكتبة لبنان، بيروت.
65 ـ **رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية وزهادهم**، للمالكي أبي بكر عبد الله، تحقيق حسين مؤنس (الجزء الأول)، ط. مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1951.
66 ـ **سلوة الأنفاس**، (1 - 3) للكناني محمد بن جعفر، ط. حجرية بفاس.
67 ـ **سنن المهتدين**، للمواق أبي عبد الله محمد الأندلسي، مخطوط دار الكتب الوطنية بتونس: 7785.
68 ـ **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية**، لمخلوف محمد بن محمد المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة 1349.
69 ـ **شذرات الذهب في أخبار من ذهب** (1 - 8)، لابن العماد أبي الفلاح عبد الحي الحنبلي، سلسلة: من ذخائر التراث العربي، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
70 ـ **شرح إضاءة الدجنة في عقيدة أهل السنة للمقري**، للغدامسي محمد بن عمر، مخطوط دار الكتب الوطنية بتونس 20080.
71 ـ **شرح الزقاقية**، للفاسي، مخطوط دار الكتب الوطنية بتونس 15217.
72 ـ **الشهاب في المواعظ والآداب**، للقضاعي أبي عبد الله محمد بن سلامة، مخطوط الخزانة العامة بالرباط، 1810.
73 ـ **صبح الأعشى**، للقلقشندي، أبي العباس أحمد (1 - 14) وزارة الأوقاف والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر.
74 ـ **صحيح البخاري** (1 - 8)، للبخاري أبي عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي، دار الطباعة العامرة، مصر، 1315.
75 ـ **صحيح مسلم بشرح النووي** (1 - 18)، للنووي: محيي الدين بن شرف أبي زكرياء، نشر: محمود توفيق، مط. حجازي، القاهرة 1349.
76 ـ **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع** (1 - 12)، للسخاوي شمس الدين

محمد بن عبد الرحمن، مكتبة القدسي، مصر 1353 - 1355.
77 - **طبقات الشافعية الكبرى** (1 - 6)، للسبكي تاج الدين أبي نصر عبد الله، ط. 1، الحسينية المصرية 1324.
78 - **طبقات الفقهاء**، للشيرازي أبي إسحاق الشافعي، تحقيق إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت 1970.
79 - **طبقات المالكية**، لمؤلف مجهول، مخطوط الخزانة العامة بالرباط، 3928 د.
80 - **العبر في خبر من غبر**، للذهبي، تحقيق د. صلاح الدين المنجد وفؤاد السيد، الكويت 1960 - 166.
81 - **العبر وديوان المتبدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر** (1 - 7)، لابن خلدون ولي الدين عبد الرحمن، مكتبة المدرسة، دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر بيروت 1979.
82 - **العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين** (1 - 8)، للفاسي تقي الدين محمد الحسني، تحقيق محمد الفقي (1) وفؤاد السيد (2 - 7) ومحمود الطناجي (8) مطبعة السنة المحمدية، القاهرة 1958 - 1969.
83 - **العلاقات بين فقهاء المغرب والأندلس**، محمد أبو الأجفان، ضمن كتاب بناء المغرب العربي، سلسلة الدراسات الاجتماعية: 9 - مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، تونس 1983.
84 - **عمل من طب لمن حب**، مخطوط الخزانة العامة بالرباط، 1258د، ومخطوط الأسكوريال 1140.
85 - **عنوان الأريب فيمن نشأ بالمملكة التونسية من عالم أديب** (1 - 2)، للنيفر محمد، ط. 1، تونس 1351هـ.
86 - **الغنية (فهرست شيوخ القاضي عياض)** لعياض أبي الفضل (القاضي)، تحقيق، د. محمد بن عبد الكريم، الدار العربية للكتاب 1398 - 1978.
87 - **الفارسية في مبادىء الدولة الحفصية**، لابن قنفذ أبي العباس أحمد ابن الخطيب القسنطيني، تحقيق محمد الشاذلي النيفر، وعبد المجيد التركي، سلسلة نفائس المخطوطات، الدار التونسية للنشر، تونس 1968.

88 ـ **الفتاوى**، للإمام الشاطبي أبي إسحاق إبراهيم الأندلسي، جمع وتحقيق محمد أبو الأجفان، تونس 1405 - 1984.

89 ـ **الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي** (1 - 4)، للحجوي محمد بن الحسن الثعالبي، مطبعة النهضة، تونس.

90 ـ **الفهرست**، لابن النديم، مكتبة خياط، بيروت.

91 ـ **فهرست ابن خير**، لابن خير أبي بكر محمد الأموي الأشبيلي، سلسلة المكتبة الأندلسية، منشورات المكتب التجاري، بيروت، ومكتبة المثنى بغداد، ومؤسسة الخانجي، القاهرة 1968.

92 ـ **فهرس السراج**، للسراج أبي زكرياء يحيى، مخطوط المكتبة الوطنية، بباريس 758.

93 ـ **فهرس ابن غازي (التعلل برسوم الإسناد)**، لابن غازي عبد الله محمد المكناسي، مطبوعات دار الغرب للتأليف والترجمة والنشر، سلسلة الفهارس: 3، تحقيق محمد الزاهي، الدار البيضاء المغرب، 1399 - 1979.

94 ـ **فهرس الفهارس والإثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات** (1 - 2)، للكتاني عبد الحي، تحقيق إحسان عباس، ط. 2، دار الغرب الإسلامي بيروت.

95 ـ **فهرس المنتوري**، للمنتوري أبي عبد الله محمد بن عبد الملك القيسي، مخطوط الخزانة الملكية بالرباط: 1578.

96 ـ **فيض العباب (رحلة) لابن الحاج النميري**، تحقيق د. ابن شقرون محمد الرباط 1984.

97 ـ **القواعد**، للمقري أبي عبد الله محمد، تحقيق ابن حميد أحمد، أطروحة دكتوراه (مرقونة).

98 ـ **القواعد الفقهية**، للمقري أبي عبد الله محمد، مخطوط دار الكتب الوطنية بتونس: 14682.

99 ـ **الكتيبة الكامنة في من لقيناه بالأندلس من شعراء المائة الثامنة**، لابن الخطيب: لسان الدين أبي عبد الله محمد السلماني، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت.

100 ـ **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون** (1 - 2)، لحاجي خليفة مصطفى ابن عبد الله، دار الفكر 1402 - 1982.
101 ـ **كفاية المحتاج لمعرفة من ليس بالديباج**، للتنبكتي أحمد بابا، مخطوط دار الكتب الوطنية بتونس 9300.
102 ـ **كناسة الدكان بعد انتقال السكان**، لابن الخطيب لسان الدين (الوزير)، سلسلة من تراثنا، وزارة الثقافة، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر ودار الكتاب العربي للطباعة والنشر القاهرة.
103 ـ **لسان العرب** (1 - 4)، لابن منظور محمد بن مكرم، دار صادر، دار بيروت 1955.
104 ـ **لسان الميزان** (1 - 7)، لابن حجر أحمد شهاب الدين القسطلاني، ط. 3، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت 1390.
105 ـ **اللمحة البدرية في الدولة النصرية**، لابن الخطيب لسان الدين، تحقيق محيي الدين الخطيب، السلفية القاهرة، 1347.
106 ـ **المؤنس في أخبار أفريقيا وتونس**، لابن أبي دينار أبي عبد الله محمد الرعيني القيرواني، تحقيق محمد شمام، سلسلة من تراثنا الإسلامي، 3، المكتبة العتيقة، تونس 1387.
107 ـ **مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان**، (1 - 4)، لليافعي أبي محمد عبد الله بن أسعد بن علي، مؤسسة الأعلمي بيروت.
108 ـ **المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا**، للنباهي أبي الحسن عبد الله المالقي، تحقيق: ١. ليفي بروفنسال، نشر دار الكتاب المصري، القاهرة، 1948.
109 ـ **مستودع العلامة**، لابن الأحمر أبي الوليد إسماعيل، تحقيق محمد التريكي التونسي ومحمد بن تاويت التطواني، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس الرباط، تطوان المغرب، 1964.
110 ـ **المسند**، (1 - 6)، لابن حنبل: أحمد (الإمام)، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، ودار صادر للطباعة والنشر، بيروت.

111 ـ **المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن**، لابن مرزوق أبي عبد الله محمد التلمساني، تحقيق ماريا خيوسوس بيغيرا، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1401 - 1981.

112 ـ **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي**، (1 - 2)، للفيومي أحمد بن محمد بن علي المقَري، المكتبة العلمية، بيروت.

113 ـ **معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان**، (1 - 4)، للدباغ عبد الرحمن ابن محمد الأنصاري، بإفادات أبي القاسم بن ناجي، المطبعة العربية بتونس والمكتبة العتيقة، تونس.

114 ـ **معجم أعلام الجزائر**، لنويهض عادل، ط. 1، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1971.

115 ـ **معجم البلدان**، ياقوت الحموي شهاب الدين أبو عبد الله، ط. 1، مصر 1324 - 1906.

116 ـ **معجم المؤلفين**، (تراجم مصنفي كتب العربية)، (1 - 15)، لكحالة عمر رضا، مطبعة الترقي، دمشق 1957 - 1961.

117 ـ **معجم المصطلحات الصوفية**، للحنفي عبد المنعم، ط. 1، دار المسيرة بيروت 1980.

118 ـ **معجم المطبوعات** (1 - 2)، لسركيس يوسف البان، مطبعة سركيس، مصر 1928.

119 ـ **معيار الاختيار في ذكر المعاهد والديار**، لابن الخطيب لسان الدين محمد تحقيق محمد كمال شبانة، صندوق إحياء التراث الإسلامي المشترك بين المملكة المغربية والإمارات العربية المتحدة فضالة، المحمدية (المغرب).

120 ـ **المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب**، (1 - 12)، للونشريسي أحمد بن يحيى، أخرجه جماعة من الفقهاء بإشراف د. محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1401 - 1981.

121 ـ **مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول**، للشريف التلمساني أبي عبد الله محمد بن أحمد المالكي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة

الخانجي، مصر 1962.
122 ـ **المقدمة**، لابن خلدون عبد الرحمن، ط. دار المصحف، القاهرة.
123 ـ **المقَّري، أو المقْري**، لعبد القادر زمامة، مجلة اللغة العربية بدمشق، الجزء الأول، المجلد 46، ذو القعدة 1390، كانون الثاني 1971.
124 ـ **المقري الجد**، لزمامة عبد القادر، مجلة دعوة الحق عدد 2 سنة 9.
125 ـ **المقري صاحب نفح الطيب**، لمحمد عبد الغني حسن، سلسلة أعلام العرب 60، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر.
126 ـ **المقري وكتابه نفح الطيب**، لابن عبد الكريم محمد، دار مكتبة الحياة، بيروت.
127 ـ **أبو موسى حَمُّو الزياني: حياته وآثاره**، لحاجيات عبد الحميد سلسلة ذخائر المغرب العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر: 1394 - 1974.
128 ـ **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، (1 - 4)، للذهبي شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد، تحقيق علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، مصر.
129 ـ **النبوغ المغربي في الأدب العربي**، (1 - 3)، لكنون عبد الله، ط. 3، مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني، بيروت 1395 - 1975.
130 ـ **نثير الجمان في شعر من نظمني وإياه الزمان**، لابن الأحمر أبي الوليد إسماعيل بن يوسف الغرناطي، تحقيق محمد رضوان الداية، مؤسسة الرسالة.
131 ـ **نثير فرائد الجمان في نظم فحول الزمان**، لابن الأحمر إسماعيل بن يوسف، تحقيق محمد رضوان الداية، سلسلة المكتبة الأندلسية 18، دار الثقافة، بيروت 1967.
132 ـ **النجوم الزاهرة في أخبار ملوك مصر والقاهرة**، (1 - 14) لابن تغري بردي جمال الدين أبي المحاسن الأتابكي، سلسلة تراثنا، ط. مصر.
133 ـ **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، (1 - 8)، للمقري شهاب الدين أحمد، تحقيق إحسان عباس، ط. دار صادر، بيروت 1968.

134 ـ **نكت الهميان على نكت العميان**، للصفدي صلاح الدين، تحقيق أحمد زكي باشا، مصر 1329 - 1911.
135 ـ **نهاية الأندلس**، لعنان عبد الله، ط. 1، القاهرة 1949.
136 ـ **نوازل العلمي**، للعلمي الشريف، طبعة حجرية بفاس.
137 ـ **نيل الابتهاج بتقريرات الديباج**، للتنبكتي أحمد بابا السوداني بهامش ديباج ابن فرحون، دار الكتب العلمية، بيروت.
138 ـ **هدية العارفين**، للبغدادي إسماعيل باشا، ط. استانبول 1951.
139 ـ **الوافي بالوفيات**، للصفدي صلاح الدين خليل بن أيبك، تحقيق هلموت، ريتر، 1962.
140 ـ **ورقات عن الحضارة المغربية**، للمنوني محمد، كلية الآداب بالرباط 1399
141 ـ **الوفيات**، لابن رافع السلامي، تقي الدين أبي المعالي محمد، تحقيق صالح عباس ومراجعة بشار عماد معروف، ط. 1، مؤسسة الرسالة، بيروت 1982-1402.
142 ـ **الوفيات**، لابن القنفذ أبي العباس أحمد، تحقيق عادل نويهض منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت.
143 ـ **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، (1 - 8)، لابن خلكان أبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1972.
144 ـ **أبو الوليد بن الأحمر**، لزمامة عبد القادر، مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، سلسلة التاريخ 8، دار الثقافة، الدار البيضاء المغرب 1399 - 1979.
145 ـ **ومضات فكر**، (1 - 2)، لابن عاشور محمد الفاضل، الدار العربية للكتاب، تونس.

الفهارس

- ترتيب الآيات حسب السور، وحسب أرقامها إذا تعددت في السورة.
- ترتيب الأحاديث أبجدي.
- ترتيب الأعلام والجماعات أبجدي، ولم يراع فيه أب، ابن، بنو، ال.
- الأعلام والجماعات والكتب والأماكن لا تتناول فهارسها الهوامش.

الآيات القرآنية

الأحاديث النبوية

متن الحديث	تخريجه	الصفحة
ـ أ ـ		
«أجرُكَ على قدْر نَصَبكَ»	البخاري	104
«إذا دخلَ أحَدُكم المسجدَ فلا يَجْلسْ حتَّى يُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ»	البخاري	137
«أفضل العبادَاتِ أحْمَزُهَا»		104
«إنَّ ابني هذا سيِّدٌ، ولعَلَّ اللَّهَ أنْ يُصْلِحَ بِهِ بَيْنَ فِئَتَيْنِ عظيمتين من المُسْلِمِين»	البخاري	164
«إنَّ أخْنَعَ الأسْمَاءِ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ القِيَامَةِ رَجُلٌ تَسَمَّى بِمَلِكِ الأمْلاَكِ، لاَ مَالِكَ إلاَّ الله»	البخاري	160
«إنَّ النبي ﷺ ذكر له اللحمان يأتي بها البوادي لا يُدْرَى أسموا الله عليها أم لا، فقال: سموا الله عليها وكلوها»	البخاري (بصيغة أخرى)	157
«إنَّ النبي ﷺ وقَّتَ لأهل المدينةِ ذَا الحُليفةِ، ولأهلِ الشَّامِ الجحفةَ، ولأهلِ نَجْدٍ قرْنَ المنازلَ، ولأهلِ اليمن يَلَمْلَمَ، هُنَّ لَهُنَّ ولمن أتى عليهنَّ مِنْ غيْرِ أهْلِهِنَّ مِمَّنْ أرادَ الحجَّ والعمرة»	البخاري	162
ـ خ ـ		
«خير القرون قرني، ثم الذين يلونهم»	البخاري	145

متـــن الحديث	تخريجه	الصفحة
ــ س ــ		
«سألت ربي ثلاثاً، فأعطاني اثنتين ومنعني واحدة: سألته أن لا يُهْلِكَ أمتي بالسنةِ فأعطانيها، وسألته أن لا يهلك أمتي بالغرق، فأعطانيهـا، وسألتـه أن لا يجعل فتنتهم بينهم فمنعنيها»	الترمذي	156
ــ ص ــ		
«الصومُ جُنَّةٌ مَا لَمْ يَخْرِقْهَا»	البخاري	76
ــ ل ــ		
«لا يقلِ العَبْدُ لسيده: مولاي، فإن مولاكم الله»	مسلم	159
«لَتَتَّبِعُنَّ سُنَنَ مَنْ قبلكم شِبْراً بِشِبْرٍ، وذِراعاً بذراع، حتى لَوْ دَخَلُوا جُحْرَ ضَبٍّ لدخلتُمُوهُ. قيل: اليهود والنصارى؟ قال: فمن؟»	البخاري	157-155 187
«لمَّا نزل قوْله تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ القادِرُ عَلَى أن يبعث عليكم عَـذَابـاً من فـوقِكُمْ ﴾ قـال رســولُ اللّهِ ﷺ: أعُـوذُ بوَجْهِكَ. . .»		156
ــ م ــ		
«من مَات له ثلاثة من الولد كانُوا له حجَاباً من النارِ»	البخاري بصيغة أخرى	75
ــ هـ ــ		
«هُنَّ لَهُنَّ وَلِمَنْ مَرَّ عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ»	البخاري	162

النــظــم

أول البيت	الروي	البحر	عدد الأبيات	الناظم	الصفحة
	ـ ر ـ				
خالف	الناظر	كامل	1	المقري	119
	ـ ش ـ				
ناديت	دهش	بسيط	2	المقري	119
	ـ ص ـ				
أما والمسجد	نصا	مجزوء الوافر	2	ابن العربي	120
فأقلع بي	قصا	مجزوء الوافر	3	المقري	120
	ـ ع ـ				
وجد	المدامع	مجزوء الكامل	4	المقري	118
	ـ ق ـ				
أنبت	الورقا	بسيط	4	المقري	119
	ـ ك ـ				
خذها	مالك	مجزوء الكامل	2	ابن الأحمر	47
	ـ ل ـ				
إليك بسطت	الذلا	طويل	5	المقري	83
لما رأيناك	تمتثل	بسيط	2	المقري	119
هم الرجال	رجل	بسيط	1	؟	66
يـا أيها الملك	العلا	كامل	2	ابن عبد المنان	40

أول البيت	الروي	البحر	عدد الأبيات	الناظم	الصفحة
نحسن	الهمم	رمـل	5	المقري	28
واحد	أقدما	رجز	4	ابن الخطيب	47
إذا ذكرت	تلمسان	وافر	3	أحد الفاسيين	133
لا تعجبن	سحنون	بسيط	1	المقري	119
ليت شعري	الهوان	خفيف	1		87
هذا كتاب	حسنا	بسيط	3	المقري	113
	ـ هـ ـ				
وإذا خشيت	تتوجه	كامل	1	؟	115
	ـ ي ـ				
منكسر القلب	العطايا	مخلع البسيط	2	المقري	120

الأعـلام

ـ ت ـ

ـ ث ـ

ـ ج ـ

ـ ح ـ

ـ خ ـ

ـ د ـ

ـ ر ـ

ـ ز ـ

ــ ف ــ

ــ ق ــ

ـ م ـ

الجماعات

الكتب

الأمـاكن

المصورات والرسوم

فهرس الموضوعات

الفهارس

انتهى طبع هذا الكتاب
بالمطبعة العربية
بن عروس - تونس
سحب من هذا الكتاب 5.200 نسخة

عدد الناشر: 88-85-400

. . . ومن أشهر الأعلام الذين أنجبهم المغرب الإسلامي في عهد صراع سياسي مبدد لصفاء الأمن والاستقرار الفقيهُ أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد المقري ت 759 الذي زود مكتبة المعارف الإسلامية بمصنفات هامة في فنون مختلفة، وضرب في المجال الفقهي بسهم وافر، وسما بالفروع إلى مستوى التقعيد والربط بالمقاصد الشرعية السامية، وكانت له مواقف اجتهادية ظهر فيها ميله إلى الترجيح والاحتجاج وإبداء الرأي المدعم ومخالفة غيره من الفقهاء أحياناً، كما كانت له مواقف تجديد وإصلاح تهدف إلى الذبّ عن الدين وتغيير المنكرات. وكان له أثر في تيار الثقافة الإسلامية بالمغرب والأندلس ولكنه لم ينل من عناية الدارسين والباحثين ما نال حفيده المؤرخ أبو العباس أحمد صاحب «نفح الطيب» ت 1041 فلم تُنشر عنه ـ فيما أعلم ـ دراسة ضافية تتعرض لأطوار حياته وشخصيته العلمية، وآرائه وفتاويه، وتفاعله مع أحداث عصره واتجاهه الفكري.

وهذا ما حدا بي إلى تخصيصه بهذه الدراسة، ومحاولة إبراز بعض جوانب نبوغه، على ضوء ما توفر من الوثائق ومن مصنفاته وفتاويه، التي أمدتنا بمعطيات وإفادات تعين على رسم ملامح شخصيته، وتعرف بمدى إسهامه في الحياة الفكرية بالمغرب والأندلس . .

*الدار العربية للكتاب: المقر الرئيسي: عمارة وفاء: شارع غومة المحمودي
ص. ب: 3.185 الهاتف: 47.287 طرابلس ـ الجماهيرية العربية الليبية ـ
الفرع الرئيسي: المنار2، نهج 7101 رقم 4 ـ الهاتف: 236.600
ص. ب: 1.104 تونس العاصمة ـ الجمهورية التونسية

الثمن: 2.600 د.ل ـ 6.250 د.ت